

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي
تحت عنوان

سياسات واستراتيجيات تحقيق الامن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي

—دراسة تحليلية مقارنة—

تحت إشراف:
الدكتور: حمريط عبد اللطيف

إعداد الطالبة:
بوقرة خديجة

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. بلقليل نورالدين
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. حمريط عبد اللطيف
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. بوسعدية مراد

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

1438

شكر و عرفان

أولاً وقبل كل شيء الحمد لله وكفى الذي أماننا على إتمام هذه
المذكرة، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى.

نتوجه بالشكر وخالص العرفان لأستاذنا الفاضل

د. حمريط عبد اللطيف

الذي تكرم علينا بقبوله الإشراف على مذكرتنا، فكان نعم المشرف

نشكر كل من مد لنا يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد.

إهداء

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم،

والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خير من علّم وبشّر وسهّل السبيل لطلب العلم

الحمد لله على ما منّ به من قوة وصبر، وعلى نعمة العلم التي لا تزول،


فبه نستعين، وبه نرتقي، وبه نرجو العون في مصابنا وفي نجاحنا .

إلى روحك الطاهرة يا بني باسم العربي،

إلى من لم تسعفه الحياة ليشهد هذا اليوم، لكنه يسكن كل حرفٍ كتبه،

أهديك هذه المذكرة علّها تكون عربون حبٍ لا يزول، وصدقة علمٍ جارية في ميزان حسناتك

رحمك الله رحمة واسعة، وجعل مثواك الجنة، وجمعني بك في الفردوس الأعلى



فهرس المحتويات

شكر وعران

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الاشكال

قائمة الجداول

مقدمة..... أ

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للأمن الغذائي المستدام..... 8

تمهيد..... 9

المبحث الأول: الأمن الغذائي المستدام..... 9

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي المستدام..... 10

أولاً: تعريف منظمة الأغذية والزراعة..... 10

ثانياً: تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية..... 11

ثالثاً: تعريف البنك الدولي..... 11

المطلب الثاني: بعض المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي..... 15

أولاً: الاكتفاء الذاتي:..... 15

ثانياً: انعدام الأمن الغذائي:..... 16

ثالثاً: أمان الغذاء..... 17

رابعاً: التبعية الغذائية:..... 17

خامساً: الفجوة الغذائية:..... 18

- 19.....المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي المستدام
- 19.....أولاً: الأبعاد الاقتصادية
- 20.....ثانياً: الأبعاد الاجتماعية
- 20.....ثالثاً: الأبعاد السياسية
- 21.....رابعاً: الأبعاد البيئية
- 22.....خامساً: الأبعاد البيوتكنولوجية
- 22.....المبحث الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي في العالم
- 22.....المطلب الأول: مؤشرات الأمن الغذائي الرئيسية
- 22.....أولاً: مؤشر الفجوة الغذائية
- 23.....ثانياً: مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي
- 23.....ثالثاً: مؤشرات الاعتماد على الخارج في الحصول على الغذاء
- 24.....المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي الثانوية
- 24.....أولاً: مؤشر المستوى الغذائي للفرد
- 24.....ثانياً: مؤشر نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات الكلية:
- 24.....ثالثاً: مؤشر مدى التركيز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد
- رابعاً: مؤشر قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات الغذائية لأسباب سياسية أو عسكرية
بدلالة نسبة المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية إلى جملة الحاجات الغذائية:....
- 25.....المطلب الثالث: مؤشرات الامن الغذائي الأخرى
- أولاً: مدى الاعتماد على القروض والمنح الأجنبية (المعونة الغذائية في تمويل الواردات
الغذائية للدولة):
- 25.....

- 25..... ثانيا: رصيد الميزان التجاري الغذائي:
- ثالثا: مؤشر نسبة تغطية الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء للواردات الغذائية: 25.....
- رابعا: مدى تطور نظام التسويق 26.....
- خامسا: قياس الأمن الغذائي من منظور النظرية الاقتصادية الجزئية: 26.....
- المبحث الثالث: سياسات تحقيق الأمن الغذائي العالمي 27.....
- المطلب الأول: التنمية الزراعية المستدامة 28.....
- أولا: تعريف التنمية الزراعية المستدامة: 28.....
- ثانيا: أهداف التنمية الزراعية المستدامة: 29.....
- المطلب الثاني: دعم وتشجيع الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي 33.....
- أولا: تعريف الاستثمار الزراعي: يعرف الاستثمار الزراعي على أنه: 34.....
- ثانيا: خصائص الاستثمار الزراعي 36.....
- ثالثا: دور البحوث العلمية الزراعية في رفع الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي 39.....
- 39..... خلاصة الفصل
- الفصل الثاني: سياسات تحقيق الأمن الغذائي ببلدان المغرب العربي ومؤشراته 47.....
- المبحث الأول: سياسات تحقيق الأمن الغذائي ببلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) 48.....
- أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA 50.....
- ثانيا: طرق ومناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 52.....
- ثانيا: التأطير التقني والإداري وتنفيذ برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: 57.....

- 67.....المطلب الثاني: سياسات الأمن الغذائي في تونس
- 68.....أولا: المخطط العاشر للتنمية (2006 - 2002)
- 73.....ثانيا: المخطط الحادي عشر للتنمية (2011-2002) :
- 76.....المطلب الثالث: سياسات الأمن الغذائي بالمغرب
- 76.....أولا: مخطط المغرب الأخضر 2008
- 78.....ثانيا: تمويل المخطط الأخضر
- 80.....ثالثا: أهداف الاتفاقات في إطار تمويل مخطط المغرب الأخضر
- 81.....المبحث الثاني: مؤشرات الامن الغذائي لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)
- 81.....المطلب الأول: الموارد الزراعية
- 81.....أولا: الموارد الأرضية
- 81.....ثانيا: الموارد المائية
- 82.....ثالثا: مخزون مائي هام
- 83.....رابعا: الموارد البشرية
- المطلب الثاني: إنتاج السلع الغذائية في دول المغرب العربي والتجارة الخارجية للسلع الغذائية الرئيسية
- 85.....
- 85.....أولا: إنتاج السلع الغذائية في دول المغرب العربي
- 91.....ثانيا: التجارة الخارجية للسلع الغذائية الرئيسية:
- 93.....المطلب الثالث: استهلاك الغذاء في المغرب العربي
- 93.....أولا: العوامل المؤثرة في استهلاك الغذاء
- 96.....ثانيا: المتاح للاستهلاك من الغذاء

98.....	ثالثا: متوسط نصيب الفرد من السرعات الحرارية والبروتين والدهون
99.....	المطلب الرابع: الفجوة الغذائية ومعدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية
99.....	أولا: مؤشرات نقص التغذية:
100.....	ثانيا: الفجوة الغذائية
101.....	ثالثا: مساهمة الدول في الفجوة الغذائية المغربية
104.....	خاتمة
106.....	نتائج الدراسة
108.....	توصيات الدراسة
110.....	قائمة المصادر
121.....	الملخص باللغة العربية
121.....	الملخص باللغة الانجليزية

قائمة الاشكال:

- شكل 1: نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة في المغرب العربي (م³/ السنة) 83
- شكل 2: القوى العاملة الكلية والزراعية سنة 2014 (ألف نسمة) 85
- شكل 3: إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في دول المغرب العربي الرئيسية (الجزائر، تونس، المغرب) (بالألف طن) 87
- شكل 4: تطور إنتاج مجموعة المنتجات الحيوانية والسمكية في دول المغرب العربي خلال الفترة 2007-2014 89
- شكل 5: الصادرات والواردات من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في دول المغرب العربي 92
- شكل 6: الرقم القياسي لسعر الغذاء في بعض دول المغرب العربي 94

قائمة الجداول:

- جدول 1 : قيمة الفجوة الغذائية العربية.....Error! Bookmark not defined
- جدول 2 : الأهداف البيئية للتنمية الزراعية المستدامة.....32
- جدول 3 : المجالات الرئيسية للبحوث الزراعية للمحاصيل الغذائية الرئيسية وفق المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية لعام 1996.....43
- جدول 4 : نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة في المغرب العربي83
- جدول 5 : القوى العاملة الكلية والزراعية سنة 201484
- جدول 6 : إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في دول المغرب العربي الرئيسية (الجزائر، تونس، المغرب)86
- جدول 7 : تطور إنتاج مجموعة المنتجات الحيوانية والسمكية في دول المغرب العربي خلال الفترة 2007-2014.....89
- جدول 8 : الصادرات والواردات من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في دول المغرب العربي91
- جدول 9 : الرقم القياسي لسعر الغذاء في بعض دول المغرب العربي.....94
- جدول 10 : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في دول المغرب العربي سنة 201495
- جدول 11 : متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك في دول المغرب العربي97
- جدول 12 : متوسط نصيب الفرد من السرعات الحرارية والبروتين والدهون98
- جدول 13 : نسبة السكان ناقصي التغذية ومؤشر الجوع في دول المغرب العربي.....99

مقدمة

(1) المقدمة:

سعت دول المغرب العربي منذ نيلها للاستقلال شأنها شأن بقية الدول العربية، إلى تحقيق نوع من الاستقلال الغذائي عبر تبني إصلاحات زراعية متعددة، غير أن العديد من هذه البرامج لم تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية الكاملة، مما أضعف قدرتها على تحقيق إقلاع زراعي حقيقي، وأسهم في تراجع مفهوم الدولة الاجتماعية، خاصة في ظل التفاوتات المتزايدة في توزيع الثروات.

وقد شهدت المنطقة العربية خلال عقد الثمانينات سلسلة من التحولات السياسية والاقتصادية الكبرى، كان لها أثر بالغ على أداء القطاعات الاقتصادية، وعلى رأسها القطاع الزراعي، من أبرز تلك التحولات: الحرب العراقية الإيرانية، والانخفاض الحاد في أسعار النفط سنة 1986، وتزايد عبء المديونية الخارجية، وفي السياق نفسه برزت تكتلات إقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، في محاولة لمواجهة التحديات التنموية المشتركة.

تزامنت هذه المتغيرات مع تحولات جيوسياسية عالمية أبرزها انهيار الاتحاد السوفيتي وصعود التوجهات الليبرالية الاقتصادية، ما دفع دول المغرب العربي إلى اعتماد إصلاحات مستوحاة من الاقتصاد الحر، فتم التخلي التدريجي عن نماذج التخطيط المركزي لصالح سياسات السوق، غير أن هذه التحولات لم تساهم بالقدر الكافي في تعزيز الإنتاجية الزراعية أو تحسين الوضع الغذائي للسكان، نظراً لكون جوهر المشكلة لا يكمن فقط في طبيعة الملكية (عامة أو خاصة)، بل في غياب بيئة تنافسية فعالة، وضعف البنى التحتية، وغياب سياسات متكاملة تراعي خصوصيات القطاع الزراعي.

ونتيجة لذلك استمرت فجوة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وتعمقت الفجوة بين المدن والمناطق الريفية، ولم تنقل نسب الفقر، ما أدى إلى تصاعد موجات الاحتجاج الاجتماعي في عدد من هذه الدول، هذا الواقع دفع السلطات إلى مراجعة توجهاتها، وإعادة النظر في السياسات الزراعية والاقتصادية بهدف النهوض بالأمن الغذائي، من خلال اعتماد استراتيجيات مستدامة تراعي الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، وتستند إلى التخطيط طويل المدى وتعزيز سيادة الغذاء الوطني.

(2) إشكالية الدراسة:

سعت الجزائر المغرب وتونس لتحقيق أمنها الغذائي من خلال تبنيها المجموعة من السياسات والإشكالية المطروحة التي يمكن أن نطرحها:

ما دور الاستراتيجيات والسياسات المتبعة في الجزائر المغرب وتونس في تحقيق أمنها الغذائي المستدام في ضوء مؤشر الامن الغذائي؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية نطرحها في النقاط التالية:

- إلى أي مدى تمتلك كل من الجزائر والمغرب وتونس مقومات وإمكانيات زراعية كفيلة بتحقيق أمنها الغذائي على نحو مستدام؟
- ما هي أبرز السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر والمغرب وتونس في سبيل تعزيز الأمن الغذائي الوطني؟
- هل نجحت هذه الدول في تطوير قطاعها الزراعي بشكل يضمن قدرتها على مجابهة التحديات الخارجية، لاسيما تلك المرتبطة بالتغيرات المناخية والتقلبات الاقتصادية العالمية؟

(3) الفرضيات:

ينصب الاهتمام على الفرضيات، لعل أبرزها:

- تتوفر كل من الجزائر وتونس والمغرب على إمكانيات زراعية وثروات طبيعية وبشرية كبيرة غير مستغلة بالشكل الكافي، مما يجعلها قادرة - في حال تفعيلها - على تحقيق أمنها الغذائي الذاتي.
- تسهم السياسات الزراعية المنتهجة في هذه الدول في رفع مستوى الإنتاجية، وتعزيز مرونة الإنتاج الغذائي، إلى جانب تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية في كل من الأسواق المحلية والدولية.

- إن تعميق التكامل الزراعي بين دول المغرب العربي من خلال التنسيق المشترك وتبادل الخبرات والموارد، من شأنه أن يعزز التنمية الزراعية ويشكل ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي الإقليمي المستدام.

(4) أهمية الموضوع:

تُعد قضية الأمن الغذائي من القضايا الحيوية ذات الأبعاد الاستراتيجية، التي تحظى باهتمام واسع على المستويين المحلي والدولي، نظرًا لارتباطها الوثيق باستقرار الأمنين السياسي والاجتماعي للدول. فقد أصبح انعدام الأمن الغذائي ظاهرة متنامية في العالم، حيث يقدر عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع بأكثر من مليار نسمة، يشكل الأطفال النسبة الأكبر منهم، ويتركز أغلبهم في المناطق الريفية التي تعاني من ضعف التنمية الزراعية والخدمات الأساسية.

أما على الصعيد المحلي، فإن دول المغرب العربي - الجزائر وتونس والمغرب - تواجه تحديات متزايدة ترتبط بارتفاع تقلبات الأسواق الدولية، وانخفاض إنتاجيتها الزراعية، وعدم مرونة إنتاجها الغذائي في مواجهة الأزمات والمستجدات الخارجية. وبحكم انتمائها إلى دول العالم النامي، تسعى هذه الدول إلى تقليص تبعيتها الغذائية من خلال استغلال ما تملكه من موارد طبيعية وبشرية، عبر تبني سياسات فلاحية وتنموية تهدف إلى تنشيط القطاع الزراعي، وتحقيق قدر من الأمن الغذائي الذاتي في ظل تحولات سياسية واقتصادية دولية متسارعة.

(5) الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم السياسات الزراعية والغذائية المطبقة في كل من الجزائر، تونس، والمغرب، من أجل الوقوف على مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وذلك من خلال الأهداف التفصيلية التالية:

- تحديد العوامل الرئيسية التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي في دول المغرب العربي، سواء كانت داخلية أو خارجية.

- تحليل أوجه التشابه والاختلاف في السياسات الزراعية والغذائية المنتهجة في كل من الجزائر، تونس، والمغرب، ومدى انعكاسها على الأمن الغذائي في كل دولة.
- دراسة مساهمة برامج المنظمة العربية للتنمية الزراعية في دعم جهود تحقيق الأمن الغذائي في دول المغرب العربي، ومدى فاعليتها في هذا السياق.

(6) المنهج العلمي المتبع

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك باستخدام الاحصائيات المتحصل عليها لتحقيق أهداف البحث المتمثلة أساسا في معالجة البيانات المستقاة من مصادر مختلفة بما يخدم الموضوع.

(7) الدراسات السابقة:

لقد جاءت الدراسات السابقة لموضوع الأمن الغذائي على النحو التالي:

فالحة، قطاب، إشكالية الأمن الغذائي المغربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، مذكرة ماجستير تخصص مالية واقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2011/2012

هدفت هذه الدراسة الى الوقوف على مدى تأثير تقلبات أسعار المواد الغذائية الرئيسية على الأمن الغذائي في الدول المغربية، حيث قام الباحث بدراسة الوضع الغذائي في الدول المغربية وعلاقة تقلبات أسعار المواد الغذائية على الأمن الغذائي المغربي وسياسات الدول المغربية لتحقيق الأمن الغذائي.

لكن الدراسة أهملت تأثير تقلبات أسعار المواد الغذائية على الأمن الغذائي كيف أثر لك التقلبات على الأمن الغذائي وأهملت سياسات تلك الدول لمواجهة تقلبات أسعار المواد الغذائية ومدى نجاحها في التخفيف من حدة ارتفاع الأسعار على المستوى الدولي.

أوزال عبد القادر، العولمة والأمن الغذائي العربي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2009/2010.

حاول الباحث دراسة مدى تأثير العولمة على الأمن الغذائي للدول العربية وعلى رأسها الجزائر وهل هناك آثار ايجابية لهذا النظام العالمي على الأمن الغذائي لتلك الدول، حيث لإثبات ذلك قام الباحث بدراسة أهم المنظمات النشطة في القطاع الزراعي في العالم وواقع الأمن الغذائي العالمي ودراسة واقع الأمن الغذائي العربي ودراسة الأمن الغذائي في الجزائر ضمن المخططات التنموية الخماسية ومستقبل الأمن الغذائي في الجزائر في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

لكن الدراسة أهملت دراسة الشركات المتعددة الجنسيات النشطة في القطاع الزراعي والمتحكمة في الاقتصاد العالمي ومدى تأثير تلك الشركات على الأمن الغذائي لتلك الدول في ظل تحرير الاقتصاد العالمي وأهملت دراسة الميزة النسبية للمنتجات الزراعية في الدول العربية والجزائر مقارنة مع الميزة النسبية للمنتجات الزراعية للشركات المتعددة الجنسيات.

فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2008

حاولت الباحثة من خلال أطروحتها إعطاء نظرة عن السياسات الزراعية في الجزائر وواقع الانتاج الزراعي النباتي والحيواني والفجوة الغذائية والمشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي وهذا حتى يتمكن من الاجابة عن مدى قدرة الزراعة الجزائرية على تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي في المواد واسعة الاستهلاك، بما يضمن لها الاستقلال الاقتصادي.

لكن الدراسة أهملت الامكانيات الزراعية لدى الجزائر بما يسمح لها من تحقيق الاكتفاء الذاتي كما أهملت السياسات المتبعة من طرف الدولة للخروج من التبعية الغذائية وأهم الدول المصدرة للغذاء نحو الجزائر حتى يتم معرفة لمن تتبع الجزائر غذائيا.

8) اسباب اختيار الموضوع

يمكن تقسيم الأسباب التي دفعت لاختيار هذا الموضوع إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية، على النحو التالي:

- الأسباب الموضوعية

تتجلى في بروز قضية الأمن الغذائي كإشكالية متزايدة على المستويين العالمي والإقليمي، حيث أصبحت تداعيات نقص الأمن الغذائي تهدد استقرار العديد من الدول نتيجة تدني مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر والجوع، ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري دراسة واقع الأمن الغذائي في دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)، والسعي لإيجاد حلول عملية ومستدامة لمواجهة هذه التحديات، بما يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في هذه الدول ويحد من احتمالات الاحتجاجات الاجتماعية التي قد تنجم عن الأزمات الغذائية.

- الأسباب الذاتية

يرتبط اختيار هذا الموضوع بتخصصنا واهتمامنا بالقضايا التنموية والاقتصادية ذات الطابع الزراعي، إضافة إلى الأهمية البالغة للموضوع في ظل توقعات بارتفاع جديد في أسعار المواد الغذائية على الساحة الدولية، ما قد يؤدي إلى موجات احتجاجات جديدة في الدول التي تعاني من تدني مستويات المعيشة، كما تهدف الدراسة إلى توفير قاعدة معرفية مفيدة يمكن للمعنيين بقطاع الزراعة في دول المغرب العربي الاستفادة منها.

9) تقسيمات الدراسة:

حتى نتمكن من الإلمام بالموضوع والوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة والإجابة على الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

- **الفصل الأول:** مدخل مفاهيمي للأمن الغذائي المستدام.

- **الفصل الثاني:** سياسات تحقيق الأمن الغذائي ببلدان المغرب العربي ومؤثراته.

الفصل الأول: مدخل
مفاهيمي للأمن الغذائي
المستدام.

تمهيد:

يُعد الأمن الغذائي المستدام من القضايا الجوهرية التي تشغل اهتمام الدول والمؤسسات الدولية، نظرًا لارتباطه المباشر بحياة الإنسان واستقرار المجتمعات. ومع التحديات المتزايدة التي يشهدها العالم، كالنمو السكاني والتغير المناخي والنزاعات المسلحة والأزمات الاقتصادية، أصبح من الضروري إعادة النظر في الأسس المفاهيمية لهذا الأمن، وفهم المؤشرات التي تعكس مستواه، إلى جانب السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيقه.

المبحث الأول: الأمن الغذائي المستدام

لقد كثر استخدام مصطلح الأمن الغذائي منذ مطلع السبعينات للقرن العشرين، وأخذ عدة اتجاهات منذ أزمة الغذاء العالمية 1972-1974 التي صاحبها ارتفاع حاد في أسعار الغذاء وانخفاض كبير في المخزون العالمي من الطعام، وتبع ذلك أزمات سياسية دولية جعلت من الغذاء والبتترول أم سلعتين إستراتيجيتين في الاقتصاد العالمي، إذ تتميز المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي بالمرونة والنسبية لما قد تحمله من مضامين فكرية وقناعات شخصية، وهنا سوف نقوم بتحديد مجموعة من المفاهيم التي تشكل مدخلا لمفهوم الأمن الغذائي المستدام¹.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي المستدام

تم طرح العديد من التعاريف للأمن الغذائي إلا أنه تم الاقتصار على المفاهيم المستتبطة من الهيئات الدولية، لكن بعد بروز مفهوم التنمية المستدامة بدأ الحديث عن الأمن الغذائي المستدام.

أولاً: تعريف منظمة الأغذية والزراعة

إن التعريف الشامل والمؤثر لمفهوم الأمن الغذائي حسب ما جاء في مؤتمر القمة العالمي للغذاء - روما 1996- الذي اتفقت عليه حكومات الدول المشاركة في القمة يؤكد على أن الأمن الغذائي "يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط"¹

الملاحظ على ذا التعريف أنه ابتعد عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي و: مقدرة البلد أو البلدان على تأمين المواد الغذائية اللازمة لتغذية السكان، يلبي الاحتياجات الضرورية الأساسية لنمو الإنسان وبقائه في صحة جيدة، وأنه لا بد من توافر مخزون من المواد الغذائية يمكن اللجوء إليه في حالة حدوث كوارث طبيعية تقلل من إنتاج المواد الغذائية أو في حالة تعذر حصول البلد على المواد الغذائية عن طريق الاستيراد من الخارج.² وارتبط بمصطلح

¹ عبد الصاحب العل اون، أزمة التنمية الزراعية ومأزق الأمن الغذائي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1998، ص15.

الاكتفاء الذاتي أي الاعتماد على الموارد المحلية لتأمين الاحتياجات الأساسية من الغذاء للأفراد.

ثانياً: تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية

عرفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية منذ نشأتها عدة تحولات في مهامها، فبعدما كانت منحصرة في مجرد التحذير من مخاطر الفجوة الغذائية، أصبحت اليوم تقوم بإعداد البرامج المتكاملة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، فقد جاء في تعريفها للأمن الغذائي بأنه " توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، لكل فرد من المجموعات السكانية اعتماداً على الإنتاج المحلي أولاً وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية"¹.

لكن شرط الميزة النسبية الذي اعتمدهت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تعريفها لا يمكن تبريره من الناحية العملية، ذلك أن بعض الدول لا تمتلك ميزة نسبية في إنتاج بعض السلع لكنها قامت بإنتاجها وتنميتها من خلال إتباع سياسة زراعية تعتمد على زيادة الدعم للمزارعين، بالإضافة إلى استخدام تكنولوجيا متطورة وإتباعها سياسة حمائية لسلعها الزراعية، ومن بين هذه الدول اليابان التي لا تمتلك ميزة نسبية في إنتاج الأرز إلا أنها أنتجتة حفاظاً على أمنها السياسي كونه سلعة أساسية بالنسبة للمواطن الياباني.²

ثالثاً: تعريف البنك الدولي

عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه "إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح ذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادراً على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في

¹ إدارة الأمن الغذائي والمشروعات بجامعة الدول العربية، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، مجلة جامعة الدول العربية، العددان الأول والثاني، القاهرة، 2009، ص16.

² محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص75.

كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات وحتى في أوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية¹ ويستند تعريف البنك الدولي إلى أربعة أسس هي:²

- الأساس الفيزيقي: والذي يرتبط بحصول الأفراد على كمية غذاء تكفي لأن يقوموا بأنشطتهم في الحياة اليومية وبما يحافظ على صحتهم.
- أساس الشمول: الذي يرتبط بتطبيق الأساس السابق على كافة المواطنين في المجتمع بغض النظر على قدراتهم المالية أو الشرائية.
- الأساس الزمني: الذي يرتبط بتطبيق الأساس الفيزيقي في كافة الأوقات خاصة أوقات الأزمات التي تتضمن كافة الأزمات بما فيها تردي الإنتاج المحلي أو اختلال أوضاع الأسواق الدولية في تجارة السلع الغذائية.
- مصدر الحصول على الغذاء: في ذا الشأن لم يشترط التعريف مصدرا محليا أو دوليا للحصول على الغذاء، وإنما اشترط قدرة النظم التسويقية المحلية، ونظم التجارة الخارجية على القدرة على القيام بتوفير الغذاء لبعض المناطق النائية.

ومن هنا يتم التمييز بين مستويين للأمن الغذائي أحدهما مطلق والآخر نسبي:

- ✓ الأمن الغذائي المطلق: إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهو معادل للاكتفاء الذاتي الكامل لكن وجهت له انتقادات عديدة.
- ✓ الأمن الغذائي النسبي: قدرة الدولة على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

لكي يكون الأمن الغذائي مستداما يجب أن يشمل توفير القدر الكافي من الغذاء وفي جميع الأوقات للأجيال الحالية مع ضمان نصيب الأجيال المستقبلية حقهم في الحصول على الغذاء أيضا، مع ضمان احترام أبعاد التنمية المستدامة -في إطار تحقيق ذا الهدف-، المتمثلة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على حد سواء. فالتنمية المستدامة تعرف على أنها:

¹ عزت ملوك قناوي، الأمن الغذائي العربي، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، 25-26 سبتمبر 2002، ص 03.

² نفس المرجع.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للأمن الغذائي المستدام

إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء حاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية¹. وأنها تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.

-**الأمن الغذائي المستدام لبلد معين و:** أحد المكونات الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة الواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، الذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشروعات التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور التلف والتبذير لكل السلع الغذائية ابتداء من المنتج وانتهاء بالمستهلك، وترشيد استهلاك السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات إنتاجها، سواء أكانت تصديراً أو استيراداً مع المحافظة على التوازن البيئي ومنع التلوث بمختلف أشكاله، وذلك في ظل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية بتقليص التبعية للخارج مستهدفاً بذلك توفير السلع الغذائية بكميات كافية ونوعيات معيارية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجد م داخل البلد وبأسعار تتوافق ومستويات دخولهم بصورة مستمرة ومستدامة.² فقد تم تحديد أسس تحقيق أمن غذائي عالمي مستدام في مؤتمر القمة العالمي للأغذية والمنعقد بروما في 13-17 نوفمبر 1996 على 07 محاور رئيسية هي:³

1. توفير بيئة اقتصادية واجتماعية وبيئية تستهدف إيجاد أفضل الظروف لاستئصال الفقر

وإحلال السلام الدائم؛

¹ دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي ولتنمية المستدامة، مشروع ITA/006/SYR/ وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (مصر) المركز الوطني للسياسات الزراعية بالتعاون مع الفاو والتعاون الإيطالي، 2000، مصر، ص 56.

² رزيقة غارب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، سطيف، 2015، ص 51، 52.

³ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي، مؤتمر القمة العالمي للأغذية: 13-17 نوفمبر 1996، روما، ص 10.

2. تنفيذ سياسات تهدف إلى استئصال الفقر والقضاء على انعدام المساواة وتحسين الفرص المادية والاقتصادية للناس كافة في الحصول -في جميع الأوقات- على أغذية كافية ووافية تغذوياً؛
 3. تحقيق التنمية الغذائية والزراعية والسلمكية والحرجية والريفية في كل المناطق، وإتباع سياسات وممارسات مستدامة وقائمة على المشاركة؛
 4. العمل على أن تؤدي السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية والمبادلات التجارية عامة إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجاري عالمي عادل؛
 5. السعي لتلافي الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان والسعي لمجابهتها؛
 6. تشجيع تخصيص استخدام استثمارات القطاعين الخاص والعام من أجل تعزيز الموارد البشرية، والنظم الغذائية والزراعية والسلمكية والحرجية المستدامة والتنمية الريفية في كل المناطق؛
 7. تنفيذ خطة العمل ورصد ا ومتابعتها على جميع المستويات بالتعاون مع المجتمع الدولي.
- لضمان أمن غذائي مستدام يتطلب تماماً مطرداً بتجديد الموارد الطبيعية وتناولاً شاملاً يركز على الأنظمة البيئية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية، مع استخدام الأرض استخداماً منسقاً والتخطيط الدقيق لاستخدام المياه واستغلال الغابات¹.

الجنة العلمية للبيئة ولتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص184. ¹

المطلب الثاني: بعض المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي

أولاً: الاكتفاء الذاتي:

يعرف على أنه قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل الاحتياجات الغذائية محلياً.² ويعبر عنه حسابياً بالنسبة بين الإنتاج والاستهلاك المحليين حسب العلاقة التالية:¹

$$A = P / D *$$

100 الاستهلاك الغذائي المحلي D:

الإنتاج الغذائي المحلي P:

الاكتفاء الذاتي: A إلا أن هذا التعريف يحمل مجموعة من المميزات التي جعلت منه نسبياً:

- الطابع الإيديولوجي إذ يعد هذا التعريف عاماً غير واضح إذا لم يوضع في إطار جغرافي وتاريخي محدد؛

- يتميز بالنسبية وتتضح في الغموض الذي يكتنف الإجابة عن حقيقة الاكتفاء الذاتي الغذائي،

له وعند الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية أو الحد المتوسط أو الحد الأعلى؟ وهنا

لا بد من ربط مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي بالمستوى الاقتصادي للمجتمعات؛

- عدم إمكانية تحقيق هذا الهدف عملياً خاصة وأن تحقيقه مرتبط بالموارد المتاحة.

لكن في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وتحرير التبادل التجاري فإن هذا المفهوم يميل إلى

الرفض لأنه يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية مع الدول

الأخرى.¹

من خلال تعريفي الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي نجد أن مفهوم الأمن الغذائي أوسع ويتم

تمييز ذلك من خلال نقطتين أساسيتين وأن: مفهوم الأمن الغذائي يشمل في تعريفه عنصرين

لا يظهران في تعريف الاكتفاء الذاتي هما الاستقرار في التموين وإمكانية الحصول على الغذاء،

¹ Farid ABDOUCHE, Les céréales et la sécurité alimentaire en Algérie, les édition El Hikma, Algérie, 2000, p19.

ويتمثل العامل الرئيسي للاختلاف من وجهة نظر اقتصادية وسياسية في شمول الواردات التجارية والمساعدات الغذائية كأشكال ممكنة للتموين بالسلع الغذائية.¹

ثانيا: انعدام الأمن الغذائي:

يعبر عن الحالة التي لا يكون فيها الأفراد والأسر إمكانية مادية أو اجتماعية أو اقتصادية كافية للحصول على الغذاء على النحو المذكور في تعريفات الأمن الغذائي.² ويتخذ انعدام الأمن الغذائي شكلين أساسيين هما: انعدام أمن غذائي مزمن تستمر فيه حالة العجز في الحصول على الغذاء الكافي بسبب نقص الموارد الإنتاجية والمالية، وانعدام أمن غذائي مؤقت حيث تعرف الدولة أو المنطقة نقص في الإمدادات الغذائية وعدم القدرة على تأمين الغذاء الكافي لفترات محددة.³

إن انعدام الأمن الغذائي يعني غياب للأمن الغذائي الذي يقوم على أربعة محاور أساسية:⁴ التوفر الدائم للغذاء، إمكانية الحصول على كمية ونوعية كافية من الغذاء، استقرار تأمين الغذاء، الاستخدام الصحيح للغذاء في الأسرة. إذ تواجه بعض البلدان العربية الانعدام المزمن للأمن الغذائي والبعض الآخر الانعدام المؤقت له، فالانعدام المزمن للأمن الغذائي غالبا ما لا يعود إلى نمط السياسات الاقتصادية المعتمدة بقدر ما يعود إلى متغيرات مترابطة يتقدمها الآتي:⁵

- انخفاض إنتاجية وحدة الموارد الزراعية المستخدمة ولاسيما العمل والأرض بسبب القيود المؤسسية وتواضع مستوى التكنولوجيا المستخدمة؛

¹ Dillon Jean Claude et Azoulay Gerard, La sécurité alimentaire en Afrique, Kharthala, Paris, 1993, pp138- 139.

² منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، التأثيرات والدروس المستفادة، روما، 2009، ص8.

³ زيدان زهية، اوقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي: حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص ص 3، 4.

⁴ ن اول نعمة، اوقع الأمن الغذائي العالمي من منظور الشرق الأدنى، الوقائع رقم 22، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2006، ص5.

⁵ سالم توفيق النجفي، مرجع سابق ص54.

- ارتفاع التقلبات الإنتاجية ولاسيما للمحاصيل الأساسية (القمح) وذلك نتيجة لعدم القدرة على التحكم في استخدام الموارد المائية، إذ تعد معظم زراعات الحبوب مطرية؛
 - عدم التنوع في إنتاج المحاصيل الزراعية الغذائية والاعتماد على مجموعة ضيقة من المحاصيل التقليدية التي تتعرض لتقلبات سعرية؛
 - نقص الحوافز المؤدية إلى تحسين استدامة الموارد الزراعية، إذ تتعرض البعض منها إلى التصحر والتآكل والتردي نتيجة استنزاف استخدامها في الزراعة غير العقلانية.
- كما تواجه بعض البلدان العربية الأخرى حالة من انعدام الأمن الغذائي المؤقت وذلك نتيجة عدم كفاءة الأداء الاقتصادي عموماً والزراعي بشكل خاص بسبب التشوهات في مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي، بالإضافة إلى التقلبات في إنتاجية أو في معدل الأسعار مما يعمل على تنامي حالة من انعدام الأمن الغذائي في المدى القصير.

ثالثاً: أمان الغذاء

إن مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة من خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء - لضمان أن يكون الغذاء آمناً، وموثوقاً به وصحياً وملائماً للاستهلاك الآدمي.¹ فأمان الغذاء متعلق بكل مرحلة من مراحل إنتاج الغذاء، من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك، فسابقاً كان الاهتمام منصباً على الكم ثم تدريجياً بدأ الاهتمام بالجودة والنوعية والموازنة بين الكم والكيف في السلع الحالية، وحالياً بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء وقد ازداد الاهتمام أكثر بعد ظهور مرض جنون البقر والحمى القلاعية وما خلفاه من تخوف عالمي.

رابعاً: التبعية الغذائية:

تعني عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، فتكون مرغمة بذلك على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج.²

خامسا: الفجوة الغذائية:

تشير إلى الفارق الحاصل بين كمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية والكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي، وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من أسعار حرارية وبروتينات وغير ا. غير أن ناك من يعتقد بأن اعتبار الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك فجوة حقيقية فإنه يحتاج إلى كثير من الدقة في الدول العربية وخاصة النامية، حيث أن الفرق بين الإنتاج والاستهلاك و الفجوة الظاهرة التي قد لا تساوي بالضرورة الفرق بين الإنتاج والحاجة الموضوعية للسكان، علما أن سكان البلدان النامية وحتى في البلدان ذات الدخل المرتفعة لا يحصلون على الحاجة الحقيقية للغذاء والتي يمكن احتسابها على أساس مستويات¹:

- **الحد الأدنى:** ومتوسط الحد الأدنى من الغذاء الموصى به من قبل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالميتين.
- **الحد المتوسط:** ومتوسط الاستهلاك العالمي للفرد سنويا.
- **الحد الأمثل:** ومستوى الاستهلاك للفرد في البلدان المتقدمة.

بهذا فإن الفجوة الغذائية المحتسبة على ذه الأسس يمكن تسميتها بالفجوة الموضوعية وكذلك الحال بالنسبة للاكتفاء الذاتي المحسوب على أساسها يعتبر اكتفاء ذاتي موضوعي، في حين أن الاكتفاء والفجوة المحسوبان على أساس الفرق بين الإنتاج والاستهلاك دون الأخذ بالحاجات الموضوعية فيه من اعتبارهما فجوة واكتفاء ظاهريان.

يختلف مفهوم انعدام الأمن الغذائي عن مفهوم الجوع بشكل طفيف على الرغم من أن كلاهما يتعاملان مع الطعام أكثر حاجات الإنسان أهمية في الحياة، يظهر الجوع بأشكال مختلفة: مزمن، انتقالي، نقص في الطاقة الغذائية وانعدام التوازن الغذائي. فالجوع من أهم نتائج الفقر كما أنه بنفس الوقت من أهم مسبباته وبالطبع يتواجد الجوع بالنسبة الأكبر في

¹ FAO, The State of Food Insecurity in the World, Addressing Food Insecurity Protracted Crises, Rome, 2010, p310.

الدول الفقيرة، إذ يعتبر الشكل الأساسي من انعدام الأمن الغذائي الذي يعتبر مفهوم أشمل يضم المسببات المختلفة لتواجد الجوع. إن انعدام الأمن الغذائي وغياب للأمن الغذائي الذي يقوم على أربعة محاور أساسية:¹ التوفر الدائم للغذاء، إمكانية الحصول على كمية ونوعية كافية من الغذاء، استقرار تأمين الغذاء، والاستخدام الصحيح للغذاء في الأسرة. وعدم توفر أحد هذه الشروط يؤدي حتما إلى انعدام الأمن الغذائي.

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي المستدام

عرف الإنسان قضية الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية منذ القدم اعتمد عليها، محاولة منه للبقاء من خلال السيطرة على الطبيعة وقسوتها وتقلباتها، وهي قضية مركبة تتميز بالتعقيد إذ تتشابه في وجود مجموعة من الأبعاد لكل واحد منها دلالاته التأثيرية. إذ تعتبر البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أي دولة مسؤولة بصفة أساسية عن توفير الأمن الغذائي بهذه الدولة.

أولاً: الأبعاد الاقتصادية

لا شك في أن اعتماد الدول النامية في تحقيق أمنها الغذائي عن طريق الاستيراد نتيجة فشل سياستها الزراعية الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي يعرضها للتبعية الغذائية الدائمة، مما يعني زيادة عجز ميزان مدفوعاتها.²

كذلك فإن الاعتماد على الاستيراد يعرض الدول لخطر ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاعها في الأسواق العالمية وبالتالي تفقد العملة المحلية قيمتها الشرائية كما حدث في سلطنة عمان، بالإضافة إلى تعرضها إلى إعاقة مسيرة التطور والتنمية الناجم عن اتجاه الدول على تخليها

¹ نوال نعمة، مرجع سابق، ص5.

² حوشين أمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،

2007، ص862.

عن المشاريع مقابل توفير الغذاء اللازم لأفراد المجتمع، لتوضيح أكثر للأبعاد الاقتصادية يتم التطرق للعناصر التالية¹:

1. الانخفاض في كمية الإنتاج.
2. مدى قدرة الإنتاج الزراعي على مواجهة الزيادة السكانية غذائيا.
3. تزايد معدلات الاستهلاك.
4. التحديث الإنتاجي.
5. الأسعار ودرجة استقرارها.
6. الاستثمار الزراعي.
7. إعادة تخصيص الموارد.

ثانيا: الأبعاد الاجتماعية

1. التزايد المستمر في عدد السكان.
2. مستوى الدخل.

ثالثا: الأبعاد السياسية

إن تأمين الغذاء لدولة ما أو لعدد من الدول ضمن مجموعة سياسية معينة لا يعتمد فقط على المقومات الطبيعية من مناخ وتربة وعمالة وغيره، ولكن يعتمد أيضا على القوة والوزن السياسي للأمم، كما يحتاج إلى النفوذ ومدى تأثير السياسيين عليها².
لقد كشفت الدراسات أن العديد من الدول التي عانت من المجاعة والجفاف خاصة في إفريقيا كان في الوقت نفسه كميات كبيرة وهائلة متاحة من المواد الغذائية على المستوى العالمي ولم تستغل لإنقاذ هذه المناطق. ومن هنا نفسر استخدام صفقات القمح في الضغط السياسي الدولي وخاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المورد الرئيسي لسوق الحبوب

¹ الصادق عوض بشير، "تحديات الأمن الغذائي العربي"، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2009، ص20.

² يوسف عبد المجيد فايد، الم اورد الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص ص70-76.

العالمية حيث تعمد أحيانا إلى تأخير شحن كميات من القمح للرد على بعض سياسات الدول والإضرار بها، مثلما فعلت مع بنغلادش والإتحاد السوفييتي سابقا.

أما حاليا فنجد هذه الصورة تتمثل في رفض الو.م.أ تقديم المنحة الإضافية لمصر وربط هذه المنحة بقضايا داخلية مما يعني محاولة التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، بجانب ذلك تتعرض بعض البلدان العربية إلى ضغوط سياسية من قبل الدول الكبرى أدت إلى فرض حصار اقتصادي على هذه الدول كما حدث مع (ليبيا - العراق - السودان) في التسعينات ما أدى إلى نقص في الغذاء، كما أن الارتباطات والاتفاقات الدولية تؤثر بوضوح على الأمن الغذائي حيث أن الاعتماد على الموارد الذاتية في تنمية القطاع الزراعي و المصدر الأساسي للنمو وتوفير الأمن الغذائي، فمشكلة الأمن الغذائي ترتبط بتحرير القطاع الزراعي الذي يختلف تماما عن مفهوم التحرير الاقتصادي، حيث أن تطبيق التحرير الاقتصادي على كل القطاعات بنمطية واحدة يختلف عنه في القطاع الزراعي، وذلك لمراعاة وجود واستمرار الدعم السلمي والسعري للسلع ذات المزايا النسبية .

رابعاً: الأبعاد البيئية

قد تشهد البيئة الزراعية لأي دولة أو إقليم تدورا حادا نظرا لغياب الأبعاد البيئية عن السياسات الزراعية الوطنية أو القطرية، وعدم إعطاء الأهمية اللازمة للجوانب البيئية التي تؤدي السياسات الزراعية للإخلال بها، وكمثال عن ذلك يرصد أحد تقارير المنظمة العربية للزراعة ما أدت إليه التجارب التنموية الزراعية العربية من خسائر بيئية مباشرة أثرت على القدرات الإنتاجية للزراعة العربية، ومحاولة لمواجهة كل هذه التأثيرات البيئية وتحقيق الأمن الغذائي لا بد من¹:

- إدخال الأبعاد البيئية في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الزراعية؛
- إدخال ضوابط للمحافظة على الأصناف والسلالات النادرة؛
- تخطيط معدلات التوسع الأفقي والتكثيف الزراعي بما يراعي قدرة التجدد الطبيعي للموارد؛

¹ يوسف عبد المجيد فايد، مرجع سابق، ص 48-50.

- تفعيل دور المنظمات التعاونية في نشر الوعي البيئي.

خامسا: الأبعاد البيوتكنولوجية

لقد أدت التكنولوجيا إلى تسريع مجالات الحياة كلها كما أنها قدمت للبشرية خدمة كبيرة في مجال الغذاء، من خلال تقديم المزيد من الحلول للمشكلات التي تعاني منها المجتمعات خاصة في رفع نسبة المنتجات الزراعية وتحسينها بشكلها النباتي والحيواني.¹

المبحث الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي في العالم

المعرفة الوضع الغذائي لأي بلد يتم استخدام مجموعة من المؤشرات الخاصة بقياسه وبالاعتماد على البيانات المتوفرة لذلك، وفيما يلي سنقدم مؤشرات الأمن الغذائي.

المطلب الأول: مؤشرات الأمن الغذائي الرئيسية

أولا: مؤشر الفجوة الغذائية

يقصد بالفجوة الغذائية مقدار الفرق بين الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية، وأسبابها تعود إلى محصلة تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات الإنتاج ولأن معدل الاستهلاك يزيد بنحو ضعف معدل الإنتاج أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية وتناقص معدلات الاكتفاء الذاتي وتزايد الاعتماد على الأسواق الخارجية التأمين الاحتياجات الغذائية². وعليه، فإن مؤشر الفجوة الغذائية يعبر عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى المحلي³، وتعبير آخر تمثل الفجوة الغذائية مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا وما تحتاجه إلى الاستهلاك من الغذاء⁴.

¹ سالم المعوش، الأبعاد التكنولوجية والبيولوجية للأمن الغذائي، مجلة الحقيقة، العدد 10، غرداية، نوفمبر 2007، ص ص 16-18.

² السيد السريتي، الأمن الغذائي في العالم الإسلامي وإمكانيات تحقيقه، بحث مقدم لمؤتمر اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي، مركز صباح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بالتعاون مع كلية الزراعة جامعة الأزهر، القاهرة 2000 ص 11

³ عبد الغفور إبراهيم أحمد الأمن الغذائي: مفهومه قياسه ومتطلباته، دار آمنه للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2012 ص 52

⁴ عزالدين نزعي والطيب هاشمي السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية العدد: 33، المجلد: 09، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، أوت 2013، ص 05 .

ثانياً: مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي بأنه قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محلياً¹، أما مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي فهو يعبر عن نسبة الإنتاج المحلي من السلع الغذائية إلى جملة الاستهلاك الغذائي²، فهو يقيس درجة الاعتماد على الذات وعندما تساوي النسبة 100 % نقول إنه تحقق الاكتفاء الذاتي ويحدث عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك³، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$(\text{الاكتفاء الذاتي} - \text{الإنتاج} / \text{الاستهلاك}) \cdot 100$$

ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في تبيان مدى كفاية الإنتاج المحلي لحاجة الاستهلاك لبلد معين⁴، كما تتعلق أهمية نسبة الاكتفاء الذاتي للأمن الغذائي بمكانة السلعة ومدى ضرورتها في الاستهلاك الغذائي اليومي للفرد، نأخذ على سبيل المثال القمح ومشتقاته فهو أهم سلعة غذائية فهو يمثل أكبر نسبة من المواد المستهلكة يومياً من قبل الأفراد في الدول النامية على الأقل⁵.

ثالثاً: مؤشرات الاعتماد على الخارج في الحصول على الغذاء

يعد من المؤشرات التي تبين لنا حجم الفجوة الغذائية وهو يمثل معكوس نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء ويحسب وفق المعادلة التالية:

نسبة الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء - الكميات المستوردة / الكميات المتاحة للاستهلاك * 100

¹ فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي - حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2 2010 ص 51

² هاجر بوزيان الرحماني، مرجع سابق، ص 25

³ الطاهر مبروكي، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، العدد: 05، جامعة ورقلة، 2007، ص 55

⁴ عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 55

⁵ هاجر بوزيان الرحماني، مرجع سابق، ص 55

إن تزايد حجم الواردات الغذائية لدولة ما وارتفاع تكاليفها الناتجة عن ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية ينجر عنه تعطيل برامج التنمية في هذه الدولة.¹

المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي الثانوية

أولاً: مؤشر المستوى الغذائي للفرد

ويتعلق هذا المؤشر بما يحصل عليه الفرد في البلد من الغذاء ليقوم جسمه بوظائفه العضلية والعقيلة، أي أنه يمثل متوسط السرعات الحرارية التي توصي بها المعايير الدولية

ثانياً: مؤشر نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات الكلية:

يساعد هذا المؤشر في قياس مدى قدرة الدولة في دفع ثمن وارداتها الغذائية من حصيلة صادراتها، بحيث كلما زادت إمكانية الدولة على دفع ثمن وارداتها الغذائية من مجموع صادراتها كلما انخفضت نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات كان موقفها أقل حرجاً والعكس صحيح.

ثالثاً: مؤشر مدى التركيز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد

ويوضح هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة المعنية على دولة واحدة أو مجموعة محددة من الدول في الحصول على نسبة كبيرة من وارداتها الغذائية، حيث يتم مقارنة نسبة الاستيراد بين المناطق المختلفة لإيضاح اتجاهات اعتماد الدولة المعنية على تلك الدولة أو غيرها، وهذى يعكس سياسة الدولة ومدى انكشافها الاقتصادي.

رابعاً: مؤشر قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات الغذائية لأسباب سياسية أو عسكرية بدلالة نسبة المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية إلى جملة الحاجات الغذائية:

ويبين هذا المؤشر مدى الاستقلال الذاتي وقدرة الدولة في مواجهة الانكشاف الغذائي للتقلبات في السوق العالمية الناجمة عن الضغوط السياسية والعسكرية وبحسب وفق المعادلة التالية:

¹ أحمد مندور وأحمد رمضان اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1990، ص 233

المؤشر - المخزون الاستراتيجي من المادة أو المواد الغذائية / الحاجات الغذائية * 100.
مع العلم جملة الحاجات الغذائية عدد السكان * 140 كلغ وهي الحدود الموصى بها للفرد سنويا حسب منظمة الفاو).

المطلب الثالث: مؤشرات الامن الغذائي الأخرى

اولا: مدى الاعتماد على القروض والمنح الأجنبية (المعونة الغذائية في تمويل الواردات الغذائية للدولة):

ويفيد هذا المؤشر في بيان مدى حاجة بلد ما إلى المعونة الغذائية الأجنبية في تلبية الحاجات الغذائية لسكانه، ويتم حسابه وفق المعادلة التالية ثم إجراء مقارنة بين سنة وأخرى:

مدى الاعتماد على القروض والمنح الأجنبية في تمويل الواردات الغذائية - (كمية المعونة الغذائية / جملة الحاجات الغذائية * 100

مؤشر نسبة القروض والمنح الأجنبية المخصصة لاستيراد الغذاء إلى جملة القروض والمنح الأجنبية التي تحصل عليها الدولة:

ويوضح هذا المؤشر مدى حاجة بلد ما إلى معونة غذائية أجنبية لتلبية الحاجات الغذائية لسكانه ومدى الاعتماد على القروض والمنح الأجنبية في تمويل الواردات الغذائية للدولة.

ثانيا: رصيد الميزان التجاري الغذائي:

وتستعمل بيانات هذا المؤشر لقياس فجوة الأمن الغذائي الفعلية من الناحية المطلقة والنسبية ويتم قياس حجم الفجوة الغذائية الفعلية من الناحية المطلقة بالفرق بين قيمة الصادرات الغذائية وقيمة الواردات الغذائية رصيد الميزان التجاري الغذائي فإذا كان الرصيد موجبا أو معدوما فهذا يعني عدم وجود فجوة الأمن الغذائي ويظهر وجود الفجوة الغذائية إذا ما كان الرصيد سالبا ويحسب الرصيد النسبي لفجوة الأمن الغذائي الفعلية وفق العلاقة التالية:

الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي - الصادرات الغذائية / الواردات الغذائية

ثالثا: مؤشر نسبة تغطية الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء للواردات الغذائية:

وتستعمل بيانات هذا المؤشر لقياس الحجم المطلق والنسبي لمقدار فجوة الأمن الغذائي الفعلية فمن الناحية المطلقة يتم قياس فجوة الأمن الغذائي الفعلية بالفرق بين قيمة الواردات الغذائية والموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء، وإذا ما كانت القيمة موجبة تدل على وجود فجوة أمن غذائي فعلية أي أن الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء غير كافية لتمويل الواردات الغذائية والعكس صحيح إذا ما كانت القيمة سالبة، أما من الناحية النسبية فهي تحسب، على النحو الآتي:¹

الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي - 1 - الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد

الغذاء / الواردات الغذائية

رابعاً: مدى تطور نظام التسويق

يبين هذا المؤشر القدرة على تأمين احتياجات كافية من المواد الغذائية المختلفة، وإمداد السوق بها بطريقة منتظمة بالكميات والنوعيات المناسبة، وفي المكان والزمان المناسبين.²

خامساً: قياس الأمن الغذائي من منظور النظرية الاقتصادية الجزئية:

لتحليل العوامل المحددة لإنتاج الغذاء واستهلاكه وتطورات الفجوة وغيرها وتصورات المستقبل من منظور النظرية الاقتصادية الجزئية للتعرف على تأثير كل عامل على معدل النمو وكذلك التعرف على التوقعات المستقبلية، وهذا الجانب التطبيقي من الدراسات يستعين ببيانات لبناء نموذج رياضي اقتصادي وتوجد عدة طرق لقياس العلاقة من خلال النماذج وتقدير معالم النموذج وتحديد معادلاته ومتغيراته الأساسية³، ومن أمثلتها:

- معادلة الطلب على الغذاء: فهي تتناول الطلب بوجه عام أو على سلعة معينة وتم

استخلاص أهم المتغيرات المؤثرة فيه من خلال عدة دراسات نذكر منها الدخل الحقيقي

¹ سهيلة شيخاوي والعجال عدالة، نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية ... آفاق 2022، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد : 6 العدد 10

جامعة سكيكدة، ديسمبر 2018، ص 86

² العجال عدالة و وليد شرارة دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، العدد : 07 ديسمبر 2014

³ سهيلة شيخاوي والعجال عدالة، مرجع سابق، ص 87

وعدد السكان والسعر النسبي للغذاء وأسعار السلع الأخرى البديلة والدعم الغذائي الحقيقي؛

- معادلة إنتاج الغذاء: ومن أبرز المتغيرات التي تؤثر فيها هي رأس المال المستخدم في النشاط الزراعي والمساحة المزروعة والعمالة الزراعية والمساحة المحصولية ومستوى التقدم التكنولوجي والأسعار النسبية والأحوال المناخية وكمية المياه المتوفرة والعادات الإنتاجية وسياسة الإصلاح الاقتصادي والمعونات الغذائية
- معادلة الطلب على واردات الغذاء بحيث أهم العوامل أو المتغيرات التي تؤثر في واردات الغذاء هي متوسط الدخل الحقيقي وسعر الاستيراد الحقيقي وسعر صرف الدولار وسياسة الإصلاح الاقتصادي ونمط التقليد والمحاكاة وحجم الفجوة الغذائية والإنتاج المحلي من الغذاء والسعر النسبي للغذاء المحلي وسياسة الانفتاح الاقتصادي؛
- معادلة الفجوة الغذائية ويوجد تفاعل قوي بين الطلب والعرض التي تضمنتها المعادلات الثلاث السابقة تبين تأثيراتها على الفجوة الغذائية.

وبناء على ما سبق، فإنه يمكن تشكيل العديد من المعادلات والنماذج التي يمكن القيام بها في مجال الاقتصاد الرياضي لغرض الحصول على نتائج نستطيع من خلالها تفسير المعلمات المقدره للنموذج والتنبؤ بسلوك متغيراته واعطاء صورة عن وضع الأمن الغذائي للبلد محل الدراسة¹.

المبحث الثالث: سياسات تحقيق الأمن الغذائي العالمي

تعتبر سياسات الأمن الغذائي عن مجموعة من الإجراءات والممارسات الإدارية والتشريعية والتنفيذية، في إطار التصدي للإخفاقات في المجال الزراعي، وتكوين احتياطات من الغذاء، وتتجسد هذه السياسات من خلال البرامج التي تتخذها السلطات العامة في الدولة، وتساهم فيها كذلك هيئات دولية وخاصة بغية تحقيق أهداف تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، وهذه

¹ عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 62

الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وتأمين الاحتياجات الغذائية حاضرا ومستقبلا لمختلف الأجيال.

المطلب الأول: التنمية الزراعية المستدامة

تعتبر التنمية الزراعية أحد قواعد مسار تحقيق التنمية الشاملة، وذلك كونها أحد مصادر الدخل الأساسية، وسبب في تحقيق التراكم الرأسمالي، الذي لطالما استخدمته كثير من الدول المتقدمة إبان نهضتها في تمويل تنميتها الشاملة، ومن بينها تنمية مواردها الزراعية والغذائية، بهدف تحقيق الأمن الغذائي.

أولا: تعريف التنمية الزراعية المستدامة:

عرفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التنمية الزراعية المستدامة بأنها: إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية، بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية، إن مثل إستراتيجية كهذه يجب أن تعمل على صيانة موارد الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، كما يجب أن تكون مقبولة في المجتمع. وتعرف التنمية الزراعية المستدامة أيضا على أنها:

" الزيادة أو النمو الإرادي في الإنتاج الزراعي والمخطط له بواسطة الإجراءات والتدابير الخاصة المتمثلة في المناهج والسياسات الزراعية، والتي تهدف إلى تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الزراعي¹.

يمكن أن نستخلص تعريف شامل للتنمية الزراعية المستدامة على أنها:

(مجموعة من البرامج والسياسات التي تسعى إلى تعظيم وزيادة الإنتاج الزراعي كما ونوعا، وتحسين دخل العمال المزارعين وتوفير لهم فرص العمل اللائقة لهم، ويكون ذلك بإعادة ربط الموارد الاقتصادية وزيادة رفعة الأراضي الزراعية، وتطوير زراعتها بما يضمن توفير وتحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن، من أجل تأمين الاحتياجات الغذائية للسكان، والوصول إلى التنمية

¹ أميرة جابري " تمويل الاستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة دراسة ميدانية للخماسي 2010-2014 أطروحة دكتوراه جامعة 8 ماي 1945 قالمة قسم العلوم الاقتصادية، (2016)، ص61.

الاقتصادية الشاملة، وبهدف الوصول إلى ذلك يجب توفر خمسة عوامل أساسية للنمو الزراعي المستدام، وهذه العوامل هي:

أ- الابتكار أو التجديد (Innovation) أي ابتكار أنظمة بحثية زراعية في القطاع العام والخاص والعمل على تطوير التقنيات زيادة الإنتاج الزراعي¹.

ب- البنية التحتية والهياكل القاعدية التنظيمية الأساسية اللازمة. (Infrastructure)

ج- المدخلات (Inputs) أي وضع أنظمة فورية فعالة للخدمات الزراعية، وخاصة المدخلات المزرعة الحديثة والتصنيع الزراعي، ومياه الري والتمويل.

د- المؤسسات الخاصة ((Private Institutions، الفعالة والتي يقصد بها والأسواق المتحررة التي تقرب المزارعين من الأسواق المحلية والدولية.

هـ - الحوافز (Incentives) أي تحفيز المزارعين من خلال وضع سياسات اقتصادية وتجارية محفزة، بهدف التشجيع على الإنتاج².

ثانياً: أهداف التنمية الزراعية المستدامة:

إن من أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة، هو تعظيم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وتأمين احتياجات المجتمع من الغذاء بدلاً من استيراده من الدول الأخرى، كما تهدف التنمية الزراعية المستدامة إلى تحقيق الأمن الغذائي، ومواجهة ضغوط الاحتكارات الزراعية، ويمكن ذكر أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة فيما يلي:

1-تأمين الغذاء للمواطنين والقضاء على الجوع

من أهداف التنمية الزراعية المستدامة القضاء على الجوع، وتأمين الغذاء، وذلك بهدف استئصال الجوع وهو هدف عالمي متخصص يستند إلى نهج شامل في معالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ويشجع في الوقت نفسه على تحقيق الزراعة المستدامة، ويشكل هذا

¹ الأشرم، مرجع سابق، ص 58.

² نفس المرجع 58-59

الهدف خطوة هامة نحو تحقيق القضاء على الجوع ابنانا بعهد جديد من التنمية الزراعية المستدامة"¹.

لهذا فإن القضاء على الجوع، يتم من خلال انتهاج سياسة تكاملية، وبأسلوب تشاركي فعال بين مختلف القواعد العالمية والإقليمية والوطنية بعرض زيادة الإنتاجية الزراعية الغذائية وتحسين الأمن الغذائي في الدول التي تعاني من الجوع، فالمجتمعات الإنسانية تزداد أعداد سكانها، ومن حيث تنوع ثقافتها، الأمر الذي يترتب عليه الازدياد المتواصل في الطلب على السلع الزراعية النباتية والحيوانية، ويصبح تأمين الغذاء من سلم الأولويات، وعلى خلاف ذلك فإن أي عجز في تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان سوف يترتب عنه أزمات غذائية، ومزيديا من الوردات من الخارج.²

إننا طعام العدد المتزايد من سكان العالم يظل تحديا كبيرا، ولكنه يمكن التغلب عليه عن طريق إحداث تحول في نظم الغذاء والزراعة، بما يشمل ممارسات مستدامة في العيش والعمل، وتحسين الأداء الحكومي وتوفير الإرادة السياسية لذلك.

2- النمو الزراعي والقضاء على الفقر

حققت العديد من الدول النامية نموا ملحوظا في الميدان الزراعي خلال العقود الأخيرة، غير أنها لم تصل إلى النمو الزراعي الكافي " ففي قارة آسيا مثلا وبعد سلسلة من المجاعات خلال القرن الماضي، فإن أغلب دولها مكتفية ذاتيا في المحاصيل الغذائية المستقرة زراعيًا بالرغم من تضاعف عدد سكانها الكبير، وبالرغم من هذا النجاح هناك قلق واضح على مستقبل العديد من دولها حيث يعم الفقر ونقص التغذية تستقران فيها، وذلك يسبب عدم تحقيقها للنمو زراعيًا كافيًا" في الأنظمة الزراعية السابقة، أو إخفاقها في توفير المنافع المناسبة للفقراء،³ ولهذا وجب إعادة التفكير في سياسات تحقيق النمو الزراعي، ويتطلب ذلك بذل جملة من الجهود والعمل الجاد الذي يجب تفعيله وتحقيقه، من خلال بناء القدرات وتعزيز المؤسسات، وحشد

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، " منظمة الأغذية والزراعة وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (روما:2015)، ص3.

² جابري، مرجع سابق، ص 130-131

³ الأشرم، مرجع سابق، ص 57.

الاستثمارات والنهوض بالإنتاجية بالاعتماد على التكنولوجيات والسياسات الرشيدة، وإدارة البنية الطبيعية".

إن تحسين إنتاجية وربحية، واستدامة الزراعة، يعتبر من العوامل الأساسية من أجل النهوض بالنمو الزراعي، والحد من الفقر في إطار استخدام الزراعة كآلية للتنمية، ويكون ذلك بتحسين الحوافز المتعلقة بالأسعار وزيادة نوعية وكمية الاستثمار، وتحسين نظم إدارة الأسواق، والمنتجات والمستلزمات، وتطوير القدرة على الحصول على الخدمات المالية، وتخفيض التعرض لمخاطر غير مغطاة بوثائق التأمين، وتعزيز أداء منظمات المنتجين، وكذلك الابتكارات العلمية من خلال العلوم والتقنيات وزيادة الاستدامة الزراعية وجعلها داعمة قوية للخدمات البيئية.¹

يجب أن يكون هذا النمو متوازنا كي يساعد على تجنب الفقر ويؤمن الغذاء، ويتطلب ذلك أيضا مشاورات واسعة النطاق، على مستوى البلدان لوضع برامج العملو استراتيجيات تنفيذها وفق أوضاع كل منها، وبالتنسيق مع القطاعات الأخرى، ومع الجهات الفاعلة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، بغية تحقيق أمن غذائي عالمي.

2- توفير البيئة الصالحة للزراعة:

من بين أهداف التنمية الزراعية المستدامة، هو توفير وخلق بيئة مناسبة وصالحة للنشاط الزراعي، حيث تحتم التنمية الزراعية المستدامة بالتنوع البيولوجي، والذي يمكن استغلالها الأراضي بواسطة وسائل جديدة تتمثل في مداخلات رأسمالية أخرى، لتحقيق الرفاهية الشخصية للمجتمع، وذلك من خلال حصول الأفراد على الغذاء المناسب، أو الهواء النقي، ومصادر جيدة لمياه الشرب، أو من الناحية الاقتصادية كارتفاع مستويات الدخل من خلال سياسات زراعية تحافظ على التنوع الحيوي والبيئي في الوقت الحالي والمستقبلي،² ولهذا فإن التنمية الزراعية المستدامة سيكون من أهم أهدافها التي تسعى لها هو إصلاح الاختلالات في البيئة،

¹ البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2008 الزراعة من أجل التنمية عرض عام واشنطن: 2008. ص 11

² أحمد أبو اليزيد الرسول وآخرون الاقتصاد الذكي مدخل لتحقيق تنميه زراعية مستدامة"، مجلة الإسكندرية للعلوم الزراعية عدد خاص 2017، ص

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للأمن الغذائي المستدام

والحفاظ عليها بحيث تنعكس ايجابيا على تحسين نوعية الغذاء الحياة الإنسان، وفي الجدول التالي يوضح أهداف التنمية الزراعية المستدامة من الناحية البيئية:

جدول 1 : الأهداف البيئية للتنمية الزراعية المستدامة

يختص هذا الهدف بتشجيع استخدام الموارد الطبيعية وإيجاد بدائل غير تقليدية لها لضمان استدامتها، والتركيز على الموارد المائية بما يضمن تحقيق الأمن الغذائي والمائي.	الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية لدعم الاقتصاد وزيادة التنافسية وخلق فرص جديدة.	الهدف الأول
يتناول هذا الهدف الحد من أعمال تلوث الهواء والتلوث المائي الناتج عن المخلفات غير المعالجة لها له من آثار بيئية وصحية خطيرة، مع تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية عن طريق استغلال المخلفات الصلبة مع التركيز على المخلفات الصلبة البديلة.	الحد من التلوث والإدارة المتكاملة للمخلفات.	الهدف الثاني
يتضمن هذا الهدف حماية التنوع البيئي المتميز للدول، ورفع كفاءة إدارته عن طريق الحميات الطبيعية بما يضمن لها التنوع البيولوجي والاستمرارية والاستدامة.	الحفاظ على توازن النظم البيئية والتنوع البيولوجي والإدارة الرشيدة المستدامة لها.	الهدف الثالث
يتضمن الهدف الرابع ضمان التزام الدول باتفاقياتها البيئية الدولية والإقليمية ووضع الآليات اللازمة لذلك مع ضمان توافقيتها مع السياسات البيئية.	تفقيذ الاتفاقيات الدولية والإقليمية تجاه الاتفاقيات البيئية ووضع الآليات اللازمة لذلك مع ضمان توافقيتها مع السياسات المحلية.	الهدف الرابع

المصدر: أحمد أبو اليزيد الرسول وآخرون: الاقتصاد الذكي مدخل لتحقيق تنميته زراعية

مستدامة"، مجلة الإسكندرية للعلوم الزراعية عند خاص (2017): 6

3- تعظيم مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

تعتبر الزراعة أحد القطاعات الحيوية، وأحد ركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأمن الغذائي في العديد من الدول النامية، وتساهم في توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات الغذائية، وتوفير النقد الأجنبي من خلال عائد الصادرات من السلع الغذائية، ولهذا فإن مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول يعتبر أحد أهم الأهداف الرئيسية للتنمية

الزراعية المستدامة، فمثلا فالزراعة اليابانية على سبيل المثال كانت تمول ما نسبته 80% من موازنة الدولة في الستينات من القرن العشرين من خلال فرض الضرائب على المدخلات والأراضي الزراعية،¹ وبالإضافة إلى الأهداف الأربعة المذكورة، كذلك هناك أهداف وغايات أخرى للتنمية الزراعية المستدامة لا تقل أهمية عن الأهداف السابقة، والتي يمكن ذكرها على النحو الآتي:

4- زيادة الإنتاج الزراعي كما وكيفا، حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات واحتياجات الاستهلاك من المواد الغذائية.

5- تحسين أداء وفاعلية القطاع الزراعي، ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية.

6- تنمية التجارة البيئية والقدرات التسويقية في مجال السلع الزراعية والخدمات بين الدول النامية، مثل إقامة سوق عربية مشتركة) ولهذا فإن أي إستراتيجية تنموية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية، لابد أن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة هدفا وغاية لها، وتحديد هذه الغاية يكون انطلاقا من معرفة الأسباب الكامنة وراء مشكلة انعدام الأمن الغذائي، والرغبة في إيجاد حل جذري ودائم لها، إذ يمكن للتنمية الزراعية في كثير من الحالات أن تعمل كقاطرة للنمو الاقتصادي، لاسيما في البلدان الفقيرة للحد من الفقر و سوء التغذية.

المطلب الثاني: دعم وتشجيع الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي

¹ رسن، مرجع سابق، ص 63-64

يعتبر الاستثمار الزراعي أحد المصادر الهامة المكونة للثروة على المستوى المحلي والدولي، وبعد ذلك أحد أهم الاستثمارات الحقيقية المنتجة لارتباطه بتوفير الموارد الطبيعية من التربة والمياه.. وبالموارد البشرية ذات الارتباط بالزراعة، مما يساهم بتحقيق دوافع الاستثمار الزراعي سواء بالنسبة للمستثمر أو الدولة المقام بها الاستثمار، كما يزيد من حجم الإنتاج ويرفع الإنتاجية ويقلل من الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي.

أولاً: تعريف الاستثمار الزراعي: يعرف الاستثمار الزراعي على أنه:

دمج عوامل الإنتاج المتوفرة في الزراعة، والمتمثلة في الأرض العمل، ورأس المال، والتنظيم...، وتشغيلها قصد إنتاج مواد زراعية لسد حاجيات المستهلكين والحصول على أفضل النتائج الممكنة، وتتخلف هذه النتائج باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي نظام الإنتاج الرأسمالي يجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي ممكن، أي أكبر كمية كبيرة من الربح، أما في نظام الإنتاج الاشتراكي، فيجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في آن واحد،¹

يعرف الاستثمار الزراعي كذلك على أنه:

إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الطاقات والإمكانات الإنتاجية المتوفرة بالقطاع الزراعي، وتتوقف هذه الإضافة على مدى ما يحققه الاستثمار الزراعي من كفاءة² ومن الممكن تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي في البلدان النامية، بزيادة المنتجات الزراعية الغذائية، وذلك برفع الإنتاج الزراعي وتوسيع الأراضي الزراعية، أي استغلال الأراضي الغير مستغلة في النشاط الزراعي، ويتطلب هذا توفر الاستثمارات المناسبة في القطاع الزراعي على المستوى الوطني أو من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، ومع ذلك فإن الاستثمار في

¹ أحمد محمود عبد العزيز محمد " تحليل قياسي الاستثمار الزراعي في مصر"، مجلة أسبوت للعلوم الزراعية، 2014، ص 105.

² سلطانة ككتفي " توجيه الاستثمار الفلاحي نحو الخواص: نماذج من الشمال الشرقي الجزائر" (ولاية سكيكدة قسنطينة، أم البواقي)، مجلة علوم وتكنولوجيا 47، 2018، ص 64.

الزراعة هو النشاط الاقتصادي الراسخ في الدول المتقدمة، فإنه لا يزال متخلف في كثير من الدول النامية، وخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض والأقل نموًا¹.

على الرغم من الموارد الطبيعية المتاحة والمتوفرة في الدول النامية بما فيها الدول العربية متمثلة في شساعة الأراضي، وثروة مائية، والموارد البشرية، إلا أن الزراعة في الدول العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج اللازم لمواجهة الطلب على الأغذية، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية، وأصبحت البلدان العربية تستورد أكثر من نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية، ويعود ذلك إلى الخفاض مستوى الاستثمارات في مجال الزراعي، وعدم ملائمة البنية التحتية وضعف الهياكل القاعدية، والاستخدام الغير الفعال للموارد الطبيعية، وتدني مستوى المكننة الزراعية، وكذلك مستويات التكنولوجيا الزراعية، وضعف النفاذ إلى الأسواق، ونقص المدخلات عالية الجودة.

لقد زاد اهتمام الدول النامية، وخاصة البلدان العربية بتوفير احتياجاتها الغذائية خلال الأزمة الغذائية العالمية 2007 و 2008، والتي بلغت فيها الأسعار للسلع الغذائية ذروتها، وتراجعت الصادرات العربية، ومن خلال هذا الوضع تم اتخاذ العديد من الإجراءات الاستثنائية: نذكر منها مبادرة ملك السعودية سلمان بن عبد العزيز آل سعود، الرامية إلى تعزيز وتنويع مصادر الزراعة من خلال تشجيع الاستثمار الزراعي الخارجي في دول جاذبة ذات موارد زراعية واعدة وأنظمة وحوافز إدارية وحكومية مشجعة، على أن تقوم مشاريع الاستثمار الزراعي طويلة المدى عن طريق التملك أو عقود طويلة المدة، مع حرية اختيار المحاصيل المزروعة، كما تشجع هذه المبادرة صناديق الاستثمار السيادية بدعم مبادرات الاستثمار الزراعي من خلال تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لهذه الاستثمارات المهمة.

إنه ينبغي دعم وتشجيع الاستثمار الزراعي، وخاصة في البلدان النامية من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية وتحديد الأراضي الصالحة للزراعة، من خلال توفير البذور المحسنة والأسمدة، والآلات

¹ منظمة التعاون الإسلامي " الزراعة والأمن الغذائي في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي فرص من أجل التعاون أنقرة: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2014، ص103

الزراعية، ونظم الري الحديثة، وكذلك تطوير البني التحتية المتعلقة بالزراعة وتجهيز السلع الغذائية الخام، وخاصة المنتجات الغذائية، بهدف تأسيس صناعات قائمة على الزراعة لتحسين حالة الأمن الغذائي في هذه البلدان، وتحقيق تنمية زراعية مستدامة، وهذا يعتمد على الظروف الجغرافية والمناخية الملائمة المحددة، وعلى الميزات المحددة للأراضي والموارد المائية في كل بلد، وكذلك على المحاصيل الزراعية المناسبة بهدف زراعتها زراعة مجدية، وكما يتعين بصفة عامة، ملاحظة أنه إذا ما تم حل ومعالجة المسائل الأخرى المتصلة بخلق بيئة الأعمال ومناخ استثماري مناسب، قد تكون هذه البلدان من بين البلدان الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي على المستوى المحلي، والإقليمي والدولي¹.

ثانياً: خصائص الاستثمار الزراعي

يتسم الاستثمار الزراعي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن بقية الاستثمارات في القطاعات الأخرى، والتي تؤثر على مستوى نموه انجابياً أو سلبياً، ويمكن ذكرها فيما يلي:

- **الدورة المالية** التي تختلف في القطاع الزراعي عن القطاع الصناعي، بحيث التدفق النقدي في الزراعة يكون مرة واحدة عند بيع المحصول، بحيث تتوفر للمستثمر إمكانية الاستفادة من الفوائد عند نهاية الفترة؛
- **الدورة الزراعية**: يخضع الاستثمار الزراعي للدورة الزراعية، إذ أن الزراعة تستوجب الإنتاج في سنة وتخصيب الأرضي سنة أخرى، من أجل تمكين التربة من الاستراحة واستعادة قوتها، حيث يتم تحسينها وزرعها بمنتوج آخر ذا طبيعية إنتاجية مختلفة²
- **التكيف**: إمكانية التكيف في الاستثمار الزراعي أكبر منها في الاستثمار الصناعي، لاختلاف درجات خصوبة الأرض، ودرجة قابليتها وصلاحيتها للري، مما يمكن من تغيير العمليات وأحجامها وكذلك التناوب الزراعي وتغيير اختيار المزروعات؛

¹ منظمة المؤتمر الإسلامي التقرير الاقتصادي السنوية 2010 حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي "أنقرة: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية 2010، ص53.

² جابري، مرجع سابق، ص 68.

• صعوبة التمويل الزراعي بسبب قلة الضمانات التي يوفرها القطاع مقارنة مع القطاعات الأخرى؛¹

• **المخاطرة:** تتجلى المخاطرة في الاستثمار الزراعي بدخول عوامل طبيعية التي تقيد التنبؤ بمستقبل هذا القطاع، في حين أن نسبة المخاطرة في القطاعات الاستثمارية الأخرى هي أقل، وذلك من خلال التنوع في مجال الاستثمار، في الوقت الذي يستوجب هذا القطاع حالة من التنوع بنفس الدرجة بالرغم من اتساع البدائل وتنوعها؛

• **ضخامة نسبة رأس المال الثابت:** تتسم الاستثمارات الزراعية باتساع نسبة رأس المال الثابت اللازم للعملية الإنتاجية، وعلى الأخص عند مقارنتها بغيرها من الاستثمارات الأخرى، وتصل التقديرات إلى أن قدر البعض قيمة الأرض والمباني، وبما فيها من تحسينات رأسمالية وغير ذلك من المنشآت الثابتة بنحو 75% من رأس المال الزراعي²، ومن خلال ذلك فإن الاستثمارات الزراعية تشكل هدفا أساسيا وحيويا، لا بد من لأجل إرساء تحقيقه التنمية الزراعية المنشودة، وذلك بتخصيص الاستثمارات الزراعية للنهوض بالقطاع الزراعي، ونقله إلى مستوى القطاعات الإنتاجية القادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية للشعوب، ويشمل الاستثمار الزراعي مجموعة من المقومات والركائز الأساسية والمهمة، حتى يتوفر المناخ الاستثماري المناسب وهي الركائز التي يمكن ذكرها كالتالي:

- البنية التحتية الزراعية الأساسية
- مدخلات النشاط الزراعي
- عملية النشاط الزراعي
- مخرجاته الزراعة والتسويق الزراعي
- الإدارة الزراعية الرشيدة، والإرشاد الزراعي

¹ محمد غردى " القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر

3 قسم العلوم الاقتصادية، 2012، ص 89

² نفس المرجع 89-90

- البحث العلمي الزراعي وإيجاد الطرائق الزراعية البديلة.¹

إن تحقيق تنمية زراعية وتحسين المناخ الاستثماري، في القطاع الزراعي يقوم على مجموعة من السياسات والإجراءات المتعلقة بالقطاع، بهدف إعطاء الزراعة في الدول النامية، إمكانية التي تستحقها في خطط التنمية، من خلال إزالة التحيزات التي شهدتها قطاع الزراعة خلال العقود الماضية، لصالح القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصة القطاع الصناعي، أين ظل التركيز فقط على قطاع المحروقات في أغلب الدول العربية " بحيث لم تتجاوز حصة القطاع الزراعي حصة 10% من إجمالي الاستثمارات في العالم العربي، ومن أجل توفير المناخ الاستثماري المحفز ينبغي كذلك:

- ترويج فرص الاستثمار، ودعم مشاركة القطاع الخاص في الإنتاج والتسويق واستصلاح الأراضي الزراعية

- تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار الزراعي من خلال سياسات جديدة للائتمان، وتحسين نظم تحصيل الضرائب، وكذا آليات الدعم الزراعي؛

- تحرير أسعار والأسواق والتجارة الخارجية؛

- تصحيح السياسات المالية والنقدية، وخفض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج

الزراعي والغذائي، وتطوير السياسات السعرية، وترشيد استهلاك الغذاء " ²

إن السعي لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العاجزة عن تحقيقه، لن يكون ممكناً إذا لم تكن هناك إرادة قوية، وخطة عمل جاد على كل المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وذلك من خلال العمل المتكامل، لأن الأمن الغذائي قضية تتأثر بعوامل عدة لا تستطيع الدول النامية تخطيها، إلا بتوفير أكبر قدر ممكن من الغذاء لسكانها، وهو ما يتحقق من خلال صياغة

¹ إبراهيم أحمد سعيد " أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا"، مجلة جامعة دمشق 3، 2011، ص 589 .

² (زهية زيدان " دور المناخ الاستثماري في تنمية القطاع الزراعي بالدول النامية، مجلة الأبحاث الاقتصادية الجامعة سعد دحلب - البليدة 6 (2012): 232-233

سياسات مكملة لسياسة الاستثمار الزراعي وتوفير الإمكانيات والوسائل اللازمة والتمويل الكافي لذلك.

ثالثاً: دور البحوث العلمية الزراعية في رفع الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي

إن رفع الإنتاج الزراعي بنوعيه النباتي والحيواني يرتبط إلى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث العلمية، في المجال الزراعي، ورغم إدراك الدول النامية بما فيها الدول العربية لأهمية الأساليب العلمية والتقنية المتطورة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، فإن جهودها لا تزال عاجزة عن الاستحواذ على التكنولوجيا، والأساليب العلمية الزراعية، واستخدامها بشكل يسمح بالانتقال من حالة العجز والاستيراد إلى حالة الوفرة والتصدير، وتعتبر بحوث التكنولوجيا الحيوية الزراعية مهمة لتطوير محاصيل زراعية جديدة، وكذا سياسات زراعية حديثة، وبالتالي فهي في قلب التنمية الزراعية المستدامة، أين يمكن أن تساهم إلى حد كبير في التقليل من الفقر وسوء التغذية، عبر التأثير الإيجابي على إنتاج الأغذية، وتدارك خسائر ما بعد الحصاد وتدني القيمة الغذائية للغذاء.¹

مع ظهور مفهوم التنمية الزراعية المستدامة أصبحت البحوث العلمية في الزراعة تهدف أيضاً إلى الحفاظ كما ونوعاً على قاعدة الموارد، والمحافظة على البيئة في نفس الوقت لتحقيق الأمن الغذائي، وهذا ما أكسب البحوث العلمية في الزراعة أهمية كبيرة في رهان زيادة الإنتاجية، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الغذاء، ومن بين تلك المجالات ما يتعلق بأشكال التقنية الحيوية من الهندسة الوراثية وأساليب مكافحة الحيوية والمخصبات الحيوية، وبحوث ترشيد استخدام المياه وصيانة التربة والأراضي، كما وزاد الاهتمام بالدراسات والأبحاث الخاصة بجودة ومعاملات ما بعد الحصاد والبحوث الاقتصادية والاجتماعية والتسويقية، وبحوث التطوير للإدارة الزراعية".²

¹ منظمة التعاون الإسلامي، الزراعة والأمن الغذائي 61.

² جابري، مرجع سابق، ص 191.

لقد كان للبحوث العلمية والتكنولوجية في المجال الزراعي دور كبير في التحول إلى مرحلة الآلة والإنتاج الوفير للمحاصيل الزراعية، بحيث حدثت تطورات كبيرة في الإنتاج الزراعي بفضل منجزات الهندسة الوراثية التي تجري تطبيقها في مجال الزراعة، وتطوير الآلات والمكينه الزراعية، وكذلك استخدام الأسمدة والمبيدات، والتي ساهمت جميعها في أن يصبح القطاع الزراعي معتمدا على استخدام التكنولوجيا الزراعية، والتي تعرف على أنها:

" الجهد المنظم لتطبيق نتائج البحث العلمي في مجال التكنولوجيا الميكانيكية، والبيولوجية والكيمائية، والتنظيمية في المجالات المختلفة لعمليات الإنتاج الزراعي، وذلك بهدف تطوير الزراعة وزيادة الإنتاج الزراعي وتحسينه، وتحقيق الأمن الغذائي كما تعرف كذلك بأنها:

الطرق والمناهج والوسائل الحديثة والمتطورة في رفع الإنتاج الزراعي، واستخدام نتائج العلم والمعرفة الفنية سواء كانت مكتسبة من البيئة المحلية أو مستوردة من الخارج، وتم تطويرها لتتاسب الظروف المحلية سياسيا، واجتماعيا، واقتصاديا بهدف خلق واستحداث وسائل من شأنها الارتفاع بكمية وجودة الإنتاج الزراعي لتحقيق أعلى مستوى ممكن للغذاء كما، وكيفا للإنسان،¹ ومن الضروري أن نشير إلى نتائج التقدم التكنولوجي الموزعة في العالم بشكل غير متوازن، حيث لا تملك الدول النامية سوى 5% من حصة دول العالم من التكنولوجيا العالمية، بينما الدول المتقدمة تملك 95% من تلك التكنولوجيا،² وهذا يدل على أن جهودا كبيرة يجب بذلها من طرف الدول النامية لنقل التكنولوجيا الزراعية، والتقنيات الحديثة التي يجري الاعتماد عليها ويتم استخدامها في القطاع الزراعي، بحيث يعد نشر التكنولوجيا الزراعية، ونقل التقنيات الزراعية الحديثة واستخدام الوسائل والإرشادية العلمية في النشاط الزراعي أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول النامية، ولهذا فإن اكتساب التطورات العلمية والتكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة يحتاج إلى مراحل وهي :

¹ نفس المرجع.

² إبراهيم أحمد مرجع سابق، ص 36.

- التطور المتدرج لما هو متاح من الآلات والمعدات والمدخلات في إطار المعرفة المتاحة والقدرات المالية المتيسرة :
- نقل أو استيراد أحدث المعدات والاستفادة من الخبرات المتاحة من الدول الأخرى، كاستيراد المعدات الزراعية، والأساليب الفنية المرتبطة بها؛
- مرحلة البحث العلمي، والتي تعتبر مرحلة متعددة تفتح آفاقا لا حدود لها، لتطوير التقنيات التي تتلاءم، وتنسق مع الظروف المحلية".¹

يشكل "الإرشاد الزراعي"، والبحوث الزراعية جوهر برامج التنمية الزراعية المستدامة، فهي تساهم بشكل كبير في توليد التكنولوجيات الجديدة، والنظم الزراعية المطورة الأعلى إنتاجية، وتكون كلفة إنتاجها أقل، ومن ثم فهي كذلك أكثر ربحية للمنتجين المزارعين والفلاحين، ولقد قامت فكرة العمل الإرشادي اعتمادا على التعليم الزراعي، وتبني المستحدثات الزراعية، وتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، ويعرف سيمان ناب knapp الإرشاد الزراعي " على أنه :

* نظام لتعديل النشاط الزراعي، ووضعه على أساس الربح من أجل تحسين الحياة الريفية للمزارعين وجعلها أكثر رفاهية

بينما عرف الإرشاد الزراعي كل من "كيلزي" kelsey و "هيري" hearne بأنه: " جهاز تعليمي غير مدرسي يتعلم فيه الكبار والشباب بالممارسة والعمل لمواجهة احتياجاتهم الغذائية وتسهيل حل مشكلاتهم؛

عرفه ليجانز "leagans، بأنه:

* الطرق والعمليات التي يتم من خلالها نقل أفكار علمية جديدة إلى المزارعين في الريف،

مع حثهم على تطبيقها ،"²

من خلال تلك التعاريف للإرشاد الزراعي، يتبين أن الغرض من برامج الإرشاد الزراعي هو ضمان وصول المعلومات الخاصة بالتكنولوجية الزراعية الجديدة والسلالات النباتية والحيوانية،

¹ نفس المرجع.

² أحمد إسماعيل حسين وصفية محمد مرسى الإرشاد الزراعي (مصر: بدن، 2009)، 2، للإطلاع أنظر مدونة المرجع الزراعي، متوفرة على الرابط

<https://agri-science-reference-blogspot.com>

وممارسات الزراعة إلى المزارعين في مناطق كثيرة من بلدان العالم النامي، بحيث أصبح هناك اتفاق على المستوى العالمي، على أن تخطيط وإجراء وتطبيق البحوث العلمية الزراعية بكفاءة، يعد من أهم طرق زيادة معدل التنمية الزراعية في الدول النامية، وهو كذلك لا يقل أهمية في الدول المتقدمة للحفاظ على مستويات نموها.¹

تبلور هذا الفهم نحو الإدراك بأهمية البحوث الزراعية في الدول النامية التي تسعى جاهدة لمواجهة أخطار نقص الغذاء، ولقد انعكست نتائج وأثار البحوث الزراعية الواسعة على فقراء الدول النامية، في عدد من المؤشرات المهمة للتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي، ومن أهمها:

- زيادة عرض الغذاء واستقراره على مستوى الدول ومزارعيها، فقد ارتفع إنتاج الغذاء للفرد في العديد من الدول النامية بـ 20% بين الفترتين 1962-1965 و 1989-1991، في حين زادت مخصصات الفرد من السعرات الحرارية بـ 26%
- انخفاض أسعار الحبوب العالمية (القمح، الذرة والأرز...)، بـ 50% بين 1960 و 1990، ما جعل الحبوب في متناول جميع الشعوب تقريباً
- الانخفاض الملحوظ في أعداد الفقراء في الدول النامية التي طورت زراعتها كإندونيسيا، وماليزيا؛

أثرت البحوث الزراعية ايجابياً في البيئة، من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية في الأراضي الهامشية، والتنوع الزراعي الحيوي، كما ساعدت في الحد من الاعتماد على المواد الكيميائية غير الضرورية، والتركيز على الإدارة المتكاملة للآفات، التي أدت إلى زيادة غلال المحاصيل في العديد من الدول النامية،² هذا وبالإضافة إلى ما قدمته البحوث الزراعية من منافع اقتصادية للمنتجين وكذا المستهلكين، بفضل زيادة الإنتاج الزراعي للمحاصيل، ما أدى إلى ارتفاع مداخيل المنتجين، وانخفاض مصاريف المستهلكين، كما لا بد أن نشير إلى دور شبكات ومراكز البحوث الزراعية التي تؤثر في الزراعة العالمية، وفي تحقيق الأمن الغذائي العالمي،

¹ عبد السلام محمد السيد التكنولوجية الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي الكويت: عالم المعرفة 1982، ص 84

² الأشم، مرجع سابق، ص 389.

من خلال تعاونها والتنسيق مع كل من شبكات البحوث الزراعية الإقليمية في الدول النامية، ومن بين أهم هذه المراكز البحثية نذكر المجموعة الاستشارية الدولية للبحوث الزراعية (CGIAR: Consultative Group on International Agricultural research)، التي أنشئت بهدف قيادتها للبحوث الزراعية العالمية، تشرف هذه المجموعة حالياً على 16 مركزاً دولياً للبحوث منتشرة في عدد من أنحاء العالم، ومنها المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (الايكاردا) في سورية، ورغم أن إنفاق هذه المراكز المحدود على بحوثها الزراعية (4%) من مجموع الإتفاق على البحوث الزراعية في العالم، إلا أن تأثيراتها واضحة في الدول التي تتعامل معها¹. أعدت المجموعة اللجنة الفنية التابعة للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR) خلال عام 1996 رزنامة من البحوث الزراعية الدولية للمحاصيل الغذائية، وفق الجدول التالي:

جدول 2 : المجالات الرئيسية للبحوث الزراعية للمحاصيل الغذائية الرئيسية وفق

المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية لعام 1996

¹ نفس المرجع 392

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للأمن الغذائي المستدام

المحصول	بحوث البحوث والدراسات
الأرز	بحوث المحافظة على الغلال العالية. بحوث استنباطات جمعيات جينية محسنة. بحوث نظم زراعة الأرز في المياه العميقة والعائمة والأراضي المرتفعة. بحوث تنمية الأرز المحين. بحوث الهندسة النباتية الجديدة و تقليص استخدام الكيماويات. بحوث الإدارة المتكاملة للمحصول.
القمح	بحوث الاستمرار في استنباط الأصناف العالية الغلة. بحوث المحافظة على الغلال العالية. بحوث مقاومة الأمراض بعمليات التهجين.
الذرة الصفراء	بحوث حالات إجهاد البيئة خاصة الجفاف والأمراض والآفات. بحوث نقص المغذيات (الأزوت والفوسفور ومستويات المستقرات). بحوث الأصناف ذات التلقيح الطبيعي المحسن والمهجن. بحوث التطوير التكنولوجي والإدارة المحسنة. بحوث الجفاف والإجهاد الإنحائي. بحوث توسيع القاعدة الوراثية لمواد التربة. بحوث استنباط أصناف ذات أخراض مزدوجة تجمع بين الغلال المرتفعة الحب والعلف. بحوث الإدارة المخففة للإجهاد الحيوي وغير الحيوي المناسبة لصغار المزارعين.
الشعير	بحوث تطوير الإنتاجية. بحوث مشاركة المزارعين في تربية الأصناف المتلائمة. بحوث التغلب على نقل التكنولوجيا.
الحمص	بحوث مقاومة الأصناف المحلية للإصابة بالأمراض والإجهاد البيئي. بحوث مقاومة الأصناف المحلية للجفاف والآفات. بحوث إدارة المحصول.
العدس	بحوث استنباط الأصناف قصيرة فترات الإنتاج. بحوث استنباط الأصناف المحتملة للبرد.
البنول السوداني	بحوث مقاومة أصناف العدس للأمراض. بحوث الهندسة الوراثية في معالجة الأضرار لسوسة جنور الرسم بعقد العدس. بحوث الأمراض خاصة الفيروسية والسبب الفطرية والوراثية. بحوث عدم الاعتماد على الأمطار. بحوث انخفاض خصوبة التربة. البحوث المرتبطة بأساليب الزراعة وتكنولوجيا الإنتاج. البحوث المرتبطة باستنباط الآلات الزراعية المناسبة للمزارع الصغيرة. بحوث إكثار الأصناف العالية الإنتاج.
بنول الصويا	بحوث استنباط أصناف ذات غلال عالية. بحوث التركيب المحصولي بهدف التوصل إلى ملائمة لزيادة الإنتاج والمحافظة عليه. بحوث مقاومة الآفات والأمراض وتلف القرون.
البطاطا	بحوث تطوير الأصناف ذات الإنتاجية العالية (40 طناً خلال 4 أشهر في الصحراء الإفريقية المطيرة)، وخفض التكاليف المرتفعة. بحوث مقاومة الآفات والأمراض والفيروسات باستخدام الإدارة المتكاملة للآفات.

المصدر: محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة لبنان: مركز دراسات

الوحدة العربية (2007) 399-400 .

إن تحقيق الأمن الغذائي، والتنمية الزراعية مستدامة لأعداد المتزايدة من السكان على المستوى العالمي لن يتم إلا من خلال وضع سياسات وخطط وبرامج نهائية، بهدف رفع الإنتاجية

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للأمن الغذائي المستدام

الغذائية، عن طريق تشجيع ودعم المشاريع الزراعية، ومن خلال زيادة الاستثمار في المجال الزراعي وإعطائه أهمية كبيرة، نظرا جهود تحقيق الأمن الغذائي، وكذلك الاهتمام بتطوير البحوث الزراعية، التي قطعت بها الدول المتقدمة أشواطاً معتبرة وحققت نتائجاً وأثاراً إيجابية في مختلف قطاعاتها الأساسية، خاصة بالارتباط مع أمنها الغذائي، ولهذا فإن التنمية الزراعية المستدامة، وتعزيز الاستثمارات الزراعية المحفزة لرفع الإنتاجية، وكذلك البحوث الزراعية، تؤدي كلها دوراً أساسياً في تطوير الإنتاج الزراعي، وتحقيق الأمن الغذائي العالمي.

خلاصة الفصل:

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للأمن الغذائي المستدام

خلص هذا الفصل إلى أن الأمن الغذائي المستدام يمثل مسعى إنسانيًا وأخلاقيًا قبل أن يكون خيارًا استراتيجيًا، إذ يستوجب توفير الغذاء الكافي والآمن والمغذي لكل الأفراد في جميع الأوقات، دون الإضرار بالبيئة أو استنزاف الموارد للأجيال القادمة. وقد أظهرت المؤشرات الدولية تفاوتًا كبيرًا في مستويات الأمن الغذائي بين الدول، مما يعكس فجوة تنموية وخطأ في توزيع الموارد والسياسات.

كما تبين أن السياسات الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي يجب أن تتسم بالشمولية والتكامل، من خلال دعم الإنتاج المحلي، وتعزيز الحوكمة، والحد من الفقر، وتحسين أنظمة التوزيع، ومواجهة تداعيات التغير المناخي. وبهذا فإن الفهم الدقيق للمفاهيم والمؤشرات والسياسات يُعد أساسًا ضروريًا لبناء استراتيجيات فعالة تضمن أمنًا غذائيًا مستدامًا على المستوى الوطني والعالمي.

الفصل الثاني:
سياسات تحقيق
الأمن الغذائي
ببلدان المغرب
العربي ومؤشراته

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى دراسة سياسات تحقيق الأمن الغذائي في دول المغرب العربي، والتركيز على الجزائر، تونس، والمغرب. يتم التطرق إلى الجهود والإستراتيجيات التي اعتمدها هذه الدول لضمان توفير الغذاء الكافي والأمن لمواطنيها.

المبحث الأول: سياسات تحقيق الأمن الغذائي ببلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)

يعد الأمن الغذائي من أبرز الانشغالات الاستراتيجية التي تتقاطع عندها اهتمامات الدول المغربية، نظراً لاعتماد سكان هذه المنطقة بشكل كبير على المنتجات الفلاحية المحلية، في ظل تزايد التحديات البيئية والاقتصادية والديموغرافية. وقد اتخذت دول المغرب العربي، وفي مقدمتها الجزائر وتونس والمغرب، مجموعة من التدابير والإصلاحات الهيكلية للنهوض بالقطاع الفلاحي، باعتباره أحد الركائز الأساسية لضمان الأمن الغذائي.

ورغم تشابه الأهداف الكبرى، إلا أن السياسات المنتهجة في كل بلد تميزت بخصوصيات ترتبط بالسياق الوطني، والقدرات التمويلية، والاختيارات الاستراتيجية، ما يستدعي دراسة مقارنة لهذه السياسات لرصد التوجهات العامة والاختلافات القائمة.

وفي هذا السياق، يتناول هذا الفصل تحليل سياسات تحقيق الأمن الغذائي في ثلاث دول مغربية، حيث نخصص:

- المطلب الأول لدراسة سياسات الأمن الغذائي في الجزائر، من خلال التطرق إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتأطير الإداري والتقني المصاحب له،
- المطلب الثاني للوقوف على سياسات تونس عبر المخططين العاشر والحادي عشر للتنمية.
- أما المطلب الثالث فيسلط الضوء على تجربة المغرب، من خلال تحليل مضامين مخطط المغرب الأخضر وآليات تمويله.

المطلب الأول: سياسات الأمن الغذائي بالجزائر

يشكل الأمن الغذائي إحدى الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للدول، ويعد من أبرز التحديات التي تواجهها الجزائر في ظل التغيرات المناخية، وتزايد الطلب على الموارد الغذائية، والتقلبات الاقتصادية العالمية. ونظرًا لاعتماد الجزائر في سنوات سابقة على استيراد نسبة كبيرة من احتياجاتها الغذائية، فقد سعت الدولة إلى تبني سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وضمان استدامة الإنتاج الفلاحي، ما جعل من التنمية الفلاحية خيارًا استراتيجيًا لتعزيز الأمن الغذائي. وفي هذا السياق، تم وضع عدة برامج تنموية كان أبرزها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المعروف بـ PNDA، والذي اعتمد مقاربة شاملة لإعادة هيكلة القطاع الفلاحي وتحسين مردوديته.

ولتسليط الضوء على الجهود المبذولة في هذا المجال، يتناول المبحث الأول من هذا العمل سياسات الأمن الغذائي بالجزائر، حيث نخصص المطلب الأول لدراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) من حيث أهدافه ومكوناته ومحاوره الرئيسية، في حين نتناول في المطلب الثاني الجوانب المتعلقة بالتأطير التقني والإداري وتنفيذ برامج هذا المخطط، لما له من دور محوري في تحويل الأهداف النظرية إلى واقع ميداني ملموس.

أولاً: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA هو إستراتيجية هدفها فعالية القطاع الفلاحي وتطويره، وتم إعداد هذه الإستراتيجية وفقاً لبرامج تتماشى مع المناخ الجزائري، ويُعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بمثابة رد فعل على هشاشة القطاع الفلاحي، ووضِع هذا المخطط على أساس تدعيم الدولة للقطاع الفلاحي في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الدولة، ويتمحور هذا المخطط في هدفه الأساسي حول تحسين مستوى الأمن الغذائي من خلال تمكين السكان من الحصول على المواد الغذائية حسب المعايير الدولية، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني.

تم تبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خلال السداسي الثاني لسنة 2000، وكانت له أهداف عامة وأخرى مكملة، تمثلت هذه الأهداف العامة فيما يلي:

1. تغطية الاستهلاك السكاني بواسطة الإنتاج الوطني.
2. تحسين مستوى الأمن الغذائي الوطني بالنسبة للمنتجات الغذائية.
3. ترقية المنتجات ذات المزايا المؤكدة المقارنة.
4. تحقيق تنمية مستدامة في إطار المحافظة على الموارد الطبيعية.
5. تعزيز تصدير المنتجات الزراعية ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية، لا سيما المنتجات الزراعية البيولوجية.
6. ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها.
7. رفع مداخيل المزارعين¹

أما الأهداف المكملة فتكمن في بحث ودعم الاستغلال الفلاحي بواسطة:

- تنمية القدرات الإنتاجية للوحدات الفلاحية ووسائل إعادة الإنتاج، إضافة إلى استعمال رشيد وعقلاني للموارد الطبيعية².
- تطوير المنتجات المتكيفة مع المناطق والمزروعات في إطار التكيف الإنتاجي في المناطق الخصبة، وتحقيق التكامل الفلاحي الصناعي، خاصة في منتج: الحليب، البطاطا، الفواكه، اللحم الأحمر والأبيض... إلخ³
- تكييف أنظمة استغلال أراضي المناطق الجافة وشبه الجافة بواسطة تشجيرها أو استعمالها كمراعي لتربية الماشية أو للنشاطات المتكيفة، أي ملائمة أجهزة الإنتاج لنوعية التربة والظروف المناخية.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الديوان الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول، 6 ديسمبر 2002، ص36.

² جرموني مليكة، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها: دراسة حالة البويرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005، ص93.

³ فوزية غربي، مرجع سابق، ص142.

• العمل على زيادة مساحة الأراضي الفلاحية بواسطة استصلاحها عن طريق الامتياز، يهدف للمحافظة على الموارد الطبيعية واثمينها.

ثانيا: طرق ومناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

اعتمدت خمس محاور رئيسية من أجل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وتتمثل هذه المحاور فيما يأتي:

- استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- البرنامج الوطني للتشجير.
- تكييف أنظمة الإنتاج.
- استصلاح الأراضي في الجنوب.
- تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع¹.

1. استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

فهو آلية تسمح بثمانين الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها، ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة عن طريق منح حق الامتياز للفلاحين، بهدف استصلاح واستغلال الأراضي الجبلية، السهبية والصحراوية، وتسيير واستغلال الموارد الطبيعية بهدف الحد من انجراف التربة والتصحر والجفاف، التي تمثل تهديداً للقطاع الفلاحي، وعلى الإنتاج الفلاحي، وعلى التوازن البيئي² ويمنح حق الامتياز لسكان الأرياف، خاصة الشباب المؤهلين وذوي الخبرات وخريجي المعاهد الفلاحية، لإشراكهم في عملية التنمية المحلية، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتحسين مستواهم المعيشي من خلال رفع مستوى دخولهم، ومكافحة النزوح الريفي الذي يؤدي إلى عدم استغلال الأراضي الفلاحية. وتقدر مساحة الأراضي المعنية في المرحلة الأولى من البرنامج بـ 600.000 هكتار، من خلال 50.000

¹ بوعزيز عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 51.

² فوزية غربي، مرجع سابق، ص 142.

امتياز وخلق 500.000 منصب عمل، ويخص البرنامج 33 ولاية، ويحتوي على 140 مشروعًا، ومقسمة كآلاتي:

- في المناطق السهبية والفلاحية الرعوية: تم تحديد 11 منطقة بـ 62 مشروعًا جاهزًا للانطلاق.
 - في المناطق الجبلية: تم تحديد 14 منطقة، منها 11 منطقة تشكل من الأحواض المنحدرة، حُصص لها 56 مشروعًا.
- وقد أنشئت مؤسسة متخصصة بمهمة تأطير العمليات، اعتمادًا على مجموعة من المراسيم والقرارات التي تحدد طرق الاستفادة من الامتياز وضمان تطبيق هذا البرنامج وتسييره. وسُميت هذه المؤسسة بـ"المؤسسة العامة للامتيازات الفلاحية"، ومن أهم أهدافها:
- ✓ إعداد صفقات لفائدة برنامج الاستصلاح المبرمج من طرف الدولة
 - ✓ تعبئة واستغلال الموارد المالية عن طريق القرض أو التمويل الذاتي
 - ✓ القيام بدراسات متعلقة بالتهيئة العقارية لاستصلاح الأراضي وتنمية النشاطات الزراعية الغذائية لصالح أصحاب الامتياز
 - ✓ تنفيذ العمليات التي تهدف إلى تسهيل الاستثمار في إطار الامتياز وقد قُدِّر الغلاف المالي لهذا البرنامج بـ 9.71 مليار دينار.

2. البرنامج الوطني للتشجير

يتم من خلال إعادة تجديد الثروة الغابية عبر غرسة أشجار الفلين والعناية بالأحواض المنحدرة من السدود، مع إعطاء أهمية وأولوية أكثر للأشجار المثمرة لرفع نسبة التشجير إلى 14% في شمال البلاد. وقد تم تبني هذا البرنامج من أجل إعادة ضبط أنواع الأشجار المثمرة والاقتصادية وعرسها¹ أشجار مثل: الزيتون، التين، اللوز، الكرز وغيرها، من أجل حماية متوازنة للأراضي الفلاحية، وضمان مداخيل دائمة للفلاحين، وتوفير مناصب شغل قد تبلغ 250.000 منصب عمل. ومن أجل تنفيذ هذا البرنامج، حُصّصت مساحة قدرها 8000 هكتار لإعادة التشجير،

¹ بوعزيز عبد الرزاق، مرجع نفسه، ص53.

و10.000 هكتار لغرس أشجار الفواكه، و350 هكتارًا لأشجار الكروم، و158 كم لفتح المسالك، بالإضافة إلى تهيئة 30.000 كم لتصحيح التدفقات، و18.000 هكتار للعناية بالأشجار، و1500 هكتار للتحسين العقاري. يُموّل هذا البرنامج عن طريق الميزانية القطاعية، وبواسطة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

3. تكييف أنظمة الإنتاج

يقوم هذا البرنامج على أساس إشراك المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، الذين يتمثلون في الفلاحين والمستثمرات الفلاحية. ويهدف إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج، حيث يعمل البرنامج على توجيه الزراعات وفقًا لظروفها المناخية. فمثلًا، يمكن تغيير مستثمرة مختصة في الحبوب إلى مستثمرة مختصة في الخضر والفواكه، تبعًا للمناخ السائد في المنطقة. ويتميز هذا البرنامج بأنه يقدم الدعم مباشرة للأنشطة التي تسمح بتأمين دخل الفلاحين، من خلال البحث عن نشاطات ذات مداخيل آنية على المدى المتوسط، من أجل تعويض الخسائر الظرفية والمتتالية، الناتجة عن تنفيذ برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية. كما يأخذ البرنامج بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية كوحدة شاملة، بخلاف برامج تطوير الفروع الفلاحية التي يركّز هدفها على المنتج فقط.¹

4. استصلاح الأراضي في الجنوب:

تبنّت الدولة هذا البرنامج منذ سنة 1992، ومن خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، أعيد توجيهه وتم ضبطه من حيث الأهداف والشروط وطرق التنفيذ، ليتم تهيئة أراضي الواحات في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية. أما بالنسبة للاستصلاحات الكبرى والمؤسساتية التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات عالية، فقد حُصّصت لاحقًا للاستثمارات الوطنية والأجنبية ذات الكفاءات العالية، بما يتناسب مع الظروف والبيئة، والاستغلال الأمثل للموارد النادرة، خاصة مياه السقي والأراضي الخصبة. كما تتكفل محافظة التنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية، والمحافظة

¹ السياسة الفلاحية في الجزائر، مرجع سابق.

السامية لتطوير السهوب، بتنفيذ هذه البرامج بطريقة تكاملية مع مختلف برامج القطاع، من أجل تحقيق الأهداف الكبرى للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.¹

5. تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع

يهدف هذا التوجه إلى تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني في مختلف الفروع، حيث تم توظيف مزارع نموذجية كوحدات لمضاعفة المدخلات الفلاحية والمحافظة على الموارد الوراثية كما تم إحداث صندوق لدعم هذا البرنامج عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، الذي استُحدث سنة 2000، بهدف ضبط الإجراءات وإضفاء مزيد من الشفافية والمرونة والسرعة في تقديم المساعدات للفلاحين والمربين، سواء كانوا أفرادًا أو منظمين في تعاونيات أو جمعيات أو جمعيات مهنية، وكذا للمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، بما فيها المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، المتدخلة في نشاطات الإنتاج الفلاحي، خصوصًا في مجالات التحويل والتسويق والتصدير للمنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية.²

6. تأطير المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بأجهزة مالية متخصصة

يشمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية جملة من الأجهزة المالية الأساسية التي تهدف إلى تمويل البرامج والمشاريع المتعلقة بالأمن الغذائي، وتتمثل أهم هذه الأجهزة في:

- **ميزانية التجهيز الفلاحية:** مواكبةً لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي اعتمده الدولة، حصل القطاع الفلاحي على دعم حيوي عبر تخصيص غلاف مالي قدره 55.9 مليار دينار، أي ما يعادل 11% من القيمة الإجمالية للبرنامج، وذلك بهدف تكييف القطاع الفلاحي مع متطلبات التنمية، ودعمه للاضطلاع بالنشاطات الحيوية المرتبطة به.
- **القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية:** شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) تجديدًا في مهامه ليقوم بمنح القروض خلال الموسم الفلاحي 2000-2001. كما تم

¹ جرمولي مليكة، مرجع سابق، ص 95.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 31، 4 جوان 2000، ص 7.

دعم الاستثمار الفلاحي من خلال الصندوق الوطني للتعاوض الفلاحي (CNMA) ، الذي أوكلت له مهمة إنجاز البرامج باعتباره هيئة إقراض فلاحي وتأمين اقتصادي، إضافة إلى كونه محاسبًا للصناديق.

تم تجديد كل الإجراءات المتعلقة بالقرض والتأمين الاقتصادي من أجل إعادة تحويل أنظمة الإنتاج وتطوير أشكال التأمين في مختلف الفروع والآليات. وقد تم إبرام اتفاقيات مشتركة بين الصندوق الوطني للتعاوض الفلاحية ووزارة الفلاحة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مما منح هذا الأخير أولوية كبنك فلاحي، حيث تم شراء ديون الفلاحين المقدرة بـ 27 مليار دينار، والتي تمثل ديونًا على عاتق 250000 فلاح.

▪ حسابات التخصيص الخاصة:

تعد هذه الحسابات آلية رئيسية لتمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرامجه، وتتمثل في:

• صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز

• صندوق حماية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية

❖ صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز:

أنشئ هذا الصندوق سنة 1998 لدعم تطبيق سياسة استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، بهدف توسيع المساحات الزراعية المستغلة، وخلق مناصب شغل ومراكز حيوية. وقد كان محل تدابير خاصة لتنشيط استعماله، من خلال شركة الامتيازات الفلاحية العامة.¹

❖ صندوق حماية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية:

يُعتبر هذا الصندوق أهم آلية مالية يعتمد عليها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وقد استُحدث سنة 2000، ويُعد امتدادًا للصندوق الوطني للتنمية الفلاحية. وتتمثل مهمته في تمويل الأنشطة الفلاحية الخاصة بالإنعاش وتكييف القطاع وتأهيله لاقتصاد السوق والشراكة الأجنبية، من

¹ السياسة الفلاحية في الجزائر، مرجع سابق.

خلال دعم الإنتاج في مختلف الفروع، وتحسين مداخيل الفلاحين للمساهمة في تفعيل العملية الإنتاجية.¹

وقد تم سن عدة مراسيم وقرارات وزارية كإجراءات تقنية لدعم هذا المخطط الوطني، ومتابعة البرامج المرتبطة به وتأطيرها ضمن رؤية استراتيجية شاملة لتحقيق أهداف الأمن الغذائي.

ثانيا: التأطير التقني والإداري وتنفيذ برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

فبالنسبة لجانب التأطير التقني، يتم عن طريق تجنيد المؤطرين الإداريين والتقنيين والمهندسين لمساعدة الوحدات الإنتاجية وتأطيرها، وتكوين خلايا متعددة الاختصاصات، مهامها تحقيق انسجام بين المشاريع والمخططات الفلاحية لتهيئة الفضاء الفلاحي لتحقيق أهداف المخطط، ويشمل هذا التأطير التقني: أنشطة تكوينية، إرشاد فلاح، وأيضا مجال للإعلام والاتصال من أجل دعم برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.²

ويهدف متابعة ومراقبة البرامج الخاصة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وضعف إجراءات للتنسيق ما بين المعاهد المعنية لإعداد وتنفيذ المشاريع لبعث المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، عن طريق: تحسين الفلاحين حول الأنشطة الإنتاجية ذات الأولوية، والإسراع في تسليم البطاقات المهنية للفلاحين من أجل الاستفادة من جميع الإجراءات المخططة. وتكون للولاية، ومديري المصالح الفلاحية، ومحافظي الغابات دورا أساسيا في مراقبة وتقسيم وتنفيذ البرامج، من الجوانب المادية والمالية، ويتم تدارك أي خلل، عن طريق الدراسة والمتابعة من أجل تحقيق أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

خلال سنة 2002، توسعت مهام وزارة الفلاحة لتشمل التنمية الريفية، وأصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يسمى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، بحيث كان دف المخطط

¹ بوعزيز عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 67.

² مرجع نفسه، ص 68-69.

الوطني للتنمية الفلاحية إلى تعزيز الأمن الغذائي، أخذ سنة 2002 بعين الاعتبار تحسين ظروف المعيشة لسكان الريف، دف القضاء على الفقر وخلق مناصب الشغل.¹

من خلال كل الإجراءات الخاصة بتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، لم تكن عملية تنفيذ برامج المخطط بالسهولة كما تصور القائمون على المخطط، حيث واجهت عملية التنفيذ، خاصة في جانبها المالي، صعوبات عديدة، ما أدى إلى تغيير المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فبعد قرابة عامين تقريبا، أخذت عملية تسوية الإشكال الذي كان بين الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الفلاحة، في ما يتعلق بتسيير تخصيصات الحساب الخاص الموجهة إلى تمويلات المخطط بشكل مرحلي، مما أدى إلى صعوبة تسديد التمويلات الممنوحة للاستثمارات الفلاحية منذ أكتوبر 2002، وفقا لاتفاقية وقعت بين البنك والوزارة، أهلت البنك بقرار سياسي بتمويل الإعتمادات الخاصة لبرنامج الدعم ومخطط التنمية الفلاحية، وكانت الفوائد تقتطع من برنامج الدعم وهي التي تترتب على تمويلات البنك المسبقة، وهي ليست مستحقة على الفلاحين خلال السنة الأولى من الاستثمارات، وقدرت هذه الاستثمارات سنة 2005 بـ 32 مليار دينار جزائري، وسجل تراكم ديون الفلاحين في عمليات التمويل خارج برنامج الدعم قدرت بـ 43 مليار دينار، لم يدفع منها للبنك سوى 15 مليار دينار فقط.

ودفعت الوزارة كل المستحقات الناجمة عن برنامج الدعم، كما تم تحويل بعض أموال الدعم المقدمة لأغراض أخرى، كما تم توقيف المصالح الفلاحية عن تقديم شهادات المعاينة التي تثبت حقيقة الاستثمارات، والتي من خلالها تمكن الفلاحون من طلب تمويلات إضافية لاستعمال مشاريعهم الفلاحية. واجه الفلاحون مشكلة الدعم هذه بين سنة 2003 و2004، غير أن مشكلة التمويل هذه حلت بداية سنة 2004 بعد تسوية بين الوزارة والبنك وفقا لمقاييس جديدة تتضمن في مشاركة الفلاحين بقيمة 10% من قيمة المشروع.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية، الجزائر 2006، ص ص، 39-40.

² المرجع نفسه، ص ص 39-40.

- تحسين مستوى وإطار معيشة الفلاحين وسكان الريف عن طريق توفير الدولة لظروف إيجابية لإحداث ديناميكية تنموية مستدامة للفضاءات الريفية.
- التشجيع على استقرار الشباب في الفلاحة وتطوير التشغيل فيها.
- المحافظة على الخصوصيات الفلاحية المحلية وتهيئة المناطق المحلية عن طريق وضع خرائط زراعية وتكييف أنظمة إنتاج تتناسب وقدرات هذه الأراضي.
- المحافظة على الثروة العقارية وتنميتها من خلال الدقة في التنظيم العقاري وتحديد النمط الملائم لاستغلال الأراضي الفلاحية.
- السماح بتوسيع القدرة الفلاحية وتهيئتها بأعمال لاستصلاح وإعادة تنظيم العقار الفلاحي.
- السماح بتهيئة الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وحمايتها.
- تعزيز الحماية الصحية النباتية والصحة الحيوانية، وكذا سلامة المنتجات الفلاحية.
- ترقية سياسة تساهمية بالتشاور مع المنظمات المهنية للفلاحة قصد إعطاء ديناميكية تجنيدية لدى الفاعلين المرتبطين بقطاع الفلاحة.
- المساهمة في ضبط المنتجات الفلاحية من أجل حماية مداخيل الفلاحين والمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين، خاصة في المنتجات الفلاحية الأساسية.
- وضع وسائل وآليات تنظيمية ومعيارية واقتصادية تسمح بتوجيه الاستثمارات والإنتاج.
- وضع نظام إعلامي ومعلوماتي وتقني واقتصادي وإحصائي، وضمان مرافقته للنشاط الفلاحي.
- التشجيع على انتهاج سياسة تتناسب مع التعليم الفلاحي والتكوين المستمر والبحث والإرشاد.
- ضمان عصانة الصناعة الزراعية حسب الفروع وتكثيفها وإدماجها.
- السماح باستعمال رشيد للتربة بتكييف أنظمة الإنتاج، لا سيما في المناطق المهتدة بالتدهور.

- ضمان التنمية الفلاحية والريفية في المناطق الجبلية بواسطة تشجير منسجم، والمحافظة على الطبيعة وحماية الأحواض المخددة.
 - السماح بتثبيت الكثبان الرملية وتجديد الغطاء النباتي للمراعي، وحماية السهوب ومناطق الرعي.
 - ضمان الاستعمال الرشيد للموارد المائية وتثمينها لسقي الأراضي الفلاحية.
 - ضمان عصانة المستثمرات الفلاحية وتكثيف الإنتاج الفلاحي.¹
- كما تضمن قانون التوجيه الفلاحي الأسس التي تقوم الدولة من خلالها على التعجيل في إطار سياسة التنمية وإعادة إحياء الفضاءات الريفية، وتكمن هذه الأسس فيما يلي:
- الاستغلال الأمثل لقدرات كل إقليم، بناء على مقاربة اقتصادية وتساهمية، مؤسسة على معرفة كافية وأنية بالحقائق الطبيعية والبيئية والاجتماعية لمختلف المناطق.
 - تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف.
 - تجميع كل الوسائل التي ترصدها الدولة في إطار مختلف أنظمة الدعم لتنمية النشاطات الاقتصادية والحرف.

ولتحقيق هذه الأهداف، تم تحديد آليات يتم من خلالها تنفيذ أهداف قانون التوجيه

الفلاحي، والتي تتمثل في:

أ. أدوات التوجيه الفلاحي

ب. العقار الفلاحي

ت. التدابير الهيكلية المتعلقة بالإنتاج الفلاحي

ث. تأطير النشاطات الفلاحية والمهن

ج. التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد والتمويل

أ - أدوات التوجيه الفلاحي:

تتمثل أدوات التوجيه الفلاحي في:

¹ الجريدة الرسمية، المكان نفسه.

• مخططات التوجيه الفلاحي

• مخططات وبرامج التنمية الفلاحية والريفية

• أدوات تأطير العقار الفلاحي

✓ مخططات التوجيه الفلاحي:

وتكون على مستوى الولاية والمنطقة وعبر المستوى الوطني، وتمثل الإطار المرجعي لأعمال حفظ الفضاءات الفلاحية والمحافظة عليها، واستغلالها العقلاني، واستعمالها الأفضل ضمن احترام القدرات الطبيعية.¹

✓ مخططات أو برامج التنمية الفلاحية والريفية:

تهدف هذه المخططات إلى تحديد إستراتيجية ووسائل التنمية الفلاحية، ويتشكل المخطط

الوطني للتنمية من البرامج ضمن المجالات التالية:

• تكييف أنظمة الإنتاج

• تكييف الإنتاج الفلاحي

• تحسين الإنتاج والإنتاجية للفلاحين

• تطوير أنشطة الفروع في المجال الفلاحي

• تثمين الإنتاج الفلاحي

• المحافظة على الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وتطويرها

• استصلاح الأراضي

• التشجير وإعادة التشجير

• مكافحة التصحر

• تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية

• تنمية الفلاحة الجبلية

¹ الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، ص 6-7.

- تنمية الرعي والمراعي السهبية وشبه الصحراوية وتوسيعها

✓ أدوات تأطير العقار الفلاحي:

تهدف إلى التحكم في العقار الفلاحي التابع لملكية الدولة والملكية الخاصة، بهدف عدم استعمالها في غير النشاطات الفلاحية، أي حماية طابعها الفلاحي، وقد تم إنشاء فهرس خاص تتدخل من خلاله الدولة إذا استُعملت الأراضي الفلاحية في وجهة أخرى غير فلاحية. وأيضًا تم تحديد خريطة لتحديد الأراضي الفلاحية ذات الوجهة الفلاحية، تحدد كفاءات وشروط تمييز الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية وتصنيفها. كما أنه لا يمكن إلغاء تصنيف أي أرض كانت فلاحية إلى أرض غير فلاحية إلا بمرسوم يتخذ من مجلس الوزراء.

ب- الأحكام المتعلقة بالعقار الفلاحي:

يهدف هذا الإطار إلى تحديد نمط استغلال الأراضي الفلاحية من خلال آلية جديدة تسمى الامتياز، والذي يُقصد به عقد تمنح بموجبه السلطة المانحة لشخص حق استغلال العقارات الفلاحية لمدة محددة مقابل دفع إتاوة سنوية، وتتعلق هذه الآلية بالأراضي التابعة لأملاك الدولة. بحيث لا يمكن استغلال الأراضي الواجب إصلاحها والتابعة للأملاك الخاصة للدولة إلا في شكل امتياز بالنسبة للأراضي التي استصلحتها الدولة، أو في شكل ملكية عقارية فلاحية بالنسبة للأراضي التي استصلحتها المستفيدون في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، وكذا الأراضي غير المخصصة التابعة للأملاك الخاصة للدولة. كما أن الاستغلال الفعلي للأراضي الفلاحية يكون إلزاميًا على كل مستثمر فلاحي، سواء كان شخصًا طبيعيًا أو معنويًا.

✓ قانون الامتياز:

يهدف إلى تحديد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة بالدولة. ومن خلاله يتم منح حق استغلال هذه الأراضي عن طريق دفتر شروط، لمدة أقصاها 40 سنة قابلة للتجديد مقابل دفع إتاوة سنوية. يشمل هذا الامتياز الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، بما فيها الأملاك السطحية، وهي مجموع الأملاك الملحقة بالاستثمار الفلاحي، ولا سيما منها المباني والأغراس ومنشآت الري.

ويستفيد من حق الامتياز أصحاب المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية المستفيدون منها طبقاً لقانون 8 ديسمبر 1987، والذي كان يُمنح بموجبه المستثمرون الفلاحيون حق انتفاع دائم. ويسمح حق الامتياز لأصحاب المستثمرات الجماعية بتكوين مستثمرات فردية، كما يمكن من تشغيل مستثمرات فلاحية جماعية بغية تحسين هياكل المستثمرات الفلاحية.¹

كما ألغيت تجزئة الأراضي الفلاحية التي يصعب استغلالها استغلالاً رشيداً بسبب تشتت القطع. ويجب توفير الظروف التي تشجع على استعمال التقنيات والوسائل العصرية لاستغلال وحدات الإنتاج وتسييرها. ويتم تحديد كيفية تنفيذ الهيئات الريفية التي تنظم تخصيص الأراضي وتسهل استغلالها بإنجاز الأشغال الملحقة مثل شبكة الري والتطهير والصرف والمواصلات، وفك العزلة عن المستثمرات، وتقليص الأضرار التي لحقت بالثروة العقارية الفلاحية، خاصة جراء إقامة تجمعات بشرية وهياكل قاعدية للنقل² أما أراضي الرعي فيتم تأهيلها كلما استدعت حالة تدهور أراضي الرعي المعنية حظر الرعي، وإنجاز عمليات الحفظ، والإحياء، والبذر، والتجهيز بالري قصد تجديدها واستغلالها الرعوي، ويمنع تعرية أراضي الرعي أو القيام بأي عمل يمكن أن يؤدي إلى تدهور المراعي أو الانجراف عن طريق المياه أو الرياح.³

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 46، 18 أوت 2010، ص ص 4-8.

² المصدر نفسه.

³ الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، ص 9.

ج- التدابير الهيكلية المطبقة على الإنتاج الفلاحي:

وتقوم هذه التدابير بتثمين الإنتاج الفلاحي بحيث تخضع المنتجات الفلاحية الموجهة للأسواق الفلاحية أو للتحويل لتنظيمات خاصة تتعلق بالأصناف والأنواع المزروعة، ومن أجل تثمين هذه المنتجات وترقيتها يؤسس نظام نوعية يسمح ب: تمييز المنتجات حسب نوعها، إثبات شروط خاصة لانتهاجها أو لصناعتها لا سيما في مجال الفلاحة البيولوجية، تدعيم تحديد آليات المسار التي تثبت وتضمن أصلها ومكان مصدرها، إثبات بأن إنتاجها أو صناعتها يتم حسب المهارات وأنماط الإنتاج المرتبطة بها.¹

كما تقوم التدابير الهيكلية المطبقة على الإنتاج الفلاحي بحماية الصحة الحيوانية والصحة النباتية، ويعني ذلك تحديد المسار وتكييفها ومراقبة الحيوانات والنباتات والمنتجات المشتقة منها، كما تهدف هذه التدابير إلى حماية الثروة الحيوانية والنباتية، والمحافظة على الصحة الحيوانية والنباتية وتحسينها، وتحسين الأمن الصحي للأغذية ذات المصدر الحيواني أو النباتي، وتقوم بهذه الإجراءات كل من سلطة الصحة النباتية والسلطة البيطرية، كما يمكن الاستعانة بالمخابر الخاصة بالتحليل التي تكون معتمدة لهذا الغرض لإنجاز مهام التشخيص. ويجب أن تتوفر في التغذية الموجهة للحيوانات كل الشروط الصحية، وأن تحتوي على الحصى الضرورية لتنمية الإنتاج الحيواني، وأن لا تشكل خطراً صحياً أو تؤدي إلى أضرار مباشرة أو غير مباشرة على المستهلك، ولضمان الأمن الصحي للأغذية يمكن تقييد أو منع إدخال المنتجات الخطيرة أو السامة والمنتجات الصيدلانية إلى التراب الوطني، وعرضها في السوق، وحيازتها، ووصفها ولو بغرض علاجي، والأغذية الموجهة للحيوانات المنتمية للأنواع الموجهة لحومها وموادها للغذاء البشري.

¹ الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، ص 9.

ولذلك يتم إنشاء نظام لتحديد مسار الحيوانات والمنتجات الحيوانية أو ذات الأصل الحيواني الموجهة للاستهلاك البشري أو الحيواني، وأيضًا يتم إنشاء نظام يتم من خلاله تحديد مسار النباتات بغرض تعزيز الأمن الصحي للأغذية.¹

ومن تدابير الهيكل الخاصة بالمنتج الفلاحي أيضًا: ضبط المنتجات الفلاحية بهدف تحقيق توازن بين العرض والطلب، قصد حماية مداخل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، وهذا يتم عن طريق: تدابير تحفيزية للجمع والتخزين، وهياكل التخزين والشحن والنقل، وتدابير دعم، والمنظمات المهنية والمهنية المشتركة الفلاحية، كما تقوم أجهزة للمتابعة والتقييم بالمساهمة في التكفل بوظيفة ضبط المنتجات الفلاحية، لا سيما بإنشاء مرصد للفروع أو للمنتجات الفلاحية.²

د - تأطير النشاطات الفلاحية والمهن:

يتضمن تأطير النشاطات الفلاحية الأمور التي تتعلق بالمستثمرات الفلاحية والمستثمر، والتنظيم المهني الفلاحي، وحماية المستثمرين الفلاحين.

بالنسبة للمستثمرة الفلاحية، تعتبر وحدة إنتاجية تتشكل من الأملاك المنقولة وغير المنقولة، ومن مجموع قطعان المواشي والدواجن، والحقول، والبساتين، والاستثمارات المنجزة، وكذا القيم غير المادية بما فيها العادات المحلية.

أما المستثمر الفلاحي، فهو كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطًا فلاحيا، ويشارك في تسيير المستثمرة الفلاحية، ويستفيد من أرباحها، ويتحمل الخسائر التي قد تترتب عن ذلك.

في إطار تأطير النشاطات الفلاحية يتم إنشاء تنظيم مهني فلاحى قد يكون في شكل:

✓ **جمعيات مهنية للفلاحين من أجل ترقية النشاطات المهنية**، وهي تمثل أساس التنظيم المهني الفلاحي، وعلى هذه الجمعيات أن تساهم وتسهر على القيام بتوجيه الفلاحين إلى

¹ الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، ص 10.

² الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، ص 10.

التقنيات الزراعية، وكيفية ترقية المنتجات الفلاحية، وتحسين الفلاحين في مختلف الميادين المتعلقة بالنشاط الفلاحي.

✓ **التعاونيات الفلاحية:** ينشئها فلاحون عن طريق عقد رسمي بغرض تلبية احتياجات نشاطاتهم، وتحقيق الربح، وتهدف إلى: إنجاز أو تسهيل عمليات الإنتاج، أو التحويل، أو الشراء، أو التسويق، تخفيض سعر التكلفة وسعر البيع لبعض المنتجات والخدمات لفائدة أعضائها عن طريق مجهودهم المشترك، تحسين نوعية المنتجات التي توفرها لأعضائها. يمكن لهذه التعاونيات أن تنشئ اتحادات فيما بينها لضمان تسيير مصالحها المشتركة.

✓ **الغرف الفلاحية:** وتُنشأ على مستوى كل ولاية، وتُنشأ غرفة فلاحية وطنية تضم هذه الغرف الفلاحية الولائية، ولها مهمة التشاور بين السلطات الإدارية وممثلي المصالح المهنية للفلاحين، ولها نشاطات ذات منفعة عمومية¹

✓ **تجمعات المصالح المشتركة:** وتتشكل من مستثمرين فلاحين أو أكثر عن طريق عقد رسمي، وتتمثل أهدافها في تحسين نتائج نشاطهم ومضاعفته، وإحداث أو تسيير منشآت الري الضرورية لنشاطهم.²

المؤسسات والهيئات المهنية المشتركة، والمهنة الفلاحية المشتركة تعني ما تتكون من جميع المتدخلين الذين تلتقي مصالحهم في منتج فلاحي أساسي أو في مجموعة منتجات أو في فرع فلاحي، ويهدف التنظيم المهني الفلاحي إلى تنمية الإنتاج الفلاحي وترقية توازن أسواق الفروع الفلاحية واستقرارها، ويأخذ التنظيم المهني الفلاحي شكل دواوين ومجالس.³

وتقوم المؤسسات المهنية المشتركة على تقريب مصالح كل المهن التي تكون الفرع الفلاحي وتوفق بينها وتمنح تكاملها، وهي تهدف إلى:

متابعة العرض والطلب بالنسبة للمنتج أو مجموعة المنتجات المكونة للفرع الفلاحي، تكييف شروط العرض مع السوق عن طريق اعتماد مناهج الإنتاج والعرض في السوق، المساهمة في

¹ الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، ص 10.

² الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، ص 10.

³ الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، ص 10.

تحسين نوعية المنتج أو منتجات الفرع الفلاحي، المساهمة في التعريف ببرامج البحث والإرشاد التي تخص الفرع والتكفل بتكاليفها عند الاقتضاء، ترقية تصدير منتجات الفرع الفلاحي.¹ أما الدواوين فمهامها تكمن في: التوفيق بين المصالح الاقتصادية للمهن التابعة لنفس الفرع الفلاحي ومصالح المستهلكين، القيام بالدراسات الاقتصادية التي ترمي إلى التحكم في سير الفرع الفلاحي، الاقتراح على المهنيين والسلطات العمومية كل إجراء من شأنه الوقاية من الاختلالات في التوازن بين العرض والطلب في إطار المصلحة العامة، تولي المهام التي يمكن أن تسندها السلطات العمومية إليها في إطار ترقية الفرع والتحكم في سوقه.²

المطلب الثاني: سياسات الأمن الغذائي في تونس

عرفت تونس، على غرار باقي دول المغرب العربي، تحديات متعددة في مجال الأمن الغذائي نتيجة التغيرات المناخية، وضغط الموارد الطبيعية، وارتفاع الطلب الداخلي على المواد الغذائية. وفي ظل هذه التحديات، أولت الدولة التونسية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي باعتباره ركيزة أساسية لضمان الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة، وقد تم إدراج هذا الهدف ضمن مختلف المخططات التنموية التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة، خاصة في بداية الألفية الثالثة، حيث تم إطلاق مخططات تنموية متتالية ركزت على تطوير الإنتاج الفلاحي، وتحسين الإنتاجية، وضمان توازن التوزيع الغذائي داخل البلاد.

وفي هذا السياق، يتناول المبحث الثاني من هذه الدراسة سياسات الأمن الغذائي في تونس، حيث نتطرق في المطلب الأول إلى المخطط العاشر للتنمية (2006 - 2002)، مع التركيز على محاوره الرئيسية المرتبطة بالأمن الغذائي والفلاحة، ثم ننتقل في المطلب الثاني إلى دراسة المخطط الحادي عشر للتنمية (2011 - 2007)، وتحليل تطور السياسات الفلاحية خلال هذه الفترة، ومدى استجابتها لمتطلبات الأمن الغذائي في البلاد.

¹ الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، ص 11.

² الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، ص 11.

أولاً: المخطط العاشر للتنمية (2006 - 2002)

تعتمد السياسة الفلاحية في تونس على مخططات تنموية تتضمن السياسة العامة الفلاحية المتبعة، وقد تبنت تونس المخطط العاشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2006 - 2002) الخاص بالفلاحة والموارد الطبيعية، والسياسة العامة للتنمية الفلاحية خلال الفترة 2002 - 2006، والتي تركز على المحاور الأساسية التالية: تدعيم الإحاطة بالقطاع، تحسين المحيط العام للقطاع، تأهيل القطاع، الجوانب الصحية وتحسين الجودة، دفع التقدير، التصرف في فوائض الإنتاج، إحكام التعامل مع الظروف المنافسة، زيادة تفعيل الهياكل المهنية، النهوض بالموارد البشرية، الجوانب التشريعية والمؤسسية.¹

1. تدعيم الإحاطة بالقطاع: من خلال تطوير منظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي والإرشاد والتكوين، دعم البحث والتعليم العالي الفلاحي، من خلال إعطاء أهمية أكثر للبحوث الهادفة إلى تحسين الجودة والتحكم في كلفة الإنتاج عبر تحسين الإنتاجية والنهوض بنوعية المنتج بما يساعد على الرفع في القدرة التنافسية للمنتجات. وحسب المخطط العاشر، يتم العمل على تطوير نظم ومناهج التعليم العالي الفلاحي لتتلاءم مع المتغيرات التي تشهدها الفلاحة التونسية ودورها في تحقيق الأهداف التنموية، ومواصلة الاهتمام بالمردودية الاقتصادية ودعم القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية، وتوسيع مجالات البحث بإدراج الأمن البيولوجي في الآلات المتصلة بالجينات، والتحكم في فوائض الإنتاج بتنويع الإنتاج من زراعات بيولوجية، زراعات صناعية، زراعات جديدة، والنباتات الطبية.

كما دفعت برامج البحث العلمي إلى المحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها، وإيجاد حلول لمواجهة ظاهرة الجفاف، مع تأطير المراكز المختصة.²

دفعت السياسة الفلاحية في المخطط العاشر في مجال البحث والتعليم العالي الفلاحي إلى التوجه نحو توحيد طاقات البحث لضمان الاستغلال الأمثل لها والمراكز الجهوية، والقيام

¹ الجمهورية التونسية، وزارة الفلاحة، المخطط العاشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2006-2002)، أفريل 2002، ص 29.

² الجمهورية التونسية، وزارة الفلاحة، المخطط العاشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2006-2002)، أفريل 2002، ص 30.

ببحوث ذات صيغة وطنية أو بحوث مخبرية. كما سيتم تركيز مراكز مختصة ومراكز جهوية وتدعيمها بمخابر ووحدات بحث تدريجياً، ودفعت إلى استكمال منظومة التكوين والتعليم العالي في مجال الصيد البحري بإحداث معهد عالٍ للصيد البحري وتربية الأحياء المائية لتكوين فنيين سامين في الصيد البحري.

أيضاً، تم تفعيل التكامل بين البحث والتعليم العالي الفلاحي في إطار برنامج يستند إلى فرق عمل مشتركة، دفع توظيف الطاقات البشرية المتاحة لصالح الأعمال البحثية لتكثيف البحث الفلاحي مع متطلبات القطاع الفلاحي.

ويتم تنفيذ هذه الأهداف الخاصة بتطوير التعليم العالي الفلاحي عن طريق: إنشاء مركز تحضير في البيولوجيا للدراسات الفلاحية، مما يمكن من الرفع في عدد الاختصاصات ومن المعاهد العليا الفلاحية لتكوين أكثر عدد من الإطارات، خلق تخصصات متعددة في مختلف المراحل، دفع تكوين أكثر تنوعاً بحسب حاجيات القطاع، تحسين مستوى البرامج التعليمية على مستوى المعاهد الفلاحية، تثمين نتائج البحوث والربط بين عملية البحث والإرشاد من جهة، والفلاح من جهة أخرى، للوصول إلى نتائج بحوث تكون في خدمة القطاع الفلاحي أما بالنسبة للإرشاد والتكوين المهني الفلاحي، فيهدف المخطط إلى مزيد من تحرير المبادلات للمنتجات الفلاحية وتدعيم قطاع الإرشاد والتكوين لتلبية الحاجيات الجديدة للفلاحين، عبر توفير استشارة أكثر تنوعاً وبالسعة المطلوبة.¹

2. تحسين المحيط العام للقطاع: وتتضمن هذه العملية تطوير السياسة الاستثمارية الفلاحية، وتمويل الأنشطة الفلاحية بجميع أنواعها، والعناية بالفلاحة الصغرى، ومحاة المخاطر الطبيعية، وتطوير الأوضاع العقارية.

بالنسبة لتطوير السياسة الاستثمارية، يتم ذلك عن طريق عصرنة القطاع وتدعيم التأطير والتكوين للمستثمرين. تطوير آلية تمويل القطاع الفلاحي يشمل تمويل القطاع الفلاحي عن

¹ المخطط العاشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2006-2002)، المرجع نفسه، ص 30.

طريق البنوك، حيث لا تتعدى نسبة الفلاحين المستفيدين من التمويل البنكي 10%، ولا تتجاوز 26% بالنسبة للقروض البنكية التي تستهدف هيكله تمويل الاستثمارات.

وتعتمد معظم الاستثمارات على التمويل الذاتي، لذلك يتم تحسين الجهاز البنكي بضرورة تدعيم مساهمته في تمويل الاستثمارات الفلاحية.

أما بالنسبة لمواصلة العناية بالفلاحة الصغرى، لما لها من أهمية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، فهي بحاجة أكثر للرعاية من طرف الدولة.

وفيما يخص حماية القطاع الفلاحي من المخاطر الطبيعية، فقد تم في المخطط التاسع وضع عدة آليات لمساعدة الفلاحين على مواجهة الظروف المناخية الصعبة، عن طريق المساعدات العينية لصغار الفلاحين والمربين، وإصلاح نظام التأمين الفلاحي، ومراجعة آليات تدخل الصندوق الوطني للضمان. ومن خلال المخطط العاشر، يتم مواصلة دعم تلك الآليات بواسطة التدخل عن طريق المساعدات العينية لفائدة صغار الفلاحين والمربين، لمساعدتهم على مواجهة انعكاسات الظروف المناخية الصعبة، وتكثيف حملات التحسيس والإرشاد لزيادة الإقبال على الانخراط في نظام التأمين الفلاحي، والحث على التأمين الجماعي لصالح المنخرطين في التعااضديات الخاصة بالخدمات الفلاحية.

وفيما يخص معالجة الأوضاع العقارية، التي تتميز بالتشتت، والتجزئة، وعدم وضوح الملكية، وإهمال الأراضي ونقص استغلالها، وهي عوامل تحد من نجاعة البرامج والمشاريع التنموية الفلاحية، ولتحقيق ذلك يتم تنفيذ التوجهات والمقترحات التي تمخضت عنها الاستشارة الوطنية لدعم مردودية القطاع الفلاحي.¹

3. تأهيل القطاع: ويهدف إلى تحقيق النقلة النوعية اللازمة لتحرير أكثر للمبادلات التجارية للمنتجات الفلاحية في ظل الاتفاقيات الخارجية، والتركيز على رفع المردودية الاقتصادية

¹ المخطط العاشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2006-2002)، المرجع نفسه، ص ص 30-32.

للأنشطة الفلاحية بتحسين النوعية والجودة والمنافسة، بعد أن حقق القطاع فائضاً في بعض المنتجات الفلاحية.¹

4. **الجوانب الصحية وتحسين الجودة:** تعد الحماية الصحية للنباتات والماشية وسلامة المواد الغذائية ذات أهمية بالغة في تحقيق الأمن الغذائي. ونظراً لتزايد حجم الواردات الغذائية، ومن خلال المخطط العاشر سيتم تكثيف الجهود للمراقبة الصحية عند استيراد النباتات والمنتجات النباتية والحيوانات والمنتجات ذات الأصل الحيواني، بالإضافة إلى تحسين الخدمات في مجال مراقبة واستعمال المبيدات الفلاحية بما يساعد على الحد من التأثيرات السلبية على قطاع الفلاحة والصيد البحري. ويتم من خلال هذا دعم برامج حماية النباتات وبرامج حماية القطيع وبرامج تحسين الجودة وبرامج دعم السلامة الصحية لمنتجات الصيد البحري والمنتجات الغذائية من أصل حيواني.²

5. **دفع عملية التصدير:** في ظل الظروف الدولية التي أصبح التصدير من أهم الرهانات التي يجب كسبها لمواجهة التحولات العميقة التي تشهدها الأسواق العالمية، وخاصة منها زيادة تحرير المبادلات التجارية، وظهور التكتلات الإقليمية، وظهور الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات وإمكانيات تأثيرها على تطور المبادلات التجارية، لذلك يجب التأقلم مع المعطيات الدولية الجديدة للسوق العالمية وضرورة تنويع المنتجات المصدرة ودخول أسواق جديدة. ويتم من خلال المخطط العاشر ترسيخ ثقافة الإنتاج من أجل التصدير.³

6. **إحكام التصرف في فوائض الإنتاج:** من أجل رفع التحديات والمساهمة في مجهودات التنمية الاقتصادية، يجب أن يرقى الإنتاج الفلاحي إلى مستوى المردودية التنافسية. فتطوير تقنيات الإنتاج من شأنه مساعدة استغلال كافة الإمكانيات المتوفرة والطاقات الإنتاجية الكامنة، مما يؤدي حتماً إلى خلق فائض في الاستهلاك في بعض المنتجات، مما يجعل من ضرورة اتخاذ إجراءات تساهم في خلق توازن بين العرض والطلب الداخلي وتحديد

¹ المخطط العاشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2006-2002)، المرجع السابق، ص ص 32-33.

² المرجع نفسه، ص ص 33-34.

³ المرجع نفسه، ص ص 34-35.

الكميات التي يجب أن تصدر. وبغرض تحقيق ذلك من خلال المخطط العاشر سيتم تنفيذ خطة وطنية تقوم على أساس توجيه الإنتاج بالاعتماد على الخرائط الجهوية للإنتاج الفلاحي، وتخصيص استغلال بعض الأراضي التي تضمن فرصاً أكثر للتصدير، مع ضرورة العمل على ربط الإنتاج والتسويق في شكل عقود¹ بين الأطراف المعنية بذلك، كما يتم إحداث قرض من أجل تمويل الفلاحين الذين يقومون بعملية التخزين وضرورة ترويج المنتجات.²

7. **إحكام التعامل مع الظروف المناخية غير العادية:** إضافة إلى الآليات المتبعة والإجراءات المتخذة من قبل في هذا المجال من تدخلات في مجال القطيع مثل التلقيح وتقديم إعانات للمربين، وتوفير مخزونات علفية، وإحداث مخزونات من البذور والتحكم في الموارد المائية، فسيتم من خلال المخطط العاشر توجيه الجهود إلى استحداث آليات لرصد ومتابعة ظاهرة الظروف المناخية الصعبة، والبحث في ضمان مواصلة النشاط الفلاحي وضمان نموه وديمومته.³

8. **زيادة تفعيل الهياكل المهنية:** تعاني الهياكل المهنية نوعاً من التداخل في مهامها والتفاوت في نجاعتها وعدم تغطيتها لكافة مناطق الإنتاج. ويهدف المخطط العاشر إلى الوصول إلى نسبة 50% من الفلاحين النضوين تحت الهياكل المهنية وإعطاء عناية خاصة للفلاحين المتواجدين بالمناطق الداخلية. ولتحقيق هذا الهدف، تتطلب برامج تحسيسية للفلاحين وتوعيتهم بمزايا الانخراط في الهياكل المهنية. وتتمحور مهام الهياكل المهنية الفلاحية في الفترة القادمة حول: مهام ذات طابع تجاري على غرار تزويد الفلاحين بمستلزمات العمل الفلاحي، وتجميع وتزويد المنتجات الفلاحية في الأسواق الداخلية والتصدير، والميكنة الفلاحية. توفير القروض الصغرى.⁴

¹ المخطط العاشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2006-2002)، المرجع السابق، ص ص 35-38.

² المرجع نفسه، ص ص 38-39.

³ المرجع نفسه، ص ص 39-40.

⁴ المرجع نفسه، ص ص 40-41.

تدعيم البرامج التعاقدية بين المنتجين الفلاحين والمحولين.¹

9. النهوض بالموارد البشرية: بلغ عدد المتدخلين الفلاحيين وفقاً لما جاء في المخطط 471 ألف مستغل، 37% منهم يفوق سنهم 60 سنة. وتمثل نسبة 88% منهم المستغلين الفلاحيين الذين لا يتعدى مستوى تعليمهم المرحلة الابتدائية، و9% من المستغلين بلغوا مستوى التعليم الثانوي أو المهني، وأقل من 2% تمثل 8100 مشغل درسوا مستوى التعليم الجامعي. وفي ظل هذه المعطيات، يهدف المخطط العاشر إلى دعم برامج التكوين المهني والرسكلة والإرشاد الفلاحي ومساعدة حاملي الشهادات على الدخول في القطاع الفلاحي، ووضع برامج خاصة لفائدة المرأة الناشطة في القطاع الفلاحي.²

10. الجوانب التشريعية والمؤسسية: تماشياً مع تطور القطاع الفلاحي، يتم تدعيم المنظومة التشريعية، مثل قوانين خاصة بتنظيم الإنتاج الفلاحي وتنظيم قطاع تربية الماشية. ويتم أيضاً سن قوانين خاصة بتطوير نظم الجودة للمنتجات الفلاحية وتطبيق قانون التسميات المثبتة للأصل.³

ثانياً: المخطط الحادي عشر للتنمية (2011-2002) :

ويتضمن المخطط أسساً جديدة تعتمد عليها السياسة الفلاحية خلال العشرية 2007-2016 وتتمثل هذه الأسس في:

1. الرفع من القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي.
2. اعتماد التصدير كمحرك للتنمية الفلاحية.
3. النهوض بالموارد الطبيعية كركيزة للتنمية الفلاحية المستدامة.
4. تعزيز الأمن الغذائي كدعامة للسيادة الوطنية.

¹ المخطط العاشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2006-2002)، المرجع السابق، ص ص 41-42.

² المرجع نفسه، ص ص 42-43.

³ المرجع نفسه، ص ص 42-43.

1. الرفع من القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي :

من خلال تحسين مردودية عوامل الإنتاج، وجعل النشاط الفلاحي يستجيب لقواعد الجدوى الاقتصادية مما يسهم في جهود التنمية الوطنية¹.

2. اعتماد التصدير كمحرك للتنمية الفلاحية:

التوجيه خلال العشرية المقبلة حسب ما جاء في المخطط يكون باعتماد وبلورة برامج عمل من شأنها دفع صادرات المنتجات الفلاحية من خلال تنويع المنتجات الفلاحية، ورفع قيمتها المضافة عن طريق التعليب وتطوير العلامات التونسية، وإبراز المنتجات الغذائية التونسية كمصدر لأغذية سليمة. ويعتبر تحرير تجارة المنتجات الفلاحية وتحسين جودتها وسلامتها أهم محاور هذا البرنامج.

لذلك، قامت التوجهات في المخطط العاشر على الأسس التالية:

- تنويع الأسواق والمنتجات المصدرة، خاصة في ظل ظهور منافسين جدد في الأسواق التقليدية، مع العمل على خلق قيمة مضافة للصادرات من خلال التعليب وتطوير العلامات التونسية.
- تطوير المنتجات التونسية ذات الخصائص الفريدة مثل الزراعات المحمية داخل البيوت المسخنة بالمياه الجيوحرارية والزراعات المحمية المتأقلمة والواعدة.
- تطوير الإنتاج البيولوجي.
- خلق برنامج خاص لتنمية الصادرات الخاصة بالمنتجات الفلاحية.
- العمل على إجراء دورات تكوينية متخصصة لفائدة كافة المتدخلين بهدف إيجاد متخصصين في تصدير المنتجات الفلاحية.
- التحرير الفعلي والكلي للصادرات لتمكين المديرين من الوفاء بعقود التصدير حتى في حالة تقلص العرض الوطني الذي يتم تغطيته بالاستيراد عند الحاجة².

¹ المخطط العاشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2006-2002)، المرجع السابق، ص ص 42-44.

² الجمهورية التونسية، وزارة الفلاحة، المخطط الحادي عشر (2011-2007)، جويلية 2007، ص ص 24-36.

3. الموارد الطبيعية ركيزة التنمية الفلاحية:

الموارد الطبيعية كأساس للتنمية الفلاحية يجب اعتماد رؤية شاملة للنهوض بها وتطويرها عن طريق:

- مواصلة تعبئة الموارد المائية والمحافظة عليها.
- الاستغلال الأمثل للمناطق الفلاحية المسقية من خلال الرفع من مردوديتها.
- التشجير الغابي.
- حماية بيئة الأراضي الفلاحية ومقاومة التصحر وزحف الرمال.
- حماية الثروة السمكية وضرورة الاستغلال الأمثل¹.

4. الأمن الغذائي دعامة للسيادة الوطنية:

الأمن الغذائي حسب المخطط الحادي عشر هو خيار استراتيجي وأحد المحاور الأساسية للتنمية، لأنه يوفر تنمية فلاحية مستدامة. ولتحقيق ذلك يجب التلازم بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. يهدف المخطط الحادي عشر إلى تحقيق تنمية فلاحية متوازنة ومستدامة، هدفها الأساسي دعم السيادة الوطنية وتحسين وضعية الفلاحين. سيعمل المخطط على السعي لتحقيق توازن في الميزان التجاري.

من أجل الوصول إلى أمن غذائي يمثل دعامة للسيادة الوطنية يتم:

- دفع الإنتاج الوطني وتوجيه الإنتاج الفلاحي نحو أحسن الخيارات لاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة، ويتم وضع استراتيجية متكاملة للتعامل مع ظاهرة تقلب الظروف المناخية وتأثيرها على الإنتاج الفلاحي، ووضع آلية للاستفادة من السنوات التي تكون فيها التساقطات مرتفعة.
- تطوير أساليب التحكم في الآليات الحديثة والتقنيات الحديثة للإنتاج المكثف، والاعتماد على الإرشاد الفلاحي. كما يتم رفع الكفاءة في عملية ما بعد الإنتاج من تخزين وحفظ المنتجات، وإبراز خصائص الإنتاج وجودته، أي تطوير مصادر التوزيع وتسويق

¹ الجمهورية التونسية، وزارة الفلاحة، المخطط الحادي عشر (2011-2007)، جويلية 2007، ص ص 24-36.

المنتجات الفلاحية لضمان التزويد المنتظم للأسواق بالمنتجات وضمان دخل المنتجين، أي تبني سياسة تسويقية للإنتاج الفلاحي تضمن توفر المنتجات وتضمن دخول المنتجين خلال كل فترات السنة.

- التحويل يتم تبني شعار التحويل كقاطرة تجر الإنتاج الفلاحي، ويعني به خلق منتجات جديدة وعدم الاقتصار على بعض المنتجات التقليدية¹.

المطلب الثالث: سياسات الأمن الغذائي بالمغرب

واجه المغرب، كغيره من دول المنطقة، تحديات كبرى في مجال تحقيق الأمن الغذائي بسبب محدودية الموارد الطبيعية، ولا سيما ندرة المياه، إلى جانب التغيرات المناخية وتزايد الطلب الداخلي على المنتجات الفلاحية. وفي ظل هذه المعطيات، أدركت السلطات المغربية أهمية تطوير القطاع الفلاحي كوسيلة استراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، فكان من أبرز الخطوات في هذا الاتجاه إطلاق مخطط المغرب الأخضر سنة 2008، والذي شكل تحولاً نوعياً في السياسات الفلاحية من حيث الرؤية والأهداف وآليات التنفيذ. وقد ركّز هذا المخطط على تحديث القطاع، وتحقيق التوازن بين الفلاحة ذات الطابع الصناعي والتقليدي، مع دعم الفلاحين الصغار وتحسين الإنتاج والإنتاجية.

وفي إطار هذا التوجه يتناول المبحث الثالث من هذا العمل سياسات الأمن الغذائي بالمغرب، حيث نستعرض في المطلب الأول مخطط المغرب الأخضر لسنة 2008، من خلال تحليل توجهاته الكبرى وأهدافه الاستراتيجية، بينما نخصص المطلب الثاني لدراسة آليات تمويل هذا المخطط، بالنظر إلى دور التمويل في ضمان فعالية التنفيذ وتحقيق النتائج المرجوة على المدى القريب والبعيد.

أولاً: مخطط المغرب الأخضر 2008

¹ المخطط الحادي عشر (2007-2011)، جويلية 2007، المرجع السابق، ص ص 37-43.

جاء مخطط المغرب الأخضر في ظل الظروف الدولية التي سادت سنة 2007 و2008، وارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق العالمي، وفي ظل التهديدات التي عرفها الأمن الغذائي العالمي، وجاء ضمن السياسة التي كانت تسعى المغرب من خلالها إلى محاربة الفقر. واعتبر مخطط المغرب الأخضر بمثابة المحرك للاقتصاد الوطني عن طريق تبني الفلاحة كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي في الخمسة عشر سنة المقبلة.

كان لبعض المؤشرات السوسيو-اقتصادية الدافع الرئيسي للتفكير في استراتيجية شاملة تخص القطاع الزراعي، باعتبار أن نسبة سكان الريف تقارب النصف من عدد السكان الإجمالي، ويشكل القطاع الفلاحي 80% من اليد العاملة الريفية، كما أن الزراعة تشكل بين 14% إلى 25% من الناتج الإجمالي المحلي حسب الظروف المناخية لكل فترة زمنية¹.

يهدف المخطط الأخضر إلى:

1. إعطاء القطاع الفلاحي دينامية متطورة ومتوازنة مراعاة الخصوصيات.
2. تهيئة إمكانيات واستثمار هوامش التطور.
3. مواجهة التحديات المعاصرة مع الحفاظ على التوازنات السوسيو-اقتصادية.
4. مواكبة التطورات العميقة التي يعرفها قطاع الصناعات الغذائية على المستوى العالمي. ويستند المخطط الأخضر إلى ستة أفكار رئيسية:

- يعتبر الفلاحة محركًا للنمو وتنمية الاقتصاد الوطني، عن طريق تأثيرها القوي على معدل نمو الناتج الداخلي الخام وخلق فرص العمل وإنعاش التصدير ومحاربة الفقر.
- ضرورة تبني استراتيجية متميزة ملائمة لكل فئة من الفاعلين التي تقابل بين الفلاحة العصرية والفلاحة الاجتماعية، وتأخذ في الاعتبار تنوع الفاعلين والتحديات السوسيو-اقتصادية.

¹ La Nouvelle Stratégie Agricole au Maroc (Plan Vert): Les Clés de la Réussite,

http://www.tanmia.ma/article.php?id_article=18214, date, p 09, date de visite : 14/04/2025.

- ضرورة معالجة المشكل الجوهري للفلاحة المغربية الذي يتجلى في ضعف منظومة الفاعلين، باعتماد نماذج التجميع التي أبانت عن نجاعتها على الصعيدين الدولي والوطني.
 - تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، حيث خصص 10 ملايين درهم سنويًا للاستثمارات، وذلك عن طريق خلق استثمارات تتبنى عروضًا مغربية متميزة وتتمحور بالأساس حول مشاريع محددة¹.
- اعتماد مقارنة تعاقدية لإنجاز ملموس بين 1000 و 1500 مشروع محددة على أساس نموذج اقتصادي من خوصصة أراضي صوديا وصوجيطا.
- يهدف المخطط الأخضر عبر الاستعانة بعدم استبعاد أي سلسلة إنتاج غذائي. يمكن لكل السلاسل أن تحقق النجاح المأمول، والأمر يتعلق بإعطاء الفاعلين جميع الفرص لإنجاح هذا التحول في إطار التمويل، مما يوضح أفقًا إيجابيًا للعاملين.
- يقوم المخطط الأخضر على دعمتين أساسيتين لاستهداف أكبر عدد من الفلاحين. الدعامة الأولى تستهدف الفاعلين العصريين، وترمي إلى تطوير فلاحة عصرية تستجيب لقواعد السوق على أساس مخطط تقوية لإنعاش وتطوير سلاسل الإنتاج ذات القيمة المضافة مثل: سلسلة الخضار، سلسلة الحوامض، سلسلة الزيوت، وسلسلة الأشجار المثمرة أو ذات مناخية كبرى مثل: الحبوب في الأراضي الملائمة، الحليب، اللحم، والدواجن.
- وترمي الدعامة الثانية إلى تطوير مقارنة جديدة لمحاربة الفقر المنتشر في صفوف الفلاحين الصغار عبر الرفع من الدخل الفلاحية في المناطق النائية، من خلال إنجاز 300 إلى 400 مشروع اجتماعي في إطار مخطط جهوي يرتكز على نظام تمويل معتبر يتعامل معه الممولون الاجتماعيون باعتبارهم مستثمرين².
- ثانيا: تمويل المخطط الأخضر**

¹ انظر: موقع وزارة الفلاحة المغربية.

² La Nouvelle Stratégie Agricole au Maroc (Plan Vert): Les Clés de la Réussite, ibid, pp. 09-11.

خصصت ميزانية كبيرة بحوالي 10 ملايين درهم سنويًا لمخطط المغرب الأخضر. هذا المخطط الذي يعتبر طموحًا في أهدافه، ولكن تطبيقه على أرض الواقع عرف العديد من العوائق، خاصة وأن قطاع الفلاحة يعرف عدة تحديات في المغرب من أزمة المياه ومشكلة العقار الفلاحي. كما لقي الفلاحون الصغار مشكلة تسويق منتجاتهم الفلاحية في ظل وجود فلاحين كبار يصعب عليهم الترويج لمنتجات الفلاحين الصغار في نفس الأسواق التي يستحوذ عليها الفلاحون الكبار¹.

الاتفاقيات المتعلقة بالدعم المالي لمخطط المغرب الأخضر

في إطار تنفيذ مخطط المغرب الأخضر، وقعت الحكومة المغربية مجموعة من الاتفاقيات الموجهة لدعم الاستثمارات المقررة للفترة 2010-2015، مع العديد من المؤسسات المحلية والدولية. ومن بين هذه الاتفاقيات:

1. **الاتفاقية الأولى:** تم توقيعها بين وزارتي الاقتصاد والمالية والفلاحة والصيد البحري، وتخص الدعم المالي المقدم من الدولة لدعم الاستثمارات في قطاع الفلاحة².
2. **اتفاقية مع الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية:** تم الاتفاق على قرض بقيمة 8 ملايين دولار على فترة عشر سنوات، بهدف تعزيز التنمية الفلاحية في المغرب.
3. **اتفاقيات مع البنوك المغربية:**
 - ✓ تم توقيع اتفاقية شراكة مع التجاري وفا بنك بقيمة 25 مليار درهم، مخصصة لضمان المواكبة البنكية لمخطط المغرب الأخضر.
 - ✓ تم توقيع اتفاقية أخرى مع مجموعة البنك الشعبي بقيمة 20 مليار درهم.
 - ✓ بالإضافة إلى اتفاقية لمشروع تنمية فرع الأشجار المثمرة بين الدولة ومجموعة البنك الشعبي، والتي تهدف إلى تأسيس صندوق لتثبيت الأسعار³.
4. **الاستثمارات القطاعية:** تم التوقيع على مجموعة من العقود لتمويل مشاريع محددة مثل:

¹ في فهم استراتيجية المغرب، <http://maghress.com/marayapress5798>، تاريخ الاطلاع: 13/05/2025.

² خالد مجذوب، "المخطط الأخضر يواجه مشاكل التمويل"، المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

✓ مشروع قطاع اللحوم الحمراء: استثمار قيمته 6 ملايين درهم، تتحمل الدولة منها 850 مليون درهم.

✓ مشروع زراعة الحبوب: يتطلب استثماراً قدره 3.1 مليار درهم لتحقيق إنتاج 7 ملايين طن¹.

✓ مشروع زراعة الزيتون: استثمار قدره 6 ملايين درهم لزراعة 540 ألف هكتار من الزيتون، بهدف إنتاج 340 ألف طن من الزيت².

✓ مشروع زراعة البواكر: استثمار قدره 12 مليار درهم.

✓ مشروع تحسين البذور: استثمار بقيمة 765 مليون درهم، منها 225 مليون درهم تتحملها الدولة.

5. الاتفاقية مع الفيدرالية المهنية المغربية للحليب: تم توقيع عقد برنامج لتطوير إنتاج مادة الحليب في المغرب، في إطار تنفيذ مخطط المغرب الأخضر.

6. الاتفاقية مع البنك الدولي: في سنة 2011، تم توقيع اتفاق مع البنك الدولي، بموجبه تم تقديم قرض بقيمة 150 مليون أورو (1.68 مليار درهم) لدعم مخطط المغرب الأخضر.

ثالثاً: أهداف الاتفاقات في إطار تمويل مخطط المغرب الأخضر

ويهدف هذا الاتفاق الذي وقعه وزير الاقتصاد والمالية ومدير قسم المغرب العربي بالمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك، والمدير العام لوكالة التنمية الفلاحية، إلى دعم العديد من البرامج الهامة المدرجة في مخطط المغرب الأخضر، وخاصة دمج الفلاحين في السوق الداخلي وتحسين الانعكاسات السوسيو-اقتصادية لمشاريع الشطر الثاني المخصص للفلاحة الصغرى التضامنية. كما يهدف هذا القرض، الذي تمت المصادقة عليه في 15 مارس من سنة 2011، إلى تحسين الخدمات الفلاحية، واستعمال وتبوير مياه الري، والتخطيط

¹ خالد مجدوب، "المخطط الأخضر يواجه مشاكل التمويل"، المرجع السابق.

² المرجع نفسه.

والتهيئة الهيدروفلاحية. ويعد هذا القرض الأول من بين قرضين موجهين لدعم مخطط المغرب الأخضر، الذي يهدف إلى تحديث تدبير القطاع الفلاحي من خلال الإصلاحات المؤسساتية القطاعية. وتشدّد المرحلة الأولى من هذا القرض على التغيير المؤسساتي وعلى خلق بيئة ملائمة للنهوض بالقطاع على الصعيد الوطني والدولي.¹

أما الوكالة الفرنسية للتنمية، وبموجب الاتفاقية التي وقعت مع المغرب، فقد تم تمويل مخطط المغرب الأخضر بمبلغ 50.3 مليون أورو. وحسب الوكالة الفرنسية للتنمية، يهدف هذا التمويل إلى تفعيل ودعم المركز الثاني للمخطط الأخضر، الخاص بتنمية الفلاحة في المناطق الفقيرة بشمال المملكة.²

المبحث الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)

المطلب الأول: الموارد الزراعية

أولاً: الموارد الأرضية

تركز الأراضي والمساحات المزروعة في الجزائر وتونس والمغرب بشكل رئيسي في المناطق الشمالية المحاذية للبحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى المناطق الساحلية في المغرب المطلة على المحيط الأطلسي. تُقدّر المساحة المزروعة في هذه الدول مجتمعة بحوالي 20 مليون هكتار، وهو ما يمثل نسبة تقارب 5% من المساحة الجغرافية لهذه الدول الثلاث. تُزرع حوالي 23% من هذه المساحات الزراعية بمحاصيل مستديمة مثل الزيتون والحمضيات، في حين تُزرع 52% بالمحاصيل الموسمية مثل الحبوب والخضروات. كما انخفضت المساحات غير المستغلة (المتروكة) من الأراضي الزراعية في هذه الدول إلى حوالي 18% في عام 2014 مقارنة بما يقارب 22% في 2012. وتشغل الغابات والمراعي في هذه الدول مساحة تُقدر بحوالي 4% و 16% من المساحة الجغرافية على التوالي.

ثانياً: الموارد المائية

¹ خالد مجدوب، "المخطط الأخضر يواجه مشاكل التمويل"، مرجع سابق.

² 150 مليون أورو لدعم المخطط الأخضر"، <http://www.maghress.com/rifpost>، تاريخ الاطلاع: 02/03/2025.

تعاني الجزائر وتونس والمغرب من تحديات كبيرة تتعلق بشح الموارد المائية، حيث تقع معظم أراضي هذه الدول ضمن مناطق مناخية جافة وشبه جافة، ما يزيد من ضغوط الاستنزاف على مصادر المياه. تتسم معدلات هطول الأمطار في هذه البلدان بالتقلب وعدم الانتظام، وتتراوح بين 300 إلى 1500 ملم سنويًا في المناطق الشمالية والمرتفعات، بينما تنخفض إلى أقل من 300 ملم في المناطق الداخلية السهلية، وتقل بشكل حاد في المناطق الصحراوية.

تمثل الموارد المائية السطحية في هذه الدول، مثل الأنهار والسدود، حوالي 30 مليار متر مكعب سنويًا، في حين تشكل المياه الجوفية مخزونًا استراتيجيًا حيويًا يُقدر بحوالي 700 مليار متر مكعب، خاصة في المناطق الصحراوية المشتركة بين الجزائر وتونس. وتُعد المياه الجوفية من المصادر الرئيسية التي تعتمد عليها هذه الدول في تغذية احتياجاتها الزراعية والصناعية.

ثالثًا: مخزون مائي هام

يبلغ حجم الموارد المائية المتجددة سنويًا في دول الجزائر وتونس والمغرب نحو 17 مليار متر مكعب، يُستغل منها حوالي 15 مليار متر مكعب بشكل رئيسي في الأنشطة الزراعية والصناعية والاستهلاك البشري. تتركز هذه الموارد في خزانات المياه الجوفية والسطحية، خصوصًا في مناطق جبال الأطلس وشمال هذه الدول.

قامت هذه الدول بتوسيع شبكة السدود والمشاريع المائية بهدف تعبئة الموارد المائية المتاحة وزيادة المساحات المروية، حيث ارتفعت المساحات المروية من حوالي 1.5 مليون هكتار في 2006 إلى أكثر من 2.5 مليون هكتار في 2014، وهو ما يمثل حوالي 12% من إجمالي المساحة المزروعة. ورغم هذه الجهود، لا تزال قدرات التخزين المائي غير كافية، مما يؤدي إلى فقدان كبير لمياه الأمطار والثلوج خلال فصل الشتاء.

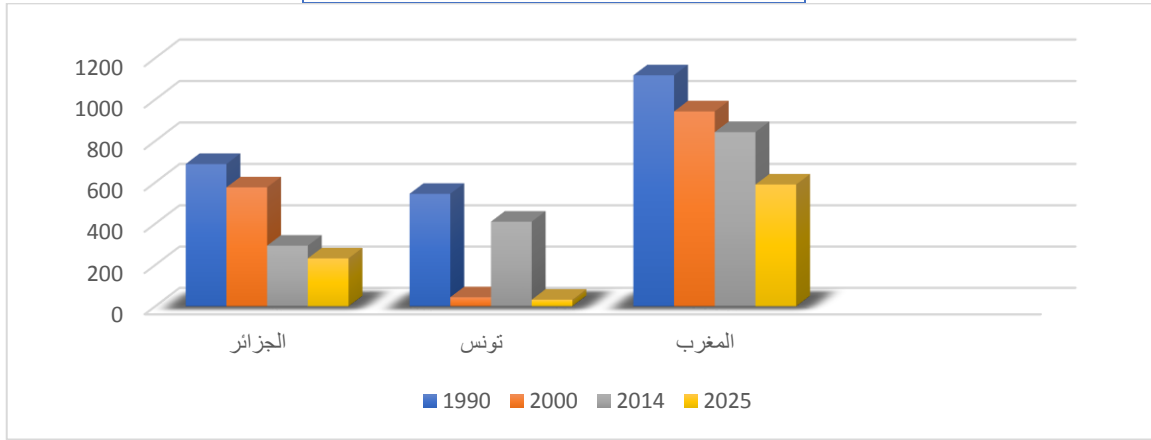
شهد نصيب الفرد من المياه العذبة الداخلية المتجددة تراجعًا ملحوظًا خلال الفترة الماضية، إذ انخفض في الجزائر إلى نحو 295 متر مكعب سنويًا، وفي تونس إلى حوالي 400 متر مكعب، أما في المغرب فبلغ 843 متر مكعب، وهو أقل من المتوسط العالمي الذي يبلغ 1000 متر مكعب للفرد سنويًا. ويُتوقع أن تشهد هذه الدول المزيد من النقص الحاد في الموارد

الفصل الثاني: سياسات تحقيق الأمن الغذائي ببلدان المغرب العربي ومؤهلاته

المائية بحلول عام 2050 بسبب التغيرات المناخية، وزيادة الطلب السكاني، حيث قد ينخفض نصيب الفرد إلى مستويات أقل من حد الفقر المائي المحدد بـ 500 متر مكعب سنويًا.

جدول 3 : نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة في المغرب العربي (م³/ السنة)

الدولة	1990	2000	2014	2025
الجزائر	689	576	294	232
تونس	545	44	410	32
المغرب	1117	943	843	590



شكل 1: نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة في المغرب العربي (م³/ السنة)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة التغذية والزراعة (الفاو) FAOSTAT.

محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 137.

رابعاً: الموارد البشرية

تتوزع أعداد السكان في الجزائر وتونس والمغرب، حيث يقدر عدد السكان مجتمعةً بحوالي 100 مليون نسمة تقريباً، بين المناطق الحضرية والريفية بنسب متفاوتة. في هذه الدول، تميل

الفصل الثاني: سياسات تحقيق الأمن الغذائي ببلدان المغرب العربي ومؤهلاته

النسبة السكانية الحضرية إلى الارتفاع بشكل ملحوظ مقارنة بالمناطق الريفية، حيث تشكل نسبة سكان الريف حوالي 30% بينما يسكن الحضر نحو 70% من السكان، وذلك نتيجة استمرار الهجرة من الريف إلى المدن بحثاً عن فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.

تراجع عدد السكان الريفيين في هذه الدول يعزى إلى ضعف التنمية في المناطق الريفية، وارتفاع معدلات الفقر وانخفاض الدخل بين الفلاحين، مما دفع الكثيرين إلى الهجرة نحو المدن الكبرى. هذا التحول السكاني أدى إلى تحديات في قطاعات الزراعة والتنمية الريفية، حيث تعتمد التنمية الزراعية بشكل كبير على القوى العاملة الريفية.

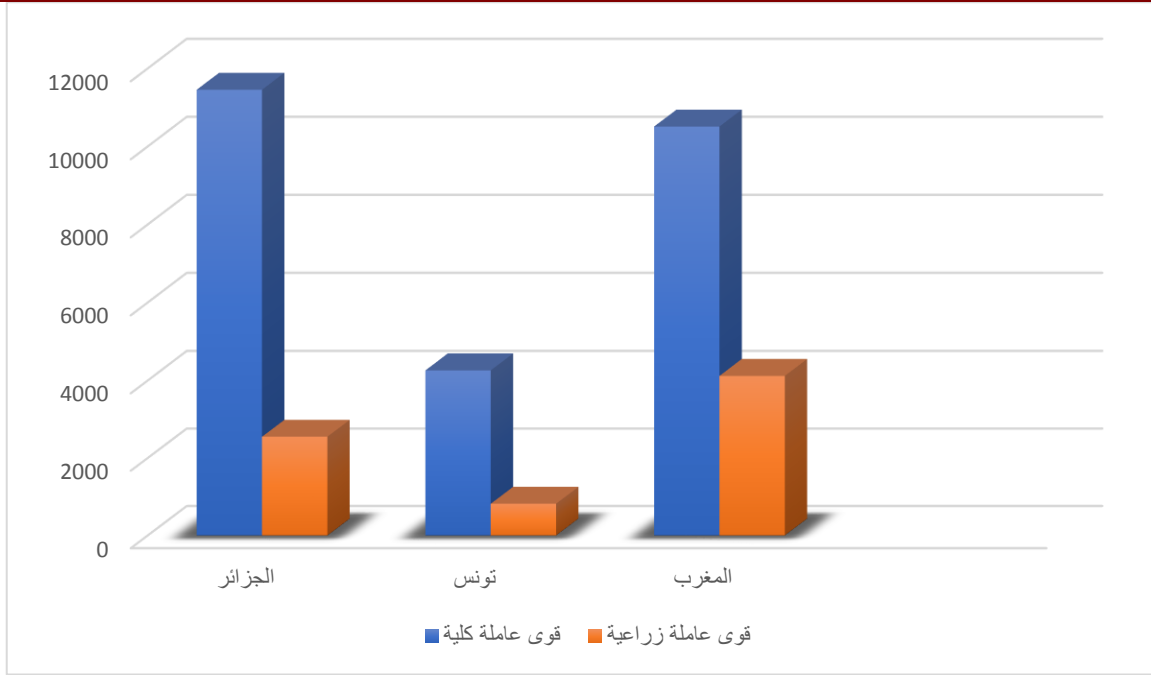
تشكل القوى العاملة في القطاع الزراعي نسبة مهمة من إجمالي القوى العاملة في هذه الدول، إذ تبلغ هذه النسبة حوالي 24% في المغرب، و20% في تونس، وحوالي 22% في الجزائر. ورغم أن هذه النسب تختلف من بلد لآخر، إلا أنها تدل على الأهمية الكبيرة للقطاع الزراعي في توفير فرص العمل وخاصة في المناطق الريفية والجدول 2 يوضح ذلك.

جدول 4 : القوى العاملة الكلية والزراعية سنة 2014 (ألف نسمة)

النسبة المئوية	قوى عاملة زراعية	قوى عاملة كلية	
22.26%	2550.60	11453.00	الجزائر
19.28%	821.00	4260.00	تونس
39.20%	4119.00	10510.00	المغرب
—	8407.60	30233.00	المجموع
26.50%	—	—	المعدل

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم

2015، المجلد 35.



شكل 2: القوى العاملة الكلية والزراعية سنة 2014 (ألف نسمة)

المطلب الثاني: إنتاج السلع الغذائية في دول المغرب العربي والتجارة الخارجية للسلع الغذائية الرئيسية

اولا: إنتاج السلع الغذائية في دول المغرب العربي

توفر قطاعات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي كميات من السلع الغذائية التي تتاح للمستهلك المغربي، وتتفاوت نسبة الإتاحة من هذه السلع، كما تتفاوت من دولة لأخرى على مستوى المغرب العربي.

1- إنتاج السلع الغذائية النباتية

يُعتبر إنتاج الحبوب من أهم الأنشطة الزراعية في دول المغرب العربي، حيث تتركز الدول الثلاث الرئيسية (الجزائر، تونس، والمغرب) في إنتاج ما يقدر بنحو 14.5 مليون طن من الحبوب، مع زيادة بنسبة 18% مقارنة بمعدل الإنتاج في الفترة من 2007 إلى 2011. يعكس هذا الإنتاج تقلبات ناتجة عن تأثير الظروف المناخية المختلفة مثل درجات الحرارة المتفاوتة، وعدم انتظام هطول الأمطار، والاعتماد المتفاوت على مصادر الري من السدود والأنهار والمياه الجوفية.

الفصل الثاني: سياسات تحقيق الأمن الغذائي ببلدان المغرب العربي ومؤهلاته

تشكل الحبوب مجموعة غذائية أساسية في النظام الغذائي للمستهلك المغربي، وتشمل القمح، الشعير، الذرة بأنواعها (الشامية والرفيعة)، والأرز، بالإضافة إلى دورها كعلف رئيسي للثروة الحيوانية. لذلك، خصصت هذه الدول جزءًا هامًا من أراضيها الزراعية لإنتاج الحبوب، حيث تصل نسبة الأراضي المزروعة بالحبوب إلى حوالي 40% من إجمالي الأراضي الزراعية خلال الفترة 2007-2014، مقارنة بنسبة 45% على المستوى العالمي عام 2010.

يتصدر القمح قائمة الحبوب من حيث الأهمية في دول المغرب العربي والعالم العربي، حيث يشكل حوالي 70% من إجمالي إنتاج الحبوب في الفترة من 2007 إلى 2014. شهد إنتاج القمح تباينًا في معدلات النمو، فقد وصل إنتاج المغرب إلى 6.9 مليون طن في عام 2013، بينما استقر الإنتاج في الجزائر وتونس عند 3.3 و1.5 مليون طن على التوالي، مع تراجع إجمالي الإنتاج إلى 9.1 مليون طن في عام 2014.

كما ارتفع متوسط إنتاجية الحبوب من 14.4 قنطارًا للهكتار خلال الفترة 2007-2012 إلى 17.6 قنطارًا للهكتار في عام 2014، رغم ذلك تبقى الإنتاجية أقل من المتوسط العالمي الذي بلغ حوالي 36 قنطارًا للهكتار في 2012.

تساهم المغرب بنسبة 56.4% من إنتاج القمح في المنطقة، تليها الجزائر بنسبة 26.7%، ثم تونس بنسبة 16.7%.

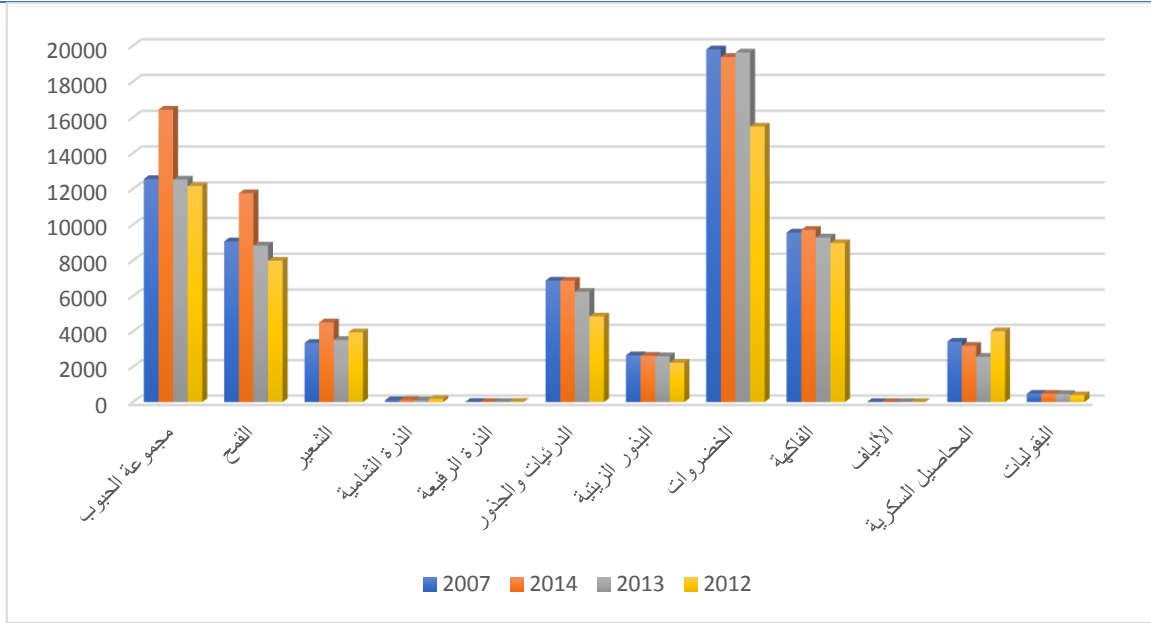
جدول 5 : إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في دول المغرب العربي الرئيسية (الجزائر،

تونس، المغرب) (بالألف طن)

السلع الغذائية	2007	2014	2013	2012	الفترة 2007-	متوسط الفترة	التغير	معدل
						2011	(%)	
مجموعة الحبوب	12553.34	16428.4	12519.15	12155.19		—	3.27	
القمح	9065.09	11756.15	8833.23	7986.24		—	13.50	
الشعير	3350.00	4510.14	3516.72	3946.56		—	(15.10)	انخفاض
الذرة الشامية	99.95	119.24	91.95	172.39		—	86.41	
الذرة الرفيعة	5.26	4.8	7.75	10.64		—	(50)	انخفاض

الفصل الثاني: سياسات تحقيق الأمن الغذائي ببلدان المغرب العربي ومؤهلاته

الدريئات والجنود	6872.87	6865.93	6242.38	4846.7	—	0.41
البذور الزيتية	2644.68	2618.51	2595.05	2229.74	—	18.60
الخضروات	19799.6	19370.81	19624.12	15484.77	—	27.86
الفاكهة	9561.13	9707.93	9286.46	8970.01	—	6.60
الألياف	1.68	1.67	1.66	1.67	—	0
المحاصيل السكرية	3418.90	3184.25	2566	4008.25	—	(14.70) انخفاض
البقوليات	467.73	468.02	453.40	388.91	—	20.26



شكل 3: إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في دول المغرب العربي الرئيسية (الجزائر، تونس، المغرب) (بمئات الآلاف طن)

يرصد الجدول التطورات في إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر وتونس والمغرب بين سنوات 2007 و2014، مع التركيز على معدلات التغير في الإنتاج:

- **مجموعة الحبوب** شهدت زيادة ملحوظة، حيث ارتفع الإنتاج من حوالي 12.5 مليون طن إلى أكثر من 16.4 مليون طن، بمعدل تغير إيجابي 3.27%، مما يعكس الاهتمام الكبير بهذه المحاصيل التي تشكل الركيزة الأساسية للأمن الغذائي في المنطقة.
- **القمح**، كأهم محصول في هذه المجموعة، سجل ارتفاعاً قوياً في الإنتاج، حيث ازداد من نحو 9 مليون طن في 2007 إلى حوالي 11.8 مليون طن في 2014، بمعدل

تغير إيجابي 13.5%. هذا النمو يعكس جهود تحسين الإنتاج الزراعي والاعتماد على الري في المغرب العربي، خاصة المغرب والجزائر.

- في المقابل، شهد الشعير تراجعاً في الإنتاج بنسبة 15.10%، مما يشير إلى تراجع أهميته أو انخفاض زراعته بسبب تغيرات في الطلب أو المناخ.
- أما الذرة الشامية فقد شهدت زيادة كبيرة جداً بنسبة 86.41%، مما يعكس توجهاً نحو تنويع المحاصيل وربما زيادة الاستهلاك والاستخدام في العلف الحيواني.
- بالمقابل، انخفض إنتاج الذرة الرفيعة بنسبة 50%، مما قد يعكس تقلبات في الزراعة أو عوامل مناخية أثرت على زراعتها.
- بالنسبة لمحاصيل أخرى مثل الدرنيات والجزور، استقر الإنتاج تقريباً مع زيادة طفيفة 0.41%، بينما تراجعت المحاصيل السكرية بنسبة 14.7%.
- لاحظ الجدول نمواً في إنتاج البذور الزيتية بنسبة 18.6%، والخضروات بنسبة ملحوظة بلغت 27.86%، مما يدل على تنويع الإنتاج الزراعي وتلبية الطلب المتزايد على هذه المنتجات.
- أما الفاكهة فقد شهدت زيادة معتدلة بلغت 6.6%، فيما ظلت إنتاجية الألياف ثابتة تقريباً.
- أخيراً، شهدت البقوليات ارتفاعاً بنسبة 20.26%، مما يعكس محاولة تعزيز إنتاج هذه المحاصيل ذات القيمة الغذائية العالية.

بشكل عام، يعكس الجدول توجه دول المغرب العربي إلى زيادة الإنتاج الزراعي في بعض القطاعات الأساسية مثل القمح، الذرة الشامية، والخضروات، مع تراجع أو استقرار في بعض المحاصيل الأخرى، مما يشير إلى تغيرات في السياسات الزراعية والتكيف مع الظروف المناخية والاقتصادية

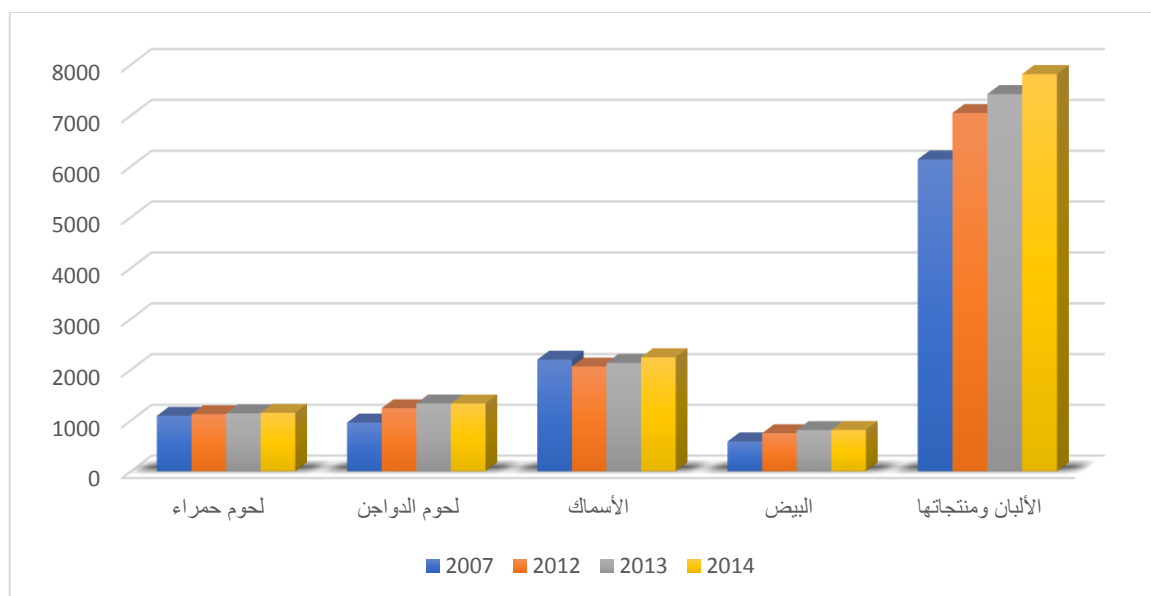
جدول 6 : تطور إنتاج مجموعة المنتجات الحيوانية والسلمكية في دول المغرب العربي

خلال الفترة 2007-2014

الوحدة: ألف طن

السلمة	2007	2012	2013	2014	معدل التغير بين متوسط فترة 2007-2011 و2011 و2014
لحوم حمراء	1092.4	1122.9	1141.32	1150.04	%5.28
لحوم الدواجن	958.46	1240.95	1334.66	1334.82	%39.26
الأسماك	2198.4	2063	2135.53	2245.91	%2.16
الببيض	587.66	749.13	810.05	813.83	%38.48
الألبان ومنتجاتها	6137.51	7049.84	7421.50	7815.3	%27.33

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم 2015، المجلد 35.



شكل 4: تطور إنتاج مجموعة المنتجات الحيوانية والسلمكية في دول المغرب العربي خلال

الفترة 2007-2014

يبرز الجدول تطورات واضحة في إنتاج المنتجات الحيوانية والسلمكية خلال الفترة من 2007 إلى 2014، حيث يظهر تحسن ملحوظ في معظم الأصناف:

لحوم حمراء شهدت زيادة معتدلة بنسبة 5.28% بين متوسط فترتي 2007-2011 و 2011-2014، مما يشير إلى استقرار نسبي في الإنتاج مع تحسن طفيف يعكس الجهود المبذولة في تربية المواشي وتحسين الإنتاجية.

لحوم الدواجن حققت نموًا كبيرًا وواضحًا بنسبة 39.26%، وهذا يعكس توجهًا متزايدًا نحو تربية الدواجن بسبب سهولة التربية وسرعة الإنتاج مقارنة باللحوم الحمراء، بالإضافة إلى ارتفاع الطلب عليها من السكان.

بالنسبة لقطاع الأسماك، رغم وجود بعض التقلبات خلال السنوات، إلا أن الإنتاج شهد زيادة طفيفة نسبتها 2.16%، مما يدل على محاولة الحفاظ على مستوى الإنتاج السلمي رغم التحديات البيئية والمصائد الطبيعية المحدودة.

البيض سجل زيادة ملحوظة أيضًا بنسبة 38.48%، مما يعكس توسعًا في الإنتاج وتحسن في طرق التربية والتغذية، إلى جانب ارتفاع الطلب على هذا المنتج كعنصر غذائي مهم.

أما الألبان ومنتجاتها فقد شهدت زيادة قوية بنسبة 27.33%، مما يدل على تطور قطاع إنتاج الألبان، الذي يُعتبر من القطاعات الحيوية في الأمن الغذائي المغربي، وتحسين الظروف الصحية والإنتاجية للمواشي.

بشكل عام، تعكس هذه الأرقام جهود دول المغرب العربي في تنمية الإنتاج الحيواني وتحسين الاكتفاء الذاتي في هذه المنتجات، مع التركيز على القطاعات التي تحقق طلبًا متزايدًا مثل الدواجن والبيض والألبان. ويبدو أن الإنتاج السلمي رغم أهميته لم يشهد نموًا كبيرًا، مما قد يستدعي سياسات تنموية أكثر لدعم هذا القطاع.

ثانيا: التجارة الخارجية للسلع الغذائية الرئيسية:

تتكامل التجارة الخارجية مع قطاع إنتاج السلع الغذائية في توفير الغذاء بدول المغرب العربي، التي تقوم بتصدير السلع الغذائية التي تتمتع بميزة نسبية وتنافسية في إنتاجها، وبالمقابل تستورد السلع الغذائية الأساسية لتغطية العجز في إنتاجها، بالإضافة إلى سلع ومنتجات غذائية أخرى، كما يبين الجدول التالي:

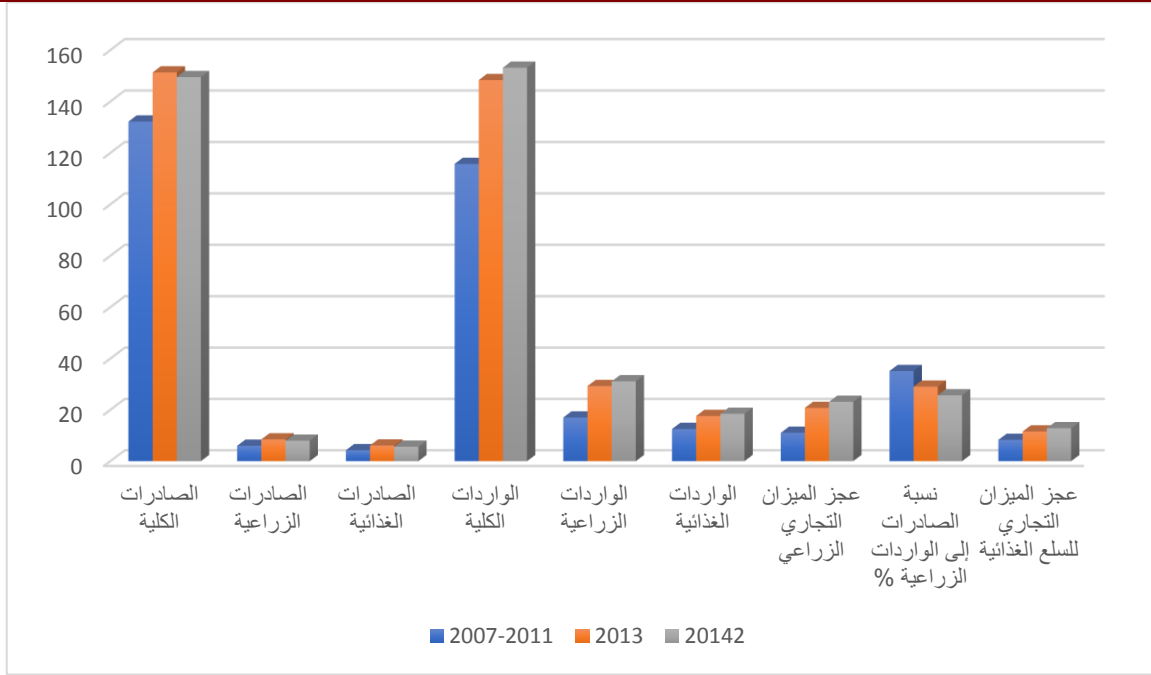
جدول 7 : الصادرات والواردات من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في دول المغرب العربي

الوحدة: مليار دولار أمريكي

	2007-2011	2013	2014
الصادرات الكلية	132.2	151.30	149.5
الصادرات الزراعية	5.98	8.50	7.98
الصادرات الغذائية	4.25	6.10	5.61
الواردات الكلية	115.71	148.33	153.15
الواردات الزراعية	17.02	29.26	31.12
الواردات الغذائية	12.53	17.61	18.45
عجز الميزان التجاري الزراعي	11.04	20.76	23.14
نسبة الصادرات إلى الواردات الزراعية%	35.13	29.05	25.64
عجز الميزان التجاري للسلع الغذائية	8.28	11.58	12.84

المصادر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم

2015، المجلد 35.



شكل 5: الصادرات والواردات من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في دول المغرب العربي

من الجدول أعلاه، فقد سجلت الصادرات الزراعية في سنة 2014 زيادة في معظم دول المغرب العربي، حيث بلغت حوالي 8 مليار دولار مقارنة بحوالي 6 مليار دولار خلال متوسط فترة 2007-2011، خصوصاً في الجزائر التي سجلت زيادة معتبرة وبحوالي 250% في نفس الفترة.

إلا أن الواردات الزراعية ارتفعت بوتيرة أكبر من الصادرات، حيث بلغت 31.12 مليار دولار مقارنة بـ 17.02 مليار دولار في متوسط فترة 2007-2011، وهو ما أدى إلى تفاقم العجز الغذائي الذي أكدته معظم الدراسات والتوقعات قبل الأزمة الغذائية لعام 2008، حيث سجلت أعلى نسبة ارتفاع بالجزائر بأكثر من 150% سنة 2014 مقارنة بمتوسط فترة 2007-2011، والذي يرجع عموماً إلى تراجع الإنتاج وزيادة الطلب على الأغذية.

وتشكل الصادرات الغذائية نسبة 70.3% من إجمالي الصادرات الزراعية في سنة 2014، بينما تشكل الواردات الغذائية نسبة 60% من إجمالي الواردات الزراعية في المغرب العربي.

كما بلغت قيمة التجارة الخارجية للسلع الغذائية نحو 24 مليار دولار في 2014، ساهمت فيها الصادرات بنحو 5.6 مليار دولار أي بنسبة 23%، وارتفع عجز الميزان التجاري الغذائي من 8.28 مليار دولار بمتوسط فترة 2007-2011 إلى 12.84 مليار دولار في سنة 2014.

بالرغم من تحسن الصادرات الغذائية في دول المغرب العربي المنتجة الرئيسية للخضر والفواكه والزيوت الطبيعية، أثر تبنيها لسياسات تنمية وتشجيع الصادرات من هذه السلع التي بلغت قيمتها 5.61 مليار دولار سنة 2014 مقارنة بـ 4.2 مليار دولار بمتوسط فترة 2007-2011، إلا أن ارتفاع الواردات الغذائية خصوصاً من الحبوب والدقيق والبقوليات والألبان ومشتقاتها والسكر الخام، والتي ارتفعت قيمتها إلى 18.45 مليار دولار في سنة 2014 مقارنة بـ 12.53 مليار دولار في متوسط فترة 2007-2011.

المطلب الثالث: استهلاك الغذاء في المغرب العربي

أولاً: العوامل المؤثرة في استهلاك الغذاء

أ- أسعار السلع الغذائية:

تعد مستويات أسعار السلع الغذائية من العوامل الرئيسية التي تؤثر على طلب السلع الغذائية، وخاصة السلع الغذائية الرئيسية كالحبوب والسكر والزيوت والمنتجات الحيوانية، حيث تراجعت الأسعار العالمية لمعظم السلع الغذائية في 2014، مقارنة بأسعارها خلال أزمة الغذاء العالمية، ما عدا أسعار اللحوم الحمراء والبيض التي عرفت ارتفاعاً بحوالي ضعف أسعارها خلال متوسط فترة 2007-2011، وأعلى من مستويات أسعارها خلال أزمة الغذاء العالمية.

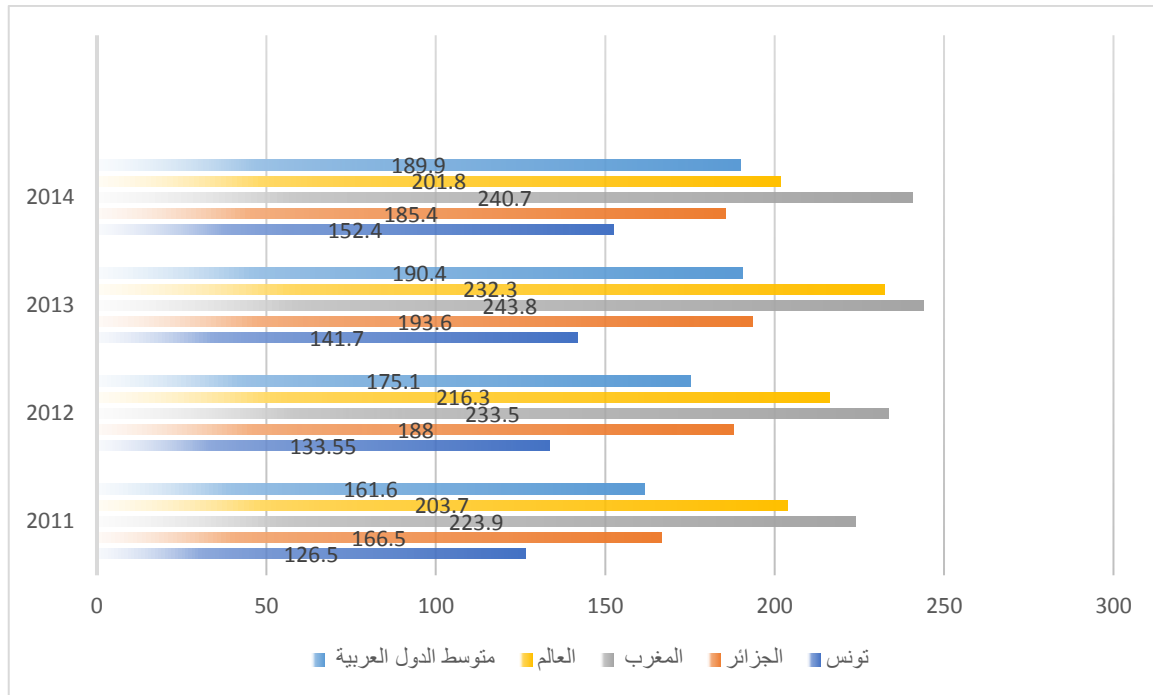
فقد أدى تراجع الأسعار العالمية للسلع الغذائية في سنة 2014 إلى تراجع الرقم القياسي لأسعار الغذاء على المستوى العالمي إلى نحو 201.8%، أما على مستوى دول المغرب العربي فقد تراجع الرقم القياسي لأسعار الغذاء بنسب متباينة من دولة لأخرى، إلى أقل من المستوى العالمي والعربي، كما يوضح الجدول التالي:

جدول 8 : الرقم القياسي لسعر الغذاء في بعض دول المغرب العربي

سنة الأساس: 2002-2004

الدولة	2011	2012	2013	2014
تونس	126.5	133.5	141.7	152.4
الجزائر	166.5	188.0	193.6	185.4
المغرب	223.9	233.5	243.8	240.7
العالم	203.7	216.3	232.3	201.8
متوسط الدول عربية	161.6	175.1	190.4	189.9

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014، دخرطوم: 2015، ص22.



شكل 6: الرقم القياسي لسعر الغذاء في بعض دول المغرب العربي

فقد ارتفعت أسعار السلع الغذائية في الجزائر وتونس بمعدلات اقل من مثلتها على المستوى العالمي ومتوسط الدول العربية، عكس موريتانيا التي ارتفعت فيها مستويات الأسعار إلى أعلى من المعدل العالمي ومتوسط الدول العربية.

ب- مستويات دخول الأفراد:

تعد مستويات دخول الأفراد من العوامل الرئيسية التي تؤثر على الغذاء كذلك، خصوصاً لدى العائلات ذات الدخل المحدود، وتوضح بيانات الجدول التالي مدى تفاوت دخول الأفراد في الدول المغاربية، حيث تتراوح بين 5000-10000 دولار في كل من الجزائر والمغرب وليبيا، ويقل عن 5000 دولار في كل من تونس وموريتانيا خلال متوسط فترة 2012-2014.

جدول 9 : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في دول المغرب العربي سنة 2014

الوحدة: دولار /سنة

الدولة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي
2013	2012	
المغرب	1067.96	1097.88
الجزائر	537.21	488.17
تونس	348.32	361.88
المعدل	447.8	442

المصادر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم 2015، المجلد 35

يوضح الجدول متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في دول المغرب العربي لسنة 2014، مع بيانات السنوات 2012 و 2013 للناتج الزراعي.

- المغرب يظهر أعلى نصيب للفرد من الناتج الزراعي مقارنة بالجزائر وتونس، رغم الانخفاض الطفيف من 2012 إلى 2013، مما يعكس قوة القطاع الزراعي في المغرب ومرونته نسبياً في مواجهة التحديات الاقتصادية والزراعية.

- الجزائر تسجل زيادة ملموسة في نصيب الفرد من الناتج الزراعي بين 2012 و 2013، وهو مؤشر إيجابي يدل على تحسن الإنتاجية الزراعية أو زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي.
 - تونس شهدت تراجعًا طفيفًا في هذا المؤشر، ما قد يشير إلى تحديات تواجه القطاع الزراعي مثل ضعف الاستثمارات أو الظروف المناخية غير المستقرة.
 - بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي، يبقى نصيب الفرد من الناتج الزراعي منخفضًا نسبيًا، مما يشير إلى أن القطاع الزراعي يمثل جزءًا محدودًا من الاقتصاد الكلي في هذه الدول، رغم أهميته الحيوية للأمن الغذائي والعمالة.
 - الارتفاع الطفيف في المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج الزراعي (حوالي 1.3%) يعكس تحسنًا تدريجيًا ولكن يحتاج إلى تسريع السياسات الزراعية لتعزيز مساهمة القطاع في التنمية الاقتصادية وتحسين دخل السكان الريفيين.
- ختامًا يُظهر الجدول أن المغرب والجزائر يشكلان المحرك الرئيس للقطاع الزراعي في المنطقة، مع ضرورة دعم تونس لزيادة إنتاجها الزراعي وتحسين مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني.

ثانياً: المتاح للاستهلاك من الغذاء

يتمثل المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في المعروض والإمدادات سواء كان مصدرها الإنتاج المحلي أو الواردات أو كلاهما، بالإضافة إلى التغير في المخزون، وقد ارتفع المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في المغرب العربي بـ 14.5% ليبلغ حوالي 101 مليون طن سنة 2014 مقارنة بمتوسط فترة 2009-2012، وتشكل مجموعة الحبوب حوالي 40% من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية، تليها الخضار ثم الألبان ومشتقاتها والفواكه.

وعلى الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في 2014 مقارنة بالفترة السابقة (2009-2012)، يظل هذا المتوسط أقل من مثيله على المستوى

الفصل الثاني: سياسات تحقيق الأمن الغذائي ببلدان المغرب العربي ومؤهلاته

العالمي للمنتجات الحيوانية (اللحوم الحمراء والبيضاء، الألبان ومنتجاتها) ويزيد عليه في المنتجات النباتية (جملة الحبوب، الخضرا، الفواكه ..) كما يوضح الجدول التالي:

جدول 10 : متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك في دول المغرب العربي

الوحدة: كيلوغرام/ السنة

السلعة - 2009	متوسط 2012	2013	2014	المتوسط العالمي
جملة الحبوب	384.6	384.14	408.27	62.5
البطاطس	67.35	79.25	77.98	32
جملة البقوليات	-	7.8	8.2	7.75
جملة الخضرا	203.73	205	204	136
جملة الفاكهة	93.4	104	101.5	74
السكر	34.6	31	34.3	25.3
جملة الزيوت والشحوم	26.17	22.5	24.7	22.8
جملة اللحوم	25.1	27.18	26.82	42.8
الأسماك	17.9	17.7	18.57	20
البيض	7.3	8.5	8.4	-
الألبان ومنتجاتها	118.4	109.7	127.7	109

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الكتب السنوية للإحصاءات الزراعية المجلدات

ثالثاً: متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون

بلغ المتوسط اليومي لنصيب الفرد من السعرات الحرارية في المغرب العربي نحو 3195.7 كيلو كالوري مقارنة بنحو 2965.7 كيلو كالوري في الوطن العربي و 2870 على المستوى العالمي، أي أعلى من المعدلين والذي يرجع إلى الاعتماد الكبير في الغذاء على النشويات وخاصة الحبوب بأنواعها لسد النقص في الغذاء، كما يقدر المتوسط اليومي لنصيب الفرد المغربي من البروتين بنحو 92.5 غرام، ومن الدهون 76.8 غرام مقارنة بمتوسط عالمي يقدر بنحو 80.5 غرام بروتين و 82 غرام من الدهون، كما يبين الجدول التالي:

جدول 11 : متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون

دهون (غرام/يوم)	بروتين (غرام/يوم)	سعرات حرارية (كيلوكالوري/يوم)	الدول
87.1	98	3362	تونس
76.6	92	3290	الجزائر
65.2	95.6	3334	المغرب
76.8	92.5	3195.7	المغرب العربي
78.5	84.7	2965.7	الوطن العربي
82	80.5	2870	العالم

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم 2014، المجلد 34.

يعكس الجدول توفر مستوى عالٍ نسبياً من السعرات الحرارية في دول المغرب العربي مقارنة بالمتوسطين العربي والعالمي، حيث تتراوح السعرات اليومية للفرد بين حوالي 3290 و 3362 كيلوكالوري، ما يشير إلى تحسن نسبي في القدرة الغذائية. تونس تصدر هذه القائمة بسعرات حرارية وبروتين ودهون أعلى، مما يعكس تنوعاً ووفرة نسبية في الغذاء.

الفصل الثاني: سياسات تحقيق الأمن الغذائي ببلدان المغرب العربي ومؤهراته

مستوى البروتين في المغرب العربي يفوق المتوسط العربي والعالمي، مما يدل على تغذية أكثر توازناً، خاصة في الدول الثلاث (تونس، المغرب، الجزائر). أما الدهون فتظهر مستويات متفاوتة، حيث المغرب الأقل مقارنة بتونس والجزائر، وربما يشير ذلك إلى اختلاف في عادات الطعام والتقاليد الغذائية.

تُظهر هذه البيانات أن المغرب العربي يمتلك قدرات غذائية أفضل نسبياً، لكن مع ذلك لا ينبغي تجاهل التحديات المرتبطة بالتوزيع غير المتكافئ وجودة الغذاء، خاصة في المناطق الريفية أو الفقيرة.

المطلب الرابع: الفجوة الغذائية ومعدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية

أولاً: مؤشرات نقص التغذية:

حققت دول المغرب العربي كباقي الدول العربية تقدماً ملحوظاً فيما يخص تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية، حيث شهدت سنة 2014 تراجعاً في تلك النسب في معظم تلك الدول، كما تراجع كذلك مؤشر الجوع في الدول التي كان مؤشر الجوع فيها مرتفعاً مثل موريتانيا، كما يبين الجدول التالي:

جدول 12 : نسبة السكان ناقصي التغذية ومؤشر الجوع في دول المغرب العربي

الدولة	نسبة السكان ناقصي التغذية (%)	مؤشر الجوع ¹
	متوسط 1990	متوسط 2004-2006
المغرب	7.1	5.3
الجزائر	5.2	5
تونس	0.9	0.9

المصدر:

• المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014،

الخرطوم، 2015، ص27.

• المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء ومؤشر الجوع العالمي 2014.

ثانياً: الفجوة الغذائية

تظهر الفجوة الغذائية نتيجة عجز معدلات نمو الإنتاج المحلي للغذاء عن مواكبة معدلات نمو استهلاك الغذاء، وتتمثل الفجوة الغذائية في الفرق ما يتاح من سلع غذائية من الإنتاج المحلي والاستهلاك الكلي للغذاء²، أي بعبارة أخرى صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية.

وقد ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية المغربية خصوصاً في السنوات الأخيرة، فبعد أن بلغت نحو 5.9 مليار دولار في سنة 2007، أصبحت في حدود 10.7 مليار دولار في سنة 2014 (شكل 2) وذلك لعدة عوامل أهمها³:

- **ازدياد الطلب على الغذاء** بشكل متزايد نتيجة للنمو السكاني المرتفع وتحسن مستوى الدخل لشرائح مختلفة في دول المغرب العربي، وخصوصاً الدول النفطية، مما أدى إلى زيادة استهلاك الغذاء وتغيير أنماط الطلب.
- **تواضع معدلات تطور الإنتاج والإنتاجية** بسبب أساليب الاستثمار الفلاحي السائدة في دول المغرب العربي، التي تعتمد غالباً على أساليب تقليدية دون تحديث فعال للآليات الزراعية، مما يحد من قدرات زيادة الإنتاج الغذائي المحلي.
- **اختلال التوازن بين نسبة نمو الصادرات مقابل الواردات من السلع الغذائية**، حيث لا تواكب صادرات الغذاء الطلب المتزايد في الأسواق المحلية، مما يزيد من الاعتماد على الواردات الغذائية.

وقد ارتفع استهلاك الحبوب من حوالي 19.8 مليون طن سنة 2011 إلى نحو 32.5 مليون طن سنة 2014، أي بزيادة قدرها 18.7%، بقيمة بلغت 6.97 مليار دولار، مما يعكس زيادة كبيرة في الطلب على هذه السلعة الأساسية.

تساهم مجموعة الحبوب بنحو **65.84%** من قيمة هذه الفجوة الغذائية، ويشكل القمح والدقيق **64.2%** من قيمة فجوة الحبوب. كما تساهم مجموعة الزيوت والشحوم بنسبة **14.9%**، والسكر المكرر بنسبة **13.9%**، واللحوم بنحو **4.3%**، والألبان ومشتقاتها بنسبة **22.86%**.

في المقابل، تصدرت مجموعة الأسماك سلع الفائض بنسبة 55% من قيمة الفائض، تليها مجموعة الخضر بنسبة 32.6%، ومجموعة الفواكه بنحو 12.35% في سنة 2014 .

تختلف مساهمة دول المغرب العربي في قيمة الفجوة الغذائية المغربية حسب تعداد سكانها، ومستويات دخولها، والعادات الاستهلاكية السائدة فيها، إلى جانب حجم الموارد الزراعية الطبيعية المتاحة لكل دولة.

ثالثا: مساهمة الدول في الفجوة الغذائية المغربية

يتضح من البيانات أن مساهمة دول المغرب العربي في الفجوة الغذائية تتفاوت بشكل كبير حسب حجم السكان، مستوى الدخل، وعادات الاستهلاك، بالإضافة إلى الموارد الزراعية وكفاءة استغلالها.

الجزائر لوحدها تسهم بنسبة كبيرة جدًا تصل إلى 66.26% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية المغربية خلال الفترة من 2011 إلى 2014. تليها ليبيا بنسبة 16.27%، ثم تونس بنسبة 10.12%، والمغرب بنسبة 5.55%، وأخيرًا موريتانيا بنسبة 1.80%.

1. المجموعة الأولى (الاكتفاء والفائض في التصدير)

يشير وجود معدلات اكتفاء تقترب من 100% في بعض المنتجات مثل الخضر والأسماك في المغرب وتونس وموريتانيا إلى قدرة قوية على الإنتاج المحلي لهذه السلع. هذا يعكس استقرارًا نسبيًا في القطاعات الزراعية والسمكية المعنية، كما يدل على إمكانيات تصديرية مهمة تساهم في دعم الاقتصاد الوطني. هذا الفائض يشكل فرصة لتحقيق عوائد اقتصادية إضافية وتنويع مصادر الدخل، بالإضافة إلى تعزيز الأمن الغذائي.

2. المجموعة الثانية (معدلات اكتفاء عالية)

البطاطس، الفواكه، اللحوم، والبيض تتميز بمعدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة تتراوح بين 94% و97%. هذه النسب تعكس تحسنًا في الإنتاج المحلي وتغطية الطلب المحلي بشكل جيد، مما يقلل الاعتماد على الاستيراد ويعزز من استقرار السوق الغذائي. ومع ذلك، لا يزال هناك بعض الاعتماد الجزئي على الواردات لتلبية الطلب المتزايد أو لمواجهة تقلبات الإنتاج.

3. المجموعة الثالثة (معدلات اكتفاء متوسطة)

تشير معدلات الاكتفاء المتوسطة للبقوليات، الألبان ومشتقاتها، الشعير، والشحوم إلى وجود فجوات يمكن تحسينها من خلال تطوير الإنتاج المحلي والتقنيات الزراعية، ودعم الإنتاج الحيواني. هذه الفجوات قد تؤثر على استقرار الأمن الغذائي، خصوصاً في أوقات الأزمات أو تغير المناخ، مما يجعل تعزيز الإنتاج المحلي في هذه المجموعات ضرورة استراتيجية.

4. المجموعة الرابعة (معدلات اكتفاء منخفضة)

تشكل الحبوب الأساسية والزيوت والشحوم والسكر المكرر أكبر الفجوات الغذائية، حيث تصل معدلات الاكتفاء إلى مستويات منخفضة جداً (مثلاً 37.8% للحبوب الأساسية و6.14% للسكر). هذا يدل على اعتماد كبير على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي، مما يجعل الأمن الغذائي هشاً أمام تقلبات الأسعار العالمية أو تعطل سلاسل التوريد. هذه الفجوات تتطلب استراتيجيات وطنية وإقليمية لتعزيز الإنتاج المحلي أو تحسين استراتيجيات الاستيراد والتخزين. بالتالي، يمكن القول إن دول المغرب العربي تحقق اكتفاءً جيداً أو فائضاً في بعض السلع، لكنها تواجه تحديات واضحة في الحبوب الأساسية والمنتجات الزيتية والسكر، مما يفرض العمل على سياسات زراعية وصناعية أكثر تكاملاً لضمان أمن غذائي مستدام.

خلاصة:

في هذا الفصل تم تحليل مؤشرات الأمن الغذائي لدول المغرب العربي المذكورة، مثل مستوى توفر الغذاء، والوصول إليه، واستدامة تأمينه، يسلط الضوء على التحديات التي تواجه هذه الدول في هذا الصدد والإجراءات المتخذة لتحسين الوضع الغذائي وضمان استدامته على المدى الطويل.



خاتمة

لقد أصبح تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي مطلبًا استراتيجيًا ملحقًا، تفرضه التحديات المتعددة التي تواجهها المنطقة، وعلى رأسها التغيرات المناخية، والاعتماد الكبير على الواردات الغذائية، وتراجع الإنتاجية الزراعية، وندرة الموارد المائية، إلى جانب النمو السكاني المتسارع الذي يضغط على القدرات الإنتاجية المتاحة، وفي ظل هذه الإشكاليات البنوية والظرافية، يبرز الأمن الغذائي ليس فقط كهدف اقتصادي وتنموي، بل أيضًا كقضية سيادية ترتبط بالاستقرار السياسي والاجتماعي والأمن القومي.

لقد بينت الدراسة أن الدول المغاربية، رغم تنوع ظروفها الطبيعية والاقتصادية، تواجه تحديات مشتركة تتطلب تفعيل سياسات فلاحية شاملة تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي لتحقيق الأمن الغذائي على المدى البعيد، وتُعد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الزراعية، إلى جانب الإصلاحات في مجال العقار الفلاحي وتطوير البحث العلمي الزراعي، من بين الركائز الأساسية لضمان استدامة الموارد وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

ومن جهة أخرى فإن تعزيز التعاون الإقليمي المغاربي يشكل أحد المحاور المفصلية لتجاوز العديد من التحديات، إذ أن بناء شراكات فعالة في مجال تبادل التكنولوجيا، وتكامل الأسواق الزراعية، وتنسيق السياسات الفلاحية، سيساهم دون شك في زيادة فعالية الجهود التنموية، كما أن تحسين منظومة الحوكمة الزراعية، من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة، وتحسين شروط تمويل الفلاحين، وتوفير البنى التحتية، يمثل أحد الشروط الضرورية لتعزيز الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي.

إن إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات الغذائية والزراعية، عبر تبني نظم إنتاج صديقة للبيئة، وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، وتثمين المنتجات المحلية، بات أمرًا لا مفرّ منه، خاصة في ظل التهديدات المتزايدة المرتبطة بالتصحر وتغير المناخ.

وفي الختام فإن ضمان الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي يتطلب رؤية استراتيجية طويلة الأمد تقوم على إرادة سياسية صادقة، وشراكة مجتمعية واسعة، وتكامل اقتصادي فعال، واعتماد متجدد على الابتكار والمعرفة، كما أن تحقيق هذا الهدف لا يجب أن يُنظر إليه بمعزل عن باقي قضايا التنمية، بل في سياق شامل تتكامل فيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان مستقبل غذائي آمن ومستقر للأجيال القادمة.

نتائج الدراسة

من خلال تحليل مؤشرات الأمن الغذائي لدول المغرب العربي يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- توفر موارد زراعية كبيرة، لكن نسبة كبيرة منها غير مستغلة، كما أن الموارد المستغلة لم تصل بعد إلى المستوى الاقتصادي الأمثل للاستغلال، مما يحد من القدرة على زيادة الإنتاج الغذائي المحلي.
- مشكلة الغذاء الأساسية تتمثل في عدم قدرة الإنتاج الزراعي المحلي على مواكبة الطلب المتزايد على السلع الغذائية، الذي ينتج بشكل رئيسي عن النمو السكاني السريع وتغير نمط الاستهلاك.
- الفجوة الغذائية الكبيرة التي تعاني منها دول المغرب العربي تؤكد الحاجة إلى تطوير سياسات زراعية واستثمارية تعزز الإنتاج المحلي وتحسن من كفاءة استغلال الموارد المتاحة.
- شهدت دول المغرب العربي انخفاضًا كبيرًا في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ضعف الاستثمارات الزراعية، بالإضافة إلى عدم ملائمة المناخ الاستثماري وضعف جاذبيته للعمل في المجال الزراعي. هذه العوامل أدت إلى تراجع قدرة القطاع الزراعي على تطوير نفسه وتحقيق زيادة مستدامة في الإنتاج الغذائي المحلي.

- على الرغم من بعض الإنجازات التي تحققت في المجال الفلاحي، فإنها لا تزال دون المستوى المطلوب، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال اتساع حجم الفجوة الغذائية التي تظهر في معظم المحاصيل الزراعية وخاصة الحبوب، والتي تمثل الركيزة الأساسية للأمن الغذائي في المنطقة.
- تشير مؤشرات أوضاع الأمن الغذائي، وخاصة المتعلقة بإنتاج الغذاء ونسب الاكتفاء الذاتي، إلى اعتماد كبير على الاستيراد لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية، خصوصًا السلع الاستراتيجية مثل القمح والزيوت والسكر. وهذا الاعتماد المتزايد يعرض هذه الدول لمخاطر أمن غذائي متزايدة بسبب التقلبات المحتملة في الأسواق الدولية، وارتفاع الأسعار، وكذلك أي أزمات جيوسياسية تؤثر على سلاسل التوريد.
- يعاني المجال الزراعي في دول المغرب العربي من ضعف التنسيق والتكامل بين هذه الدول، وهذا ينعكس في محدودية التعاون وتبادل الخبرات الزراعية، وانخفاض حجم التجارة البينية في السلع الزراعية والغذائية. ويؤدي هذا الوضع إلى تقويت فرص تعزيز الأمن الغذائي الإقليمي عبر استغلال الموارد الزراعية المتنوعة بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تم إثباتها، حيث تتمتع الجزائر وتونس والمغرب بإمكانيات زراعية وطبيعية وبشرية ضخمة، تشمل مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، موارد مائية متنوعة (بالرغم من التحديات)، وثروات طاقوية متجددة، بالإضافة إلى قوة عاملة شابة ومراكز بحث علمي نشطة. هذه الموارد، إذا ما تم استغلالها بفعالية عبر الاستثمار في التقنيات الزراعية الحديثة، تعزيز سلاسل القيمة، ودعم الفلاحين، ستمكن دول المغرب العربي من تحقيق اكتفائها الذاتي من الغذاء، وتحويلها من مستورد رئيسي إلى منتج ومصدر.

الفرضية الثانية: تم إثباتها حيث تسعى السياسات الزراعية في الجزائر، تونس، والمغرب إلى تحقيق أهداف رفع الإنتاجية، تعزيز المرونة، وتحسين التنافسية، ومنه فإن مستوى النجاح يختلف.

تساهم هذه السياسات بلا شك في دعم القطاع، لكن تحقيق هذه الأهداف بشكل كامل يتطلب تجاوز تحديات هيكلية ومناخية واقتصادية كبيرة، بالإضافة إلى تحسين فعالية تطبيق هذه السياسات وتوجيهها نحو استغلال أمثل للموارد.

الفرضية الثالثة: تم إثباتها حيث إن تعميق التكامل الزراعي بين الجزائر، تونس، والمغرب، عبر التنسيق المشترك، تبادل الخبرات، والموارد المتكاملة، سيفتح آفاقاً واسعة لتعزيز التنمية الزراعية. هذا التعاون من شأنه أن يعظم الاستفادة من الإمكانيات المتنوعة لكل بلد، يقلل من الهدر، ويزيد من الكفاءة الإنتاجية الإجمالية للمنطقة، مما يشكل ركيزة أساسية وفعالة لتحقيق الأمن الغذائي الإقليمي المستدام لدول المغرب العربي.

توصيات الدراسة

- تدعو الدراسة إلى إنشاء إطار تنسيقي مشترك بين دول المغرب العربي لتبادل الخبرات، وتكامل السياسات الزراعية، ووضع خطط طوارئ غذائية جماعية.
- تشجيع القطاعين العام والخاص على الاستثمار في الفلاحة، مع منح تسهيلات تمويلية وضريبية، خاصة في المشاريع التي تضمن الاستدامة وتستخدم تقنيات حديثة.
- نشاء مراكز بحوث زراعية مغاربية مشتركة، وتخصيص ميزانيات أكبر للبحث العلمي، مع التركيز على التقنيات المقاومة للجفاف والتربة المالحة.
- ضرورة ترشيد استخدام الموارد المائية عبر اعتماد أنظمة ري حديثة (كالري بالتنقيط)، واستغلال الموارد غير التقليدية (تحلية المياه، المياه المعالجة).
- وضع برامج دعم تقني وتمويلي للفلاحين الصغار، بما يمكنهم من تحسين قدراتهم الإنتاجية والاندماج في سلاسل القيمة الغذائية.

- تشجيع نماذج الزراعة العائلية والتعاونيات الفلاحية التي أثبتت نجاحها في تحقيق الأمن الغذائي المحلي والمجتمعي.
- إصلاح أطر التسيير والرقابة في القطاع الزراعي لضمان الشفافية، ومكافحة الفساد، وتحقيق العدالة في توزيع الموارد والدعم.
- إطلاق حملات توعوية وتربوية حول أهمية الأمن الغذائي وترشيد الاستهلاك وتشجيع التغذية السليمة والمنتجات المحلية.

قائمة المراجع

(1) الكتب:

- أحمد، عبد الغفور إبراهيم. الأمن الغذائي: مفهومه، قياسه ومتطلباته. عمان: دار أمانة للنشر والتوزيع، 2012.
- أحمد، مندور، وأحمد رمضان. اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية. مصر: الدار الجامعية للنشر، 1990.
- بشير، الصادق عوض. تحديات الأمن الغذائي العربي. ط1. لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.
- القاسم، صبحي. الأمن الغذائي العربي: حاضره ومستقبله. عمان: دار الفكر، 1998.
- العلوان، عبد الصاحب. أزمة التنمية الزراعية ومأزق الأمن الغذائي. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1998.
- عطية، عبد القادر محمد. اتجاهات حديثة في التنمية. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.
- فايد، يوسف عبد المجيد. الموارد الاقتصادية. القاهرة: دار النهضة العربية، 1999.
- غربي، فوزية. الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2010.
- عبد السلام، محمد السيد. التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي. الكويت: عالم المعرفة، 1982.
- عبد السلام، محمد السيد. الأمن الغذائي للوطن العربي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 1998.
- نعمة، نوال. واقع الأمن الغذائي العالمي من منظور الشرق الأدنى. الوقائع رقم 22، دمشق: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2006.

(2) الرسائل الجامعية:

- بوزيان الرحماني، هاجر. الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي: حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013-2014.
- جرموني، مليكة. السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها: دراسة حالة البويرة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005.

- جابري، أميرة. "تمويل الاستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة: دراسة ميدانية للخماسي 2010-2014". أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، قسم العلوم الاقتصادية، 2016.
 - حوشين، آمال. إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
 - زيدان، زهية. واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي: حالة الجزائر. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
 - سلاطونية، بلقاسم، وعرعور، مليكة. معالجة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده. كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2009.
 - غردي، محمد. "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، قسم العلوم الاقتصادية، 2012.
- (3) المقالات العلمية والمداخلات والمؤتمرات**
- أبو اليزيد الرسول، أحمد، وآخرون. "الاقتصاد الذكي مدخل لتحقيق تنمية زراعية مستدامة". مجلة الإسكندرية للعلوم الزراعية، عدد خاص، 2017.
 - أحمد، إبراهيم سعيد. "أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي: الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا". مجلة جامعة دمشق، العدد 3، 2011.
 - أحمد، قذري مختار. "التجارة الخارجية لمحاصيل الحبوب الرئيسية والأمن الغذائي المصري". المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 10، العدد 2، سبتمبر 2000.
 - إدارة الأمن الغذائي والمشروعات بجامعة الدول العربية. الزراعة والتنمية في الوطن العربي. مجلة جامعة الدول العربية، العددان 1 و2، القاهرة، 2009.
 - الأمير، أحمد محمود عبد العزيز. "تحليل قياسي للاستثمار الزراعي في مصر". مجلة أسبوط للعلوم الزراعية، العدد 4، 2014.
 - العجال، عدالة، ووليد شرارة. "دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر". مجلة رؤى اقتصادية، العدد 7، ديسمبر 2014.

- السريتي، السيد. "الأمن الغذائي في العالم الإسلامي وإمكانيات تحقيقه". بحث مقدم لمؤتمر اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي، مركز صباح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بالتعاون مع كلية الزراعة، جامعة الأزهر، القاهرة، 2000.
- الشياوي، سهيلة، وعدالة العجال. "تمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية... آفاق 2022". مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد 10، جامعة سكيكدة، ديسمبر 2018، ص 86.
- الطاهر، مبروكي. "دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي". مجلة الباحث، العدد 5، جامعة ورقلة، 2007.
- المؤتمر الإسلامي. التقرير الاقتصادي السنوي 2010 حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي. أنقرة: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2010.
- المعوش، سالم. "الأبعاد التكنولوجية والبيولوجية للأمن الغذائي". مجلة الحقيقة، العدد 10، غرداية، نوفمبر 2007.
- المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (FAO). إعلان روما بشأن الأمن الغذائي. مؤتمر القمة العالمي للأغذية، 13-17 نوفمبر 1996، روما.
- المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (FAO). منظمة الأغذية والزراعة وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. روما، 2015.
- كنتفي، سلطانة. "توجيه الاستثمار الفلاحي نحو الخواص: نماذج من الشمال الشرقي الجزائري (ولاية سكيكدة، قسنطينة، أم البواقي)". مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد 47، 2018.
- ملوك قناوي، عزت. الأمن الغذائي العربي. المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، 25-26 سبتمبر 2002.
- نزعي، عز الدين، والطيب هاشمي. "السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي". مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 33، المجلد 9، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، أوت 2013.
- مفيدش، مروى. "دور التكامل المغاربي في تحقيق الأمن الغذائي". أشغال المؤتمر الدولي الافتراضي حول إشكالية الأمن الغذائي في الدول المغاربية، المركز الديمقراطي العربي، 22-23 سبتمبر 2020.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. إعلان روما بشأن الأمن الغذائي. مؤتمر القمة العالمي للأغذية، روما، 13-17 نوفمبر 1996.

- رومانو، دوناتو. الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة. مشروع ITA/006/SYR، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (مصر)، المركز الوطني للسياسات الزراعية، بالتعاون مع الفاو والتعاون الإيطالي، مصر، 2000.
- سعيد، سالم عبد الحسن. "التنمية الزراعية المستدامة.. خيارنا الاستراتيجي". مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 2، 2011.
- زيدان، زهية. "دور المناخ الاستثماري في تنمية القطاع الزراعي بالدول النامية". مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب - البليدة، العدد 6، 2012.
- غارب، رزيقة. "إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، سطيف، 2015.

(4) المراجع باللغة الأجنبية:

- Farid ABDOUCHE, Les céréales et la sécurité alimentaire en Algérie, les édition El Hikma, Algérie, 2000.
- Dillon Jean Claude et Azoulay Gerard, La sécurité alimentaire en Afrique, Kharthala, Paris, 1993.
- FAO, The State of Food Insecurity in the World, Addressing Food Insecurity Protracted Crises, Rome, 2010.

(5) مواقع الويب والانترنت

- <https://agri-science-reference-blogspot.com>
- La Nouvelle Stratégie Agricole au Maroc (Plan Vert): Les Clés de la Réussite, http://www.tanmia.ma/article.php3?id_article=18214
- <http://www.maghress.com/rifpost>

(6) القوانين والتشريعات:

- اللجنة العلمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1990.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الديوان الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول، 6 ديسمبر 2002.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 31، 4 جوان 2000.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية، الجزائر 2006.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 46، 18 أوت 2010.
- المخطط العاشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2002-2006).
- الجمهورية التونسية، وزارة الفلاحة، المخطط الحادي عشر (2007-2011)، جويلية 2007.
- منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، التأثيرات والدروس المستفادة، روما 2009،
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، الإمارات العربية المتحدة، 2015،
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 35، الخرطوم 2015،
- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2008 الزراعة من أجل التنمية عرض عام (واشنطن: 2008).
- منظمة التعاون الإسلامي " الزراعة والأمن الغذائي في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي فرص من أجل التعاون أنقرة: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2014).

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم السياسات الزراعية والغذائية المنتهجة في كل من الجزائر، تونس، والمغرب، وذلك في إطار السعي لفهم مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، انطلقت الدراسة من تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي في هذه الدول، مع التركيز على أوجه التشابه والاختلاف في السياسات المتبعة، ودور برامج المنظمة العربية للتنمية الزراعية في دعم هذه الجهود.

أظهرت النتائج أن دول المغرب العربي تمتلك موارد زراعية مهمة لكنها غير مستغلة بالشكل الأمثل، مما يحد من قدرتها على تلبية الطلب الغذائي المحلي المتزايد، كما كشفت الدراسة عن اتساع الفجوة الغذائية، وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وضعف الاستثمار في المجال الفلاحي، بالإضافة إلى ذلك تبين وجود اعتماد كبير على الاستيراد لتوفير السلع الغذائية الأساسية، مع ضعف التنسيق الإقليمي والتكامل الزراعي بين دول المنطقة. تشير هذه النتائج إلى ضرورة تبني سياسات زراعية واستثمارية أكثر تكاملاً وفعالية، وتعزيز التعاون الإقليمي لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، بما يساهم في تقليص الفجوة الغذائية وتخفيف التبعية للأسواق الخارجية.

الكلمات المفتاحية

الأمن الغذائي، السياسات الزراعية، المغرب العربي، التنمية المستدامة

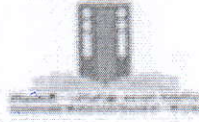
Abstract

This study aims to analyze and evaluate the agricultural and food policies implemented in Algeria, Tunisia, and Morocco, with the objective of assessing their effectiveness in achieving sustainable food security. The research begins by identifying the internal and external factors that hinder the achievement of food security in these countries, focusing on the similarities and differences in the adopted policies, as well as the role of the Arab Organization for Agricultural Development (AOAD) programs in supporting these efforts.

The results show that the Maghreb countries possess significant agricultural resources, but a large portion of them remains underutilized. This limits their ability to meet the growing domestic demand for food. The study also reveals a widening food gap, a declining contribution of the agricultural sector to the gross domestic product, and weak investment in the agricultural field. Moreover, it highlights a strong dependency on imports to meet basic food needs, along with weak regional coordination and limited agricultural integration among these countries.

These findings indicate the need to adopt more integrated and effective agricultural and investment policies and to strengthen regional cooperation in order to achieve sustainable food security. Such efforts would help reduce the food gap and mitigate dependency on foreign markets.

Keywords : Food Security, Agricultural Policies, Maghreb Region, Sustainable Development



تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة والتزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا المعضي اسفله:

الطالب (ة): بوفرة خديجة المولود(ة) بتاريخ: 1984/04/12 بحام الضلع 2

العامل لبطاقة التعريف الوطنية (أورس) رقم: 207 048948 الصادرة بتاريخ: 2024/10/13 عن بلدية عام الضلع 2

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد حولي خلال السنة الجامعية: 2024/2025

والمعد مذكرة الماستر التي تحمل عنوان: السياسات والاستراتيجيات لتحقيق الأمن الغذائي

المستخدم في دول المغرب العربي - دراسة تحليلية مقارنة

أصح بشري أني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والتزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ:/...../.....

التوقيع و البصمة

شوهسد على التوقيع
السيد
حام الضلع في
2024

عبد الرحمن المجلس الشعبي البلدي
مستشار منة عمون رئيسي للإدارة الإقليمية
سعودي الهادي